شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (١٦) ١٥/٢/٢٠٠٤



- الإعتراف بالتعددية: الإندماج الشامل هدفاً
- ورقة المشايخ بين ولي العهد ونايف
- لا ذرائع لهدم آثار النبوة في الحجاز
- دراسة: القيم الدينية والتحديث السعودي
- تصاعد التمرد وشريط انفجارات المحيا

مفتي الحجاز وفقيه مكة السيد محمد علوي المالكي



الإحتكار الديني والسياسي الى نهاية



ربيع دحلان وقضايا التشهير:

صورة من تناقضات النظام القضائي

في هذا العدد

دولة التيه

في نفثة الألم المزفور من شعره يقول مظفر النواب: فالوطن الآن على مفترق الطرقات..ورغم أنه كان يطلق تنبيهاً مبكراً قبل أن يضيع الوطن العربي الكبير، الا أن أجزاء هذا الوطن بعد كل تلك السنوات باتت عرضة لكي تنشطر على نفسها، فقد عدنا نتشرذم حتى في الخوف على ضياع الاجزاء، وبدلاً من أن نضع رهاننا بين حدي الوحدة العربية أو الانقسام: فأما وطن واحد أو وطن أشلاء كما يقول مظفر فإذا بنا نتحدث عن أوطان أصبحت داخل الوطن الكبير، ولكنها الاخرى باتت قابلة للقسمة على عدد المنقسمين بداخل هذه الاوطان الصغيرة.

فدولتنا التي توحّدت أجزاؤها على زمجرة القوة وسلاح القهر دخلت منذ سنوات في تيه بعد أن فقدت القيادة خارطة الطريق، ولم تعد تملك من أدوات الاستقرار والتوحد ما يكفي للبقاء..فقد كنا نعقد آمالاً على عنصر (البركة) الغيبي في أن يجلب للدولة ما عجزت قيادتها عن توفيره، ولكن هذا العنصر لم يكن أكثر من أمل خادع، فقد ارتطمت سفينة الدولة بصخور أزمات أغفل الربّان خطورتها بل وتمادى في تبرير ما أصاب السفينة من تصدّعات في بنيتها، ثم لما أزفت ساعة الحقيقة بدأ الربّان يستعيد مقولات كان قد رفضها قبل الارتطام..فبدأ يتحدث عن ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية بعد أن كان شعاره الدائم بأن (الملك لله ولابن سعود) وأن (كل ما على هذه الارض هو ملك لآل سعود). فهاهو يطلب من ضحاياه أن يقفلوا جراحهم وأن يكبروا عليها من أجل صيانة الوحدة..أليس هذا ما يطلبه الربان الآن؟.

حسناً، أليس ذلك يتطلب تغييراً في سلوك الربّان وفي طريقة سيره، كيما يقنع من على ظهر السفينة بأنه يستحق كل التضحية والتعاون من الركّاب من أجل سلامة المركب؟، فلماذا يبقى الربّان محتفظاً بنفس السلوك القديم، ويبقى ملتزماً بخط سيره القديم الذي جرف السفينة عن الجادة وحطّم أجزاءها على صخور يعلم مواقعها، ثم يطلب من الركاب التمسك بوحدة السفينة والالتفاف حول القيادة؟

لقد أظهر عموم المواطنين في هذه البلاد روحاً وطنية عالية تفوق روح قيادتها السياسية، حين عبّروا في عرائضهم وكتاباتهم ومنتدياتهم عن تمسكهم بالوحدة الوطنية واستعدادهم للدفاع عنها، وعارضوا بشدة التدخل الاجنبي في شؤون بلادهم الداخلية، ولكن في المقابل أبدت العائلة المالكة وجهاً عبوساً في مقابل دعوات الاصلاح السياسي وقابلت حسن صنيع مواطنيها في الدفاع عن الوحدة الوطنية بأن قبلت منهم تعضيد السلطة ونبذت بغلظة مطالبتهم باصلاح الجهاز الاداري للدولة من أجل تعزيز أسس الوحدة الوطنية..

وما يثير السخرية والدهشة في آن مطالبة العائلة المالكة ضحاياها بأن يعربوا للعالم تمسكهم بأواصر الوحدة الوطنية والتفافهم حول القيادة السياسية، على أن لا ينبسوا ببنت شفة حين يأتي الحديث عن الاصلاح السياسي، وليدعوا ما لا شأن لهم فيه، أي أمور السياسة، فهم مطالبون بأن يجعلوا من أجسادهم صخوراً تسند بناء الدولة وليس عليهم أن يسألوا عن شكل البناء ودورهم فيه أو نصيبهم منه..ولكن أي عاقل يقبل بأن يناضل من أجل قضية يربح فيها آخرون ويخرج منها خاسراً بل وبغباوة مهينة، كيف وأن هوية وسلوك وأغراض الرابحين معروفة سلفاً فهنا يصبح الغباء مركّباً.

والسؤال هنا: الى متى التيه؟ مع العلم بأن ليس هناك إجماع على قضية في هذا البلد بين القيادة والشعب كما هو حاصل في الاعتراف بوجود أزمة شاملة تعيشها الدولة في أبعاد مختلفة، ومع ذلك هناك صمت مطبق لدى القيادة يخفي تيه السفينة، وأن رسائل الطمأنة التي تطلقها مقصورة القيادة بين الفينة والأخرى كتلك النداءات التي يطلقها الربّان لركاب السفينة بالتزام الهدوء من أجل طمأنتهم رغم أنه يعلم بأن الركاب قد بلغتهم نداءات عملية تطلقها ارتجافات السفينة وانجرافاتها، وربما تخلخل بعض اجزاءها.

فتصريحات النخبة الحاكمة حول الاصلاح السياسي وأنه قادم ولا مجال لوقف عجلته ليست اكثر من رسائل طمأنة، تريد منها هذه النخبة الاحتفاظ بموقع القيادة وليس من أجل إعلان بدء خطة فعلية للاصلاح الشامل، فقد مرّ عام على وعود القيادة على إصلاح سفينة الدولة التائهة، وقد تلتها وعود وتصريحات ولكن لم يتغير سوى بعض الطلاء الذي كان يكسوا ظهر السفينة وبقيت ذات المحركات الهالكة وطريقة القيادة على حالها..

لقد سأم الركاب الانتظار الطويل من أجل العثور على دليل ينجيهم من تيه الدولة، فقد حرقت تصريحات ووعود الربّان آمال الركّاب، ويخشى أن يلجأ بعضهم الى قوارب النجاة من أجل الهرب من السفينة التائهة لعلهم يصلون الى شاطىء يعصمهم من الغرق والتيه. فقد أمّل الناس كثيراً على أن يظهر من مقصورة القيادة من يقطع الخلاف داخلها وأن يوصل رسالة بليغة حاسمة اليهم بأنه سيفعل ما من شأنه إنقاذ البلاد والعباد، ولكن حتى هذا الأمل بدأ يذوي خلف سراب الوعود المعسولة..

إن الخوف من تحوّل الوطن الى أشلاء سيظل قائماً لأن وحدة قامت على القوة سيذهب بها الضعف، خصوصاً وأن تعويضات الضعف لم تتحقق من قبيل إحداث اصلاحات جوهرية في جهاز السلطة وادماج المجتمع في العملية السياسية والاقتصادية كيما يقضي على مبررات الانقسام والانفصال..لقد تمسكت العائلة المالكة بمجمل مصادر الثروة والسلطة حتى في اللحظة التي كانت بحاجة لأن تنقل بعض هذه المصادر الى من هي بحاجة اليهم للوقوف معها في وقت الأزمات، بل بدلاً من ذلك تطاحن أفرادها على ما تبقى من مصادر الثروة وذهلوا عن حاجتهم لما يؤمّن بقاء العائلة المالكة على رأس السلطة فضلاً عن المصادر التي تحت أيديهم، وبفعلهم هذا جرفوا سفينة الدولة الى متاهة أخرى داخل تيه كبير قد يؤدي الى تمزق السفينة الى أشلاء فحينئذ لا سفينة ولا ربّان ولا ركّاب.

الخوف من تحوّل الوطن الى أشلاء قائم لأن وحدة قامت على القوة سيذهب بها الضعف

بعد الاعتراف بالتعددية

هل يتحقق الاندماج الشامل؟

إذا كانت هناك رسالة بليغة حملها الحوار الوطني في دورتيه الاولى والثانية فإن أهم جزء فيها هو الاعتراف العملي من قبل الحكومة بواقع التعددية الفكرية والمذهبية في بلد ظلت الطبقة الحاكمة فيه تناضل لعقود عديدة من أجل محو الانتماءات الفرعية واذابتها في هوية الدولة سياسياً ودينياً..فالمشاركة الواسعة والمتنوعة لرموز الطيف المذهبي والسياسي تبطن إقراراً ضمنياً بأزمة الواحدية التي شهدتها البلاد، وأن ثمة حاجة ماسّة لتدشين مرحلة جديدة تفتح الأبواب المقفلة بإحكام على الاتجاهات الفكرية والسياسية التي جرى تغييبها عن عمد وسابق إصرار..فقد بدا الآن للطبقة الحاكمة ضرورة الاستعانة بمن غيّبوا للاضطلاع بدور تكافلي لمواجهة تحديات جسيمة.

إن الاقرار بوجود واقع تعددي من قبل الدولة يمثّل الخطوة الأولى ويلزم أن تتلوها سلسلة تغييرات تترجم عملياً هذا الاقرار، وذلك بوضع خطة شاملة كيما تجسّد التعددية نفسها على كافة أجهزة الدولة وسياساتها وبرامجها تماماً كما جسّدت الواحدية فيما سبق نفسها في كل الاصعدة. إن الاقرار بالواقع التعددي لا يكفي وحده لمحو آثار المشكلة العميقة الجذور، وطالما بقيت الواحدية باسطة أذرعها في كل إتجاه، إذ لابد من صياغة واقع جديد وإرساء أسس مختلفة يتناسب وطبيعة التوجه العام الذي تسير عليه الدولة حالياً.

يتطلع المشاركون في الحوار الوطني وما صدر عنهم من توصيات الى بدء تنفيذ خطة عملية تلبّي القدر الأكبر من تطلعاتهم كيما يشعروا بالثقة في أن مشاركتهم لم تكن تلبية لأغراض خاصة لدى الطبقة الحاكمة، وإنما لوضع أساس تسوية شاملة لأزمة الدولة والمجتمع. إن التحفظات والى حد ما المخاوف لدى المشاركين من الطيف السياسي والفكري في الحوار الوطني من تحويّله الى مجرد واجهة إعلامية مسلوبة المضمون، يُنتظر تبديدها من خلال تمفصل التعددية على جسد الدولة بحيث تصبح واقعاً يعيشه المجتمع بكافة فئاته وتياراته واطيافه السياسية والفكرية، بحيث يمكن ملاحظة ذلك في الجوانب التالية:

- **المؤسسة الدينية**: لقد ظلت هذه المؤسسة رهينة إتجاه فكري ومذهبي واحد منذ نشأة الدولة وحتى الوقت الراهن، فأعضاء هيئة كبار العلماء هم متحدرون من المذهب الحنبلي، كما أن لجنة الافتاء والمشرفين على الشؤون الدينية في أقسام الدعوة والارشاد في البلاد والمساجد هم من نفس المذهب، فيما ظل اتباع المذاهب الأخرى محرومين ليس من حق المشاركة في المؤسسة الدينية بل وحتى من التعبير عن معتقداتهم دون إكراه أو قيد. إن الاعتراف بواقع التعددية المذهبية تفرض نظاماً جديداً يعيد الاعتبار لمن حرم من حق الافصاح عن معتقده.. وفي وضع كهذا تصبح الخيارات إما اشراك علماء المذاهب الأخرى في المؤسسة الدينية الرسمية بكافة فروعها ومناشطها، أو السماح لأتباع المذاهب الاخرى بتشكيل مؤسساتهم الدينية الخاصة على أن يصاحب ذلك تخفيض لسلطة المؤسسة الدينية الرسمية حتى تصبح متكافئة من حيث السلطة والصلاحية.

التمثيل السياسي وحده الكفيل بتحقيق غايتين: ولاء المواطن، ووحدة الوطن

- **القضاء**: منذ أن قرر الملك عبد العزيز الغاء الانظمة القضائية في البلاد بعد احتلاله للحجاز بين عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ وفرض العمل بالأحكام الواردة في الفقه الحنبلي أصبح أتباع المذاهب الاخرى ملزمين بصورة إكراهية للقبول بما يقضى عليهم من أحكام. إن الواقع الجديد يفرض إعادة الاعتبار للأنظمة القضائية الأخرى مع النظر الى التداخل والتخارج فيما بينها وازالة أوجه التعارض، على أن يتم العمل بكل نظام قضائي بحسب ما هو معمول به عند أتباع كل مذهب، فلا تكون الاحكام القضائية المعمول بها لدى مذهب ما مستمدة من مذهب آخر..كما يلزم تشكيل مجلس قضاء أعلى يضم نخبة متنوعة من أتباع المذاهب السائدة في البلاد، لحسم الخلافات وتنظيم عمل القضاء والمحاكم، وأن يكون في كل بلد قضاة من أهل المذهب السائد فيه، فلا يكون القاضي في هذه المنطقة أو المدينة على مذهب ما وأهلها على مذهب آخر.

ونشير هنا ايضاً الى موضوع الوقف الذي أصابه الحيف الكبير بفعل التصرفات غير المسؤولة التي أدت الى اتلاف وضياع الكثير من الأوقاف، فلا بد من إعادة النظر الجاد في هذا الملف، وأن ترجع الأوقاف الى أصحابها بناء على وثائق وسابقات كما حصل في الحجاز حيث تمت مصادرة كثير من الاوقاف تحت طائل مشروع التوسعة الذي لم ترع فيه المخالفات الشرعية وهدر الحقوق أو إنكارها، فضلاً عن استحصال الإذن من أصحابها أو المشرفين عليها..ولاشك أن المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة قد نالهما من الحيف الشيء الكثير أدى الى إندثار وهلاك أو تلف عدد كبير من الاوقاف دونما رعاية للحقوق وصيانة للحرمات.

- **التعليم**: ليس ثمة شك في أن التعليم كان الحقل الأكثر تمظهراً للواحدية الفكرية والمذهبية، حيث فرضت الحكومة على أتباع المذاهب الأخرى الامتثال لممليات منهج تعليمي يقوم على تنزيه العقيدة الرسمية وتشويه المذاهب الاخرى بل وتكفير أصحابها، وقد أصاب أتباعها قرح عميق بسبب هذا النهج الواحدي، كيف وأن الدولة التي كانوا يأملون منها مراعاة مشاعر ومعتقدات مواطنيها تشجّع الكراهية على قاعدة دينية وأن تزرع بداخل مواطنيها روح الخصومة والشقاق بدلاً من زراعة التسامح والقبول بالتنوع..إن ما تمليه التعددية أكبر من الاكتفاء بمجرد حذف فقرة أو فقرات في

هذا الكتاب الديني أو ذاك، بل يلزم إعداد نهج تعليمي متكامل يستهدف أولاً محو ما علق في أذهان أجيال متعاقبة وما قرّ في صدورهم من أفكار ومشاعر، وأن يصار الى اعداد نظام تربوي جديد يعيد تشكيل الرؤى والتصورات لدى الناشئة ويكون للتعددية حضور في تفكيرهم كما ويعكس التعليم واقع التعددية المذهبية والفكرية..

ويقال ذات الشيء عن الجامعات وبخاصة الدينية منها والتي لا يجب أن تخرّج دعاة سلفيين فحسب تكون غاية أهدافهم إبلاغ رسالة في تكفير الآخرين وتغيير معتقداتهم، بل يلزم أن يعاد النظر الجاد في مناهج الدراسة في هذه الجامعات، بحيث تعاد صياغة هذه المناهج وفق الواقع التعددي المذهبي والفكري، وأن تفتح هذه الجامعات أبوابها أمام المذاهب الأخرى غير المذهب الرسمي للدولة..كما يجب أن تضم الهيئات الدراسية في الجامعات الدينية أعضاء من مختلف الطيف المذهبي والفكري، فلا تكون حكراً على مذهب الدولة الرسمي، فيما يتم فرض قيود صارمة على أتباع المذاهب الأخرى حتى من مجرد عقد حلقة درس ديني فضلاً عن افتتاح مدرسة أو كلية دينية.

- التمثيل السياسي: إذا كانت للتعددية في المجالات سالفة الذكر أهمية بالغة، فإن أقصاها يصل الى التمثيل السياسي. وليس خافياً الاختلال الفاضح في عملية التمثيل السياسي في هذا البلد، فمن الواضح لأدنى باحث بأن هناك فئة معينة وأحياناً (من بلدة معينة) تسيطر على الجهاز السياسي، ولا داعي للتذكير بخطورة هذا الاحتكار الشديد للسلطة، ففيه افتئات على باقي المناطق والفئات بل وافتئات حتى على المنطقة التي تنتمي اليها تلك البلدة الأثيرة. فأن يتم رفض هذه الفئة من الوصول الى مناصب محددة في وزارة ما ولتكن الخارجية، أو الداخلية فهذا يستبطن عزلاً سياسياً مغلفاً، أو أن تقوم فئة ما بالسيطرة على وزارة ما بكاملها ويترك الفتات فيها للفئات الأخرى، فهذا من شأنه أن يولّد إحساساً بالحرمان والتمييز والغبن ما يجعلها ناقمة على الدولة وكارهة لها بل وأن لا تدين لها بالولاء والطاعة لأن الدولة تصبح في نظرها بأنها غير عادلة. إن بقاء الوزراء ووكلاء الوزراء وأصحاب المراتب الرابعة عشرة والخامسة عشرة بيد فئة محدودة دون سواها من شأنه أن ينمي مشاعر الانفصال والخروج على الدولة، لأن هذا النهج يجعل الغالبية تشعر بعدم الانتماء لهذا البلد الذي يحرمها من حقوقها، ولذلك قيل بأن التمثيل السياسي والاندماج وحده الكفيل بتحقيق غايتين: ولاء المواطن، ووحدة الوطن. فإذا قررت الطبقة الحاكمة الاستمرار في نهج العزل والتهميش فإنها بذلك تخلق مبررات الخروج عليها والانفصال عنها.

ومن المؤسف أن الدولة وهي تحاط بأزمة شاملة وتواجه خطر التفكك والتقسيم ليس بفعل عوامل داخلية بل هذه المرة بفعل عوامل خارجية بالدرجة الاولى ومن قبل حليف الأمس الاستراتيجي، مازالت تتلكأ في اتخاذ خطوات في عملية الدمج السياسي رغم أنها تعتبر خطوات استراتيجية سيما في وضع خانق كهذا..إن الحكمة السياسية تتطلب من الطبقة الحاكمة إدماجاً حقيقياً للجماعات المتنوعة سياسياً ومذهبياً في جهاز السلطة، كيما تحقق غاية كبرى وهي تحويل الدولة الى غنيمة جماعية وليست عقاراً خاصاً بفئة. إن هذا الدمج فيما لو تحقق بصورة عادلة سيجعل الخوف من ضياع المكاسب مبسوطاً على الجميع، بحيث يندفعون في حال الخطر بصورة تلقائية للدفاع عن دولة يجدون في بقائها مصلحة مشتركة. إن ما حصل في العراق بالأمس القريب كان عبرة لمن يريد الاعتبار، فإن تقليص حيز السلطة وتضييقه الى حد تحويله على مقاس شخص الزعيم وحده أدى الى أن يفقد ثقة ليس شعبه بل وأن تتخلى عنه حتى

التعددية تتطلب تحويل الدولة من عقار خاص بفئة الى غنيمة جماعية

الطبقة القريبة منه وهكذا الحارس الشخصي الذي يأتمنه على حياته. إن وهم واجب الولاء للسلطة مستبدة كانت أم عادلة يجب أن يزول، إذ لا يمكن أن يكون الولاء في الحالتين سواء بناء على مدعيات دينية وغير واقعية، كيف في حال كان الحاكم مشهوراً عنه انحرافه ومخالفته للشرع؟!

ما لم تصبغ التعددية التمثيل السياسي في الدولة تصبح الاخيرة غير جادة في إزالة آثار الواحدية بصورة شاملة، فالواحدية السياسية قد تكون أخطر على الدولة من أي أشكال واحدية اخرى..فكسب الولاء للدولة وللقيادة السياسية فيها، وتحقيق الاصطفاف الشعبي خلف الدولة في مواجهة الاخطار الخارجية وحتى الداخلية كما في مواجهة العنف لا يتم الا في حال اشراك ممثلين عن الفئات المنضوية داخل حدود الدولة في الجهاز السياسي.

- توزيع الثروة والخدمات: صار معروفاً أن الدولة اعتمدت برامج تنموية غير متعادلة من حيث التوزيع، حيث منحت مناطق جزءاً كبيراً من الثروة وحرمت أو أجحفت في حق مناطق اخرى، وهذا بدوره نمى شعوراً بالغبن والحرمان لدى فئات عديدة. لا شك أن العائلة المالكة كانت صاحبة النصيب الأكبر في الثروة الوطنية، الى درجة أن المخصصات المفروضة لها ساهمت ومازالت في تأزيم الاوضاع الاقتصادية، الا أن التفاوت المناطقي في موضوع توزيع الثروة والخدمات كان الآخر عاملاً في تأجيج مشاعر السخط لدى الغالبية العظمى، التي وجدت نفسها إما محرومة أو مغبونة. إن مثل هذه السياسة تنجب بصورة تلقائية مواقف سلبية وقد تسوق كثيراً منهم بصورة قهرية لأن يصطفوا ضد الدولة، وقد يشكّلوا رأسمال الانتفاضات الشعبية.

إن التعددية بما هي واقع معترف به تفرض قدراً متيقناً من العدل في توزيع الثروة والخدمات الصحية والاجتماعية بين المناطق والفئات المختلفة من أجل تصحيح الاختلال الحاد.

- الجهاز العسكري: سيطرة فئة أو منطقة على الجهاز العسكري، وبخاصة المراتب العليا فيه تغذي شعوراً لدى باقي الفئات بأن استثناءها قائم على أساس انعدام الثقة بينها وبين الطبقة الحاكمة، أو على أساس نزعة الاحتكار الضارية لدى هذه الطبقة، التي قد تبدو في نظر الغالبية (كما حصل في العراق) وكأنها تتحرك ليس كدولة وانما كعصابة تسيطر على الدولة. إن خلفية هذه السياسة تبدو خطيرة لأنها تفترض بأن أمن الوطن هو مسؤولية فئة معينة دون سواها، وهذا يشير من طرف آخر الى التشكيك في ولاء الأغلبية الساحقة من المجتمع. وفي وضع كهذا من الطبيعي أن تبادل الأغلبية حكامها بموقف معاكس وبنفس القدر، فتبدي عدم اكتراث لما تتعرض له البلاد من تحديات أمنية خطيرة، فضلاً عن أن سياسة العزل والتهميش والاستثناء تجلب تلقائياً نقمة الفئات المعزولة، والا فإن الدفاع عن البلاد يعتبر مسؤولية جماعية، ولذلك لابد من إدماج الجميع في الجهاز العسكري، بل وفي المراتب العليا فيه.

هذه بعض الجوانب الهامة التي لابد للتعددية أن تكون منعكسة بصورة واضحة وعملية فيها، حتى تضع البلاد عجلاتها على سكة التحوّل من دولة الفئة الواحدة الى دولة الأمة الواحدة.

خلافات ولي العهد ووزير الداخلية

من يربح ورقة المشايخ؟

المقالة التي نشرتها صحيفة انترناشيونال هيرالد تربيون في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي للبروفسور المساعد مايكل سكوت دوران حول خلافات ولي العهد الامير عبد الله ووزير الداخلية الأمير نايف في موضوع الاصلاح السياسي فتح باب الجدل على القضية المسكوت عنها، أي الصراع داخل العائلة المالكة ودوره التعويقي لعجلة الاصلاح. ثم جاءت التصريحات التي أطلقها الأمير نايف بعد نشر المقالة والتي نفى فيها وجود اي خلافات بينه وبين ولي العهد لتعطي لموضوع الخلاف أهمية اضافية. نشير هنا الى ما قاله الامير نايف في مجلس خاص بجدة حين سأله أحدهم عن حقيقة الخلاف بينه وبين ولي العهد ونفى بالقطع وجود اي خلاف داخل العائلة المالكة.

إن التصنيف الذي اعتمده دوران في تجبيه الشخصيتين القوتين في المملكة اي عبد الله ونايف واعتبار الأول رمزاً للتيار الليبرالي والثاني محرّكاً للتيار التقليدي الديني يلمس سطح الخلاف الظاهر، فيما لم يبذل جهداً كافياً للوصول الى الجزء المغمور من طبيعة الخلاف والادوات المستعملة فيه.

إن الخلاف بين ولي العهد ووزير الداخلية ليس جديداً بل يعود في حده الاكبر الى الاستقطاب الحاد داخل العائلة المالكة على أساس عصبوي، منذ تبلّور قوة ما يعرف بالسديريين السبعة منذ اعتلاء فهد العرش عام ١٩٨٢، حيث يمثل فهد واشقاؤه الستة العصبة الأكثر إستئثاراً بالثروة والسلطة في مقابل أكثر من ثلاثين أميراً من أبناء الملك عبد العزيز الذين لم يحظوا بنصيب متكافىء في كعكة السلطة. نشير هنا الى أن العصبة السديرية أفادت كثيراً من الخلاف الذي نشب بين الملك سعود وولي عهده فيصل عام ١٩٦٣، حيث حظي الاخير بدعم الملك فهد وأخوته، وبعد اعتلاء فيصل العرش كافأ الداعمين له في معركته مع الملك سعود بأن مكّنهم من السلطة، فأعطى الداخلية للملك الحالي فهد واعطى الدفاع لأخيه سلطان، ومنذاك اصبحت الداخلية والدفاع احتكاراً سديرياً.

أما ولي العهد الحالي الامير عبد الله الذي رأس الحرس الوطني كقوة عسكرية مؤهلة للعب دور منافس للجيش فبقي منافساً عنيداً للعصبة السديرية، وقد جذب اليه في السنوات الأخيرة عدداً من الامراء المتضررين..وكان التوازن الحساس داخل السلطة يملي على الجناحين المتنافسين قدراً من التراضي بما تحت اليد، من أجل الاحتفاظ بالسلطة سيما حين تبلغ التحديات ذروتها في الداخل.

ومنذ إصابة الملك فهد بجلطة دماغية عام ١٩٩٦ أدت الى أفول القوة الحاسمة داخل السلطة، بدأ الخلاف يأخذ شكلاً آخر، حيث انتقلت السلطة بصورة إتوماتيكية الى الأمير عبد الله، وبات الملك الفعلي للبلاد،

نايف مستعد لمعركة دامية ضد متطرفي الداخل، ولكنه يوفّر غطاءً أمنياً لأمثالهم في الخارج

ولكن هذا التتويج غير الرسمي لم يكن مقبولاً لدى العصبة السديرية التي مكّنت نفسها بصورة طاغية في الجهاز الاداري للدولة، بحيث لم تمنح الأمير عبد الله شيكاً مفتوحاً كيما يسيّر سياسة البلاد بالطريقة التي يراها كملك، دون الرجوع الى الامراء الثلاثة الكبار في العصبة السديرية (سلطان وسلمان ونايف)، فقد عكس الصراع على السلطة نفسه في غياب قرارات حاسمة في موضوعات شديدة الالحاح وذات علاقة بمصير المواطن والوطن.

لقد شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر انعطافة حادة ليس في مسيرة الدولة فحسب بل وفي إتجاه الصراع على السلطة وطبيعته. فقد أملت الظروف المحلية والدولية أن يمارس ولي العهد دوراً أكثر فعالية وحسماً، فالأزمات التي شهدتها البلاد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية واخيراً الأمنية والتي يتحمل فيها الامراء السديريون النصيب الأوفر من المسؤولية في وقوعها فرضت على المسؤول المباشر والأول في الدولة تقديم حلول لمشكلات المواطنين اليومية، كما أن الضغط الداخلي من أجل الاصلاح السياسي وتعويل دعاة الاصلاح على دور ولي العهد في قيادة مشروع التغيير الديمقراطي في الدولة وضعه أمام تحدي إثبات الجدارة بكونه الأقدر على إتخاذ القرار المناسب والتاريخي في هذا الشأن. وينبع هذا التحدي من حقيقة كونه يواجه ضغوطات شديدة من العصبة السديرية التي ترى بأن قطار الاصلاح لن يتحرك بدون تسوية داخلية واتفاق جماعي يكفل قسمة متعادلة للحصص.

ولاشك أن الظروف المعقّدة التي شهدتها البلاد منذ الحادي عشر من سبتمبر والتطورات المتلاحقة تفرض حلولاً من نوع آخر، إذ لم تعد فيها الحلول الجزئية أو الهروبية قابلة لأن تضع حداً للأزمة الشاملة التي عاشتها البلاد والتي وضعت ولي العهد في واجهة الاحداث، وأصبح هدفاً لدعاة الاصلاح في الداخل ولدعاة محاربة الارهاب في الخارج. أما بالنسبة للعصبة السديرية، وبخاصة الامراء الثلاثة سلطان ونايف وسلمان فبقوا الى حد ما خارج دائرة التحدي الى أن بدأ الأمير عبد الله في تنفيذ تعهداته ووعوده للخارج في اجتثاث جذور الارهاب في الداخل وهكذا البدء بتشييد البنية التحتية للاصلاح السياسي والذي بدأ في أولى مراحله التمهيدية باللقاء الوطني للحوار الفكري. لقد ظهر الخلاف بين الامير عبد الله والامير نايف في موضوع مكافحة الارهاب منذ قرر ولي العهد عملياً تنفيذ خطته، فبعد عودته من زيارته التاريخية لموسكو وتشاوره مع القيادة الروسية حول موضوع نشاط جماعات جهادية سعودية في الشيشان، سأل ولي العهد الأمير نايف خلال جلسة مجلس الوزراء حول الاجراءات التي اتخذها لمكافحة الارهاب فرد عليه

قائلاً: إذا توقف الحرس الوطني عن دعم هذه الجماعات فحينئذ سنقضي على الارهاب، وقد أثار بذلك غضب الامير عبد الله، الامر الذي أدى الى اخراج جميع الوزراء من المجلس من اجل احتواء المشكلة.

أما في موضوع الاصلاح السياسي، فقد بدا واضحاً أن الأمير نايف يميل الى إستعمال الخيار الأمني في معالجة الازمات الطاحنة التي تمر بها الدولة بما في ذلك الأزمة الدستورية والسياسية الداخلية. وفيما كان تعامل ولي العهد مع دعاة الاصلاح في تجربتي العريضيتين الاوليين (وثيقة الرؤيا) و(دفاعاً عن الوطن) لبقاً الى حد كبير وإن لم يفض الى خطوات عملية، فقد تبدّل التعامل مع عريضة (الاصلاح الدستوري أولاً) حين قرر أمراء العصبة السديرية وبخاصة الامير نايف والامير عبد العزيز بن فهد والى حد ما الامير سلطان الدخول على الخط بذريعة أن الامير عبد الله (سيضيّع ملك آل سعود) بطريقة تعامله مع هؤلاء!. فكان اللقاء الذي دعا اليه الامير نايف وضم نخبة من موقعي العريضة الاخيرة يتسم بالغلظة والشدة والتهديد، وقد سبق اللقاء محاولات قام بها الامير عبد العزيز بن فهد والامير نايف مع بعض الموقعين لثنيهم عن التوقيع على العريضة أو نشرها.

ورقة العلماء في الخلاف

قبل الحادي عشر من سبتمبر كان الامير عبد الله الأقرب الى العلماء والرابح الأكبر لورقة المؤسسة الدينية بعد أن ظهرت مخالفات العصبة السديرية، وبالأخص وزارة الداخلية التي تعاملت خلال عقد التسعينيات بقسوة شديدة مع التيار الديني المطالب بإعادة بناء الدولة على أسس شرعية كما ورد في (مذكرة النصيحة) والتي نالت تأييداً واسعاً وسط التيار الديني السلفي، وتعرض بسببها معدّو المذكرة الى تنكيل وزارة الداخلية. وليس ثمة حاجة للقول بأن هذا الدور يندرج في سياق التوافق العصبوي حيث كان الملك فهد يمسك بزمام الأمر، وأن ما قام به الامير نايف هو رد الفعل الطبيعي للدفاع عن امتياز العصبة وحريمها الخاص.

غير أن صورة التحالف مع العلماء قد تبدّلت بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث تم فتح الملفات القديمة المتعلقة بدعم مشروع الجهاد الافغاني والجماعات السلفية المتشددة المنبعثة على التراب الافغاني والتي انطلقت منها الى أصقاع عديدة من العالم، ونفّذت فيها مشاريعها الجهادية. فقد ورث ولي العهد أخطاء سياسات الماضي، التي أدارتها العصبة السديرية، وبات عليه تصحيح تلك الاخطاء وإن أفضت طرق المعالجة الى إثارة حفيظة أو غضب التيار الديني، فتبعات الماضي لا تحتمل تغييرات سطحية، كما أن الاخطاء الكارثية التي ارتكبتها جماعات محسوبة على السعودية في بلدان عديدة بما فيها حوادث نيويورك وواشنطن فضلاً عن الصومال وكينيا وغيرها لا تقبل الحلول الترقيعية، فهناك ثمة مسؤوليات كبرى تملي على المسؤول الأول والمباشر في الدولة الاضطلاع بها للحيلولة دون تكرار مثل تلك الحوادث والتي شهدت البلاد بعض صورها الدامية.



تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى!

العصبة السديرية ترى في الاصلاح السياسي خسارة لامتيازاتها والتيار الديني المحافظ يرى فيه مشروع علمنة للدولة

ومن الطبيعي أن يبدأ ولي العهد بمصادر التغذية الايديولوجية لماكينة الارهاب، فقد ظهر بوضوح شديد أن المنهج التعليمي الرسمي يشتمل على مواد دينية تحرّض على الكراهية ضد أتباع الديانات الأخرى، ولابد من إعادة تنشئة الأجيال الجديدة على أسس مختلفة، ولابد أيضاً من القبول بالرأي والرأي الآخر واعتماد مبدأ الحوار كوسيلة للتعايش وحتى التغيير وليس الاستئصال والنفي المطلق لكل ما هو مختلف، وهذا يصطدم مع النزعة العامة لدى التيار الديني السلفي المتحصن خلف عقيدة طهرانية تنزيهية تلزم كل المنتمين الى غير طريقتها أن يجحدوا بما هم عليه وان يعتنقوا العقيدة الصحيحة الممثلة في السلفية الوهابية.

ولعل من سوء حظ ولي العهد أن يدشّن مشروعه الاصلاحي بالجانب العقدي، لأنه الجانب الذي ترجم نفسه عملياً في مناطق عديدة من العالم، وهذا ما سمح للعصبة السديرية تأليب التيار الديني عليه، حيث بدأ ينظر اليه بعض المتشددين باعتباره ممالئاً للنصارى على حساب الاسلام. إن الستار العلمائي الذي تخفى خلفه الامير نايف لادارة صراعه مع ولي العهد قد مكّنه من الظهور بأوجه متعددة، ومن لعب دور مزدوج يمنحه القدرة على الانتقال السريع من جبهة الى أخرى دون أن يخلّف وراءه مستمسكاً يدينه. فهو من جهة قد أبدى تعاوناً منقطع النظير مع فرق التحقيق الاميركية في موضوع ملاحقة الجماعات الارهابية في الداخل، وشارك في تشكيل فرق أمنية مشتركة سعودية ـ اميركية لمراقبة وملاحقة المتسللين عبر الحدود اليمنية السعودية، كما أبدى استعداده لخوض المعركة الدامية حتى النهاية ضد الجماعات المتطرفة في الداخل، ولكنه في المقابل كان على استعداد لتوفير غطاء أمني ومالي لتيار التشدد أن يعبّر عن مواقفه وأن يتحرك خارج الحدود وداخلها. وهناك موضوعان رئيسيان يتعاطى الأمير معهما بطريقة مختلفة: الاصلاح السياسي والاجتماعي في الداخل والنشاط الارهابي في الخارج، وهما يمثلان خط اللقاء بين الامير نايف والعلماء والتيار الديني بصورة عامة.

لاشك أن الاصلاح السياسي يمثل تهديداً مباشراً للعصبة السديرية التي ستخسر جزءاً جوهرياً من ثروتها وسلطتها فيما لو بدأ الاصلاح بوتيرة صحيحة وعملية، ومن الطبيعي أن تلتزم العصبة بموقف متشدد

حيال الاصلاح حتى في حدوده الضيقه، ولكن اذا ما اضطرت للتعبير عن موقفها بطريقة دبلوماسية فإنها تكون أميل الى الاصلاح البطيء والمتدرج ما يجعلها قادرة على ادارة التحوّل وتقليل الخسارة في الامتيازات السياسية والاقتصادية. وهنا تلتقي نزعتان: نزعة العصبة السديرية ونزعة العلماء، الذين باتوا ينظرون الى الاصلاح وكأنه مشروع علمنة للدولة. إن التقاء هاتين النزعتين ساعدت العصبة السديرية على تحقيق إستثمار أفضل لورقة العلماء وللتيار الديني المحافظ في مواجهة المشروع الاصلاحي.

وليس من قبيل الصدقة أن يحتجب أعضاء هيئة كبار العلماء عن حضور اللقاء الوطني للحوار الفكري في دورتيه الاولى والثانية، وأن يمتنعوا عن ابداء وجهة نظر ايجابية حيال اللقاء الذي حظي بترحيب شعبي واسع. على العكس من ذلك هناك إشارات عديدة صدرت من المؤسسة الدينية برفض مبدأ الحوار ما لم يؤد الى تنازل المشاركين من المذاهب الاخرى عن شركياتهم وضلالاتهم. كما أن هناك من الشخصيات الدينية مثل الشيخ سلمان العودة من قرر الانسحاب من الدورة الثانية والانضمام الى فريق العلماء الممانعين لأي نوع من اللقاء الفكري.

ثمة اشارة خفية ولكن ذات أهمية ظهرت في بيان هيئة كبار العلماء حول ضحايا الحج لهذا العام حيث بلغ عدد من قضوا نحبهم في حادث الاختناق والدهس ما يربوا على الـ٢٥٠ حاجاً. فقد كانت لهجة البيان تبريرية الى حد كبير، حين طالب أعضاء الهيئة في بيانهم ذوي الضحايا والمسلمين عموماً بتثبت الحادث في إضبارة (القضاء والقدر)، وأن عليهم التسليم بما قدّره الله عليهم وقضاه، بما يخلي مسؤولية وزارة الداخلية صاحبة الدور الأكبر في تنظيم شؤون الحج، وحين يوضع البيان مع بيان المفتي العام للمملكة ضد النساء المشاركات في منتدى جدة، تصبح القضية ذات معنى آخر، وهو ما سنحاول في السطور تسليط ضوء كثيف عليه كونه يمثل حالة فريدة في تاريخ السعودية.

فقد أصدر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بياناً استنكارياً في العشرين من يناير الماضي ضد النساء السعوديات اللاتي شاركن في المنتدى الاقتصادي العالمي في جدة في الفترة ما بين ١٧ ـ ١٨ يناير الماضي، على اساس اختلاطهن بالرجال وظهور بعضهن في هيئة غير محتشمة كما توحي عبارات البيان. وقال بأن النساء خالفن قوانين الفصل واللباس التي تقرّه الشريعة الاسلامية بحسب التفسير الوهابي. وقال المفتى بأن تصرف النساء يدعو للانكار. كما شجب تصرفات النساء ونشر صورهم في إعلام الدولة وعدّ ذلك مخالفاً للشريعة الاسلامية. كما حذر المفتي من النتائج السيئة التي تنشأ عن مثل هذا التصرف المثير للغضب. وأضاف بأن هذا الحدث حصل في بلاد الحرمين الشريفين، وأن قيادات هذه البلاد كانوا في الماضي يتمسكون بالشريعة الاسلامية دون خوف من النقد.

إن هذا البيان الغاضب للمفتي الذي أصدره بصورة علنية ودون التشاور مع العائلة المالكة أو إيصال إحتجاجه اليها بصورة خاصة يشي بمأزق قادم في العلاقة بين المؤسسة الدينية والحكومة.

حين يدرج البيان الى ما قاله الأمير عبد الله في الحادي والعشرين من يناير الماضي بأن مشروع الاصلاح قادم وأن المملكة ستعتمده بصورة تدريجية، فإن ثمة انفلاقاً في الموقف الرسمي على المستويين السياسي والديني. فالمملكة الواقعة تحت ضغط من الولايات المتحدة ومن التيار الاصلاحي الوطني العام في المجتمع منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تجد نفسها أمام تيار مضاد لعملية الاصلاح من جانب العلماء والجماعات المحافظة، ما يجعلها تسير بخطوات حذرة باتجاه الاصلاح.

الإصلاح الداخلي السياسي والإقتصادي يمثل تهديداً للعصبة السديرية لا يريدون ولي العهد القيام به

يلمح بيان المفتى الى أن خطط ولي العهد من اجل ادخال اصلاحات الى البلاد ستواجه معارضة عنيدة من قبل علماء البلاد الذي كانوا على ولاء للحكومة منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. ومن المرجح والحال هذه ان تستثني الحكومة العلماء في مشروع الاصلاح فيما يرى هؤلاء العلماء بأن هذا المشروع يسير في اتجاه معاكس مع النموذج الطهراني للاسلام الممثل في الوهابية. وفي نفس الوقت، فإن العائلة المالكة لا تستطيع الوقوف ضد مشروع الاصلاح ما لم تدخل في نزاع مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وهذا سيقود الى صراع أهلي في المملكة.

ويعتقد كثير من المراقبين بأن بيان المفتي يشير الى أن محاولات ولي العهد في الحداثة ليست مقعّدة بدرجة متينة مع حلفائه داخل المؤسسة الدينية وتمثل مصدراً كامناً للنزاع الأهلي في المملكة. وهذا بدوره سيؤدي في نهاية المطاف الى تقوية موقف التيار المتشدد في البلاد، الذي يؤكد على أن النظام السعودي بات يقدّم تنازلات حداثوية على حساب الاسلام.

وقد تحدث العلماء بصراحة ضد النظام في مناسبات عديدة الا أنها المرة الأولى في تاريخ السعودية أن يقوم المفتي العام (والذي يتحدر تقليدياً من عائلة آل الشيخ) بإعلان موقف صريح ومتعارض بصورة واضحة مع سياسة الحكومة الرسمية.

وحتى الآن، فإن العائلة المالكة تعتمد على العلماء وخصوصاً أولئك المتحدرين من آل الشيخ من أجل توفير الغطاء الديني لسياساتها ومواقفها. وهذا الدعم الذي يوفره العلماء شمل السماح للقوات الأميركية بالاقامة في المملكة خلال الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، على أساس أن العائلة المالكة تحكم وفقاً للشريعة الاسلامية ولذلك فإن لديها حقاً الهياً في الحكم. وعلى أية حال فإن التغييرات التي إعتمدها النظام في سياسة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ـ والتي كان ينظر اليها من قبل السعوديين وكأنها استسلام الاسلام للغرب ـ بأنها أضرّت الحلفاء القريبين للعائلة المالكة بما في ذلك العلماء من آل الشيخ الذين وفّروا المبرر الشرعي القانوني والديني لكثير من تصرفات النظام لأكثر من قرنين من الزمن. ان المفتي بوصفه الشخصية القيادية في المجموعة قد اضطلع بدور فاعل في معارضة قوية لتجمع تم تحت رعاية واشراف الحكومة والذي يندرج في سياق سياسة الاصلاح الاجتماعي الجديدة.

في رد فعل على انتقادات المفتي العام، قالت ريم عبد العزيز الجربوع المستشارة في العلاقات الدولية في الغرفة التجارية والصناعية بجدة بأن النساء لم يقمن بعمل منافٍ للاسلام. ولو لم تكن السلطات ـ السعودية ـ تريد هذا المنتدى أن يستمر لتمكنت من إيقافه.

وهناك من يعتقد بأن ثمة كثيرين غاضبين بشأن التغييرات الحاصلة في منهج التعليم وحملات النقد المتواصلة في الغرب ضد الوهابية. وهذا الموضوع قد أشعل فتيل الغضب لدى علماء الدين المحافظين الذين

كانوا فيما مضى موالين للسلطة. فالبيان الصادر عن ١٥٦ عالم دين حول التغييرات الجديدة في مناهج التعليم والغاء بعض المواد الدينية التي تحرض على العنف والكراهية ضد الاديان والمعتقدات الاخرى، قد يلبي جزءاً من التطلع للتيار الديني ولكنه يمثل إحدى الاستثمارات السياسية لدى العصبة السديرية في صراعها ضد الاصلاح بمعناه الواسع.

إن الرسالة التي يحاول المفتي ايصالها الى العائلة المالكة ترمي الى تنبيه الحكومة الى ضرورة التراجع عن المشروع الاصلاحي أو مواجهة خطر الفوضى العارمة في البلاد. ولاشك أن هناك علماء آخرين من أوصل للشيخ عبد العزيز آل الشيخ معلومات حول ما جرى في منتدى جدة والهيئة التي ظهرت بها النساء ولابد أنهم اقترحوا عليه بأن يتخذ موقفاً صارماً ازاء ما اعتبروه خروجاً على الشريعة الاسلامية في السعودية. ولذلك فإن الضغط المتزايد من داخل الدائرة التي ينتمي اليها المفتي قد أجبرته على اصدار هذا البيان. يضاف الى ذلك، أن البيان نشرته وكالة الانباء السعودية الرسمية والتي أوصلته الى وسائل الاعلام والصحافة المحلية. نشير هنا الى أن ما ينشر من قبل وكالة الانباء السعودية يتطلب موافقة مسبقة من المراتب العليا في السلطة، وهذا يعني بأن البيان لم يحصل فقط على موافقة المفتي العام، الحائز على رتبة موازية لعضو مجلس الوزراء، بل هناك من كبار الأمراء من أمضى على نشره وربما أصدر أمراً بذلك.

إن السماح بنشر بيان المفتي العام في وسائل الاعلام الرسمية يلمح الى الدور الخفي الذي تلعبه اطراف داخل العائلة المالكة في تحقيق بعض اهداف الصراع على السلطة، وفي ذلك ارضاء لحليف ديني قابل للاستعمال ككابح لعجلة الاصلاح، بما يجعل الامير عبد الله تحت ضغط شديد من قبل المؤسسة الدينية، الذي بات يدرك بأنه غير قادر على اقناع العلماء بالقبول بالاصلاحات الجارية، ولكن لابد له من تقديم تنازلات للنخبة الليبرالية والوطنية من أجل دعم مشروع الاصلاح. ولكن السؤال الى متى؟

من خلال تحليل تصريحات الامير عبد الله الأخيرة ندرك بانه غير قادر على مقاومة الضغوط المفروضة عليها من خارج الحدود وهذا بدوره قد يؤدي الى صدام مباشر مع العلماء. ابتداءً يمكن القول بأن وقف الحرب سيتم حيث يدفع الحكام السعوديون البلاد في اتجاه واحد وأن العلماء يجرونها الى الاتجاه المعاكس. فالبنية السياسية السعودية تفتقر الى إعدادات مؤسساتية معقدة كالتي موجودة في ايران، والتي تسمح باحتواء او تخفيف حدة الخلافات بين القوى الليبرالية والمحافظة. وعليه فمن غير المحتمل أن يقدر الأمير عبد الله على التصرف باعتباره القيادة الايرانية العليا كآية الله علي الخامنئي والتحكيم بين جانبين من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية. وأكثر من ذلك، فإن الفهم الجامد للاسلام من قبل علماء المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة لا يسمح بأي نوع من المصالحة فيما يتصل بالقيم الكبرى الاصلية.

ولي العهد في منزل المفتي

تدشين الإصلاح بالمسائل العقائدية رغم أهميته وفّر للسديريين ورقة للتأليب ضد ولي العهد وعليه ان يبدأ بالسياسي فوراً

وهذا يضع العائلة المالكة في وضع مربك، بما يحمل من مؤشرات فوضى في المملكة في المرحلة القادمة. وقد يحث هذا الوضع العناصر الجهادية المتشددة للقيام بأعمال احتجاجية مستفيدة من هذا الوضع، وقد تدعو الى مظاهرات وربما تجد في هذا الوضع المضطرب فرصة لتنفيذ هجمات ضد مؤسسات الدولة. وقد تساهم بعض الاجهزة الأمنية في دعم المعارضة في هذا المشروع. فهناك تيار داخل الدولة السعودية غير مسرور بسياسات العائلة المالكة وقد اختار أن يعبّر عن مواقفه بصورة علنية. فمساحة المعارضة كما يظهر قد توسّعت لتشمل الى جانب قطاعات محددة داخل المجتمع أجزاء من الدولة نفسها. وهذا من شأنه أن يتسبب في إحداث خلخلة للبيت السعودي الحاكم.

ومن أجل دفع المشكلة خارج الحدود فإن ثمة تعاوناً من نوع ما بين التيار الديني بكافة أطيافه والاجهزة الأمنية، وهذا التعاون بدأ يتعزز منذ التغييرات الحاصلة في العراق، حيث بدأ تركيز غير مسبوق على الاهتمام بالقضية العراقية التي لم تكن في يوما ما مدرجة على قائمة المناطق المرشحة لعمل الجماعات المتشددة، بل وللتيار الديني السلفي. وهذا يستعيد بعض ما ظهر منذاك حيث تشكلت لجنة للدفاع عن المسلمين في العالم والتي قدّر لها أن تموت بعد نشر بيانها الاول كإحدى التجهيزات العاجلة والاحتياطية للتطورات السريعة في منطقة الخليج. ثم صدور بيان (مجموعة من العلماء وطلبة العلم) في الثامن والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠٢ حول المخططات الأميركية في المنطقة، وبخاصة مخطط الاطاحة بالنظام العراقي والذي أعرب فيه موقّعو البيان عن قلق شديد من أن يؤدي ذلك الى استهداف السعودية وتصفية (العقيدة الوهابية).

هذه التنبيهات المبكرة تشكل الدفعات المعنوية الاولى التي حفزت دعم نشاط عناصر سلفية متشددة للعمل في صفوف حركة المقاومة في العراق، فإذا تذكرنا بأن فشلاً ذريعاً قد أصاب أجهزة الأمن السعودية في منع أو القبض على المتسللين من الحدود الشمالية، فإن هناك ثمة تقارير تحدثت عن جماعات تتلقى دعماً مادياً وأمنياً من قبل أجهزة الامن السعودية ومن بعض الامراء (ويشار هنا الى الأمير نايف شخصياً) فإن الغرض من ذلك كله هو تصدير مشكلة الداخل الى خارج الحدود واشغال الخصم المحتمل بأزمة تمنعه من التفكير في نقل تجربته الى الجوار.

من ورقة بحث مقدمة لمركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية في نوفمبر الماضي:

دول الخليج والحرب على العراق

كيف تحسب دول الخليج مواقفها ومصالحها؟

د. مي يماني

أدت حرب العراق الى إحداث إنقسام في المنطقة، تارة خوفاً، وتارة غضباً، ولكن يبقى الارباك مسيطراً بصورة دائمة حيال ما يمكن القيام به. وفيما يبدو فإن المتشددون وحدهم واثقون إزاء المستقبل وهكذا الاعمال التي يقومون بها.

وينتظر الجميع (المتشددون، الحكومات، عامة الناس على السواء) لرؤية ما سيحدث في العراق، وما اذا كان سينجح الأميركيون أو يفشلون في خلق نموذج جديد للمجتمع العربي. ليس ثمة شيء يتحرك في منطقة العراق سوى الريح عبر الصحراء والنسور التي تحوم في السماء. فمن ستكون الفريسة، أو الضحايا؟ ومن سيكون المفترسين، المنتصرين؟

لقد تركت حرب العراق تأثيرات على كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في مستويات عدة:

- إختلال توازن القوة الاقليمي بين بلدان دول مجلس التعاون الخليجي.
- تحسّن علاقات بين القوّة المحتّلة أو قوة التحرير المفترضة أي الولايات المتحدة مع بعض الدول فيما تسممت مع دول أخرى في المنطقة.
- خضوع الاساس الديني والايديولوجي لكل دولة والضغوطات المتواصلة من أجل الاصلاحات السياسية على محك المسائلة والانسيابية.
- أصبحت التداعيات الاقتصادية لحرب العراق على كل دول الخليج دون ريب معقدة.

ربما تكون السعودية أكثر بلد في المنطقة إحساساً بالخسارة الفادحة في حرب العراق. فجميع اليقينات في سياستها وسياساتها قد تعرضت للاهتزاز في الصميم. فقد شهدت السعودية انتكاسة نسبية بوصفها الدولة الرائدة والقائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما تشعر بعدم الثبات في تصوّرها لذاتها، فإن السعودية لم تعد تحتل موقع الدولة القائدة أو السيد الاقليمي، فهناك دول خليجية اخرى لم تعد بحاجة لحماية السعودية وأمنها، إذ لم تعد تنظر الى الرياض كقائدة. وهناك سبب واحد يجعل دول مجلس التعاون الخليجي تصرف النظر عن السعوديين وهو أن السياسة الاميركية في المنطقة قد تبدّلت، وتم احلال دول الخليج الصغيرة مكان السعودية بوصفها المفضّلة أميركياً، وخصوصاً كنقطة تمسرح لقواعدها العسكرية. وفي واقع الأمر، فإن الولايات المتحدة قد تخلت عن السعودية كسيد في المنطقة.

من جهة أخرى، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد تتعامل مع العالم الخارجي عبر السعودية، فقد أصبحت لديها الآن علاقات مستقلة وخصوصاً مع الولايات المتحدة. ولكن التحرر الكبير في المناورة الدبلوماسية يعكس حقيقة أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت فعلياً حليفة للولايات المتحدة بما يشتمل ذلك التحالف على حماية. وهكذا فإن الاستقلال عن السعودية قد أصبح - يعني - الاعتماد على الولايات المتحدة.

لقد تعرضت العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة للاهتزاز بسبب تردد السعودية في السماح لأميركا باستعمال قواعدها العسكرية. وأن الاحتلال الأميركي بأجندته لدمقرطة سياسية يهدد بصورة مباشرة الاساس التاريخي للسعودية: التحالف الوهابي السعودي.

> **الحرب على العراق أضعفت الاساس الايديولوجي للنظام السعودي، مهدداً بذلك شرعية الدولة**

ويخشى الحكام السعوديون بأن يقود نجاح أميركا في العراق الى مطالب تقوّض الاساس الجوهري للنظام والذي لا يمكن للمملكة أن تعيش في أي شيء كما هي عليه في هيئتها الراهنة. ولكن اذا بقيت أميركا في حال تأزم في العراق، فإن توازن القوى من المحتمل أن يتبدل مرة أخرى. وعلى أية حال، فإن شلل اميركا في المنطقة سيؤدي الى مزيد من الاضطراب وسيخلق فوضى عارمة. ففي ظروف كهذه، الى من سيلجأ الحكام السعوديون والخليجيون؟



تقول اميركا بأنها تريد الديمقراطية في المنطقة، ولكن ماذا لو أنجبت الديمقراطية حكومة مناهضة لأميركا في العراق؟. إن تنامي الشعور المناهض للولايات المتحدة في الشارع واعتماد الحكام المتزايد على أميركا قد يؤدي الى زيادة غضب المحكومين ضد حكامهم. وهنا حيث يجد إبن لادن فرصاً جديدة لادارة الاضطراب واكتساب أتباع جدد.

ولكن التهديد ليس محصوراً في إبن لادن أو الجهاديين الآخرين، فالسخط المتفجر لفترة طويلة قد أصبح مشاعاً، فعودة ظهور الشيعة كقوة سياسية في عراق ما بعد صدام يهدد عقيدة الدولة السعودية: الوهابية المتشددة التي تعتبر الشيعة كشكل من أشكال التمرد على الاسلام. ويدرك الوهابيون بأن رد فعلهم صادر إزاء انبعاث الشيعة لجهة التشديد على بروزهم بصورة أكبر، وهذا يشكل تهديداً لحكم آل سعود.

ولأنهم يدركون بأن أميركا تمارس ضغطاً على آل سعود من أجل الاصلاح، فإن الاعضاء الوهابيين في حكومة التحالف الحاكم في السعودية قد تشددوا في سلوكهم ضد التغيير بأي شكل كان، بما يضيف مزيداً من الضغوطات المتنامية على آل سعود. فقد ضاعف الصراع في العراق من التوترات السياسية في السعودية من خلال تعميق الفجوة بين المحكومين والحاكمين. إن الانقسام الداخلي المتنامي يضاعف من الصراع مع

الولايات المتحدة كما يؤدي الى إحباط لدى الاطياف الأكثر ليبرالية في الشعب السعودي. فقد أدت الحرب في العراق الى إضعاف وربما بصورة قاتلة الاساس الايديولوجي للنظام، مهدداً بذلك شرعية الدولة.

فانبعاث العراق كقوة إقليمية واستعادة قدرته النفطية التصديرية في المدى الطويل سيفرض دون ريب تهديداً كبيراً للصادرات النفطية السعودية وهكذا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذا سيفضي الى تهميش متزايد للسعودية وهكذا انخفاض نسبي ولكن بدرجة مزعجة للوضع المالي والاقتصادي الذي يعيش حالة خلخلة.

ففي كل يوم تشحن أرامكو السعودية كميات كبيرة من النفط الخام للولايات المتحدة، ولكن تأثير ذلك ضئيل في سياق تحسين الوضع المتوتر بين البلدين، وفي حقيقة الأمر فإن التوترات تتواصل في حدتها. فقد بدا الأميركيون أكثر وضوحاً كونهم يريدون تخفيض اعتمادهم على نفط السعودية. وبالرغم من أن ادارة بوش تنفي ذلك، يقول كثيرون بأن الحرب على العراق كانت محثوثة جزئياً بالرغبة في تخفيض قوة السعودية. بكلمات اخرى، فمهما تقدّم السعودية أملاً في إسترضاء الولايات المتحدة عبر سياسات أوبك النفطية المتوافقة مع الولايات المتحدة، ومهما يبلغ المقابل السياسي والأمني الذي تدفعه اميركا فسيبقى كل ذلك بصورة مؤقتة.

إن تعامل الولايات المتحدة مع السعودية يتجاوز حدود النفط، فالمتطوعون من الجهاديين السلفيين السعوديين والذين يغادرون السعودية نحو العراق ويستهدفون الكفار الأميركيين قد يكون لهم نتائج وخيمة.

ومنذ تفجير الثاني عشر من مايو في الرياض، فإن هيئة التحقيق الفيدرالية إف بي آي قد حلت على السعودية بأعداد كبيرة لمراقبة تصفية القاعدة. إن الحكومة السعودية غير قادرة على ملاحقة وتطويق هذا الوحش لأنه بروّوس عدة. إن الجهاديين السلفيين ليسوا بالضرورة كلهم أعضاء في تنظيم القاعدة، ولكنهم على اية حال أخوة ايديولوجيون لهم. فالمناوشات العديدة ومحاولات الاعتقال الفاشلة ضد هؤلاء الجهاديين يشي بأنهم مصممون، ومنظّمون وأنهم متأهبون بقوة تفوق قوات الأمن والشرطة في السعودية، وقد يكون ذلك صحيحا في العراق أيضاً.

إن القبض على المسلحين بمساعدة الاف بي آي يحقق غايتين مزدوجتين، اي الخلايا الارهابية وتمويلاتها التي تنتقل من السعودية الى العراق. ولكن هل تستطيع الحكومة السعودية مراقبة أو وقف الزحف؟ وهل تريد ذلك؟

كما يظهر، فإن آل سعود ليسوا مصممين على منع تصدير جهاديي البلاد. ولكن في الايام الخوالي كانت تلك بالدقة هي سياسة السعودية: تصدير التشدد والمعارضة وبذلك تبقى هذه القوى المشاغبة داخل السعودية. ولكن السياسة المنافقة الآن أصبحت مفضوحة الى حد بات يراها العالم بأسره، وأصبحت أشد إيلاماً للنظام مع الولايات المتحدة التي تضيق الخناق عليه.

إن الحرب المالية على الارهاب قد نجحت الى حد ما حيث بدأت الحكومة السعودية بفرض رقابة صارمة على الجمعيات الخيرية وبخاصة اغلاق مؤسسة الحرمين. وعلى اية حال، فهناك دلالات خطيرة لمثل هذا العمل بالنسبة للدولة السعودية والسبب في ذلك أنها تمثل خطوة إجمالية منفصلة ازاء نظام الجمعيات الخيرية والتي تنظّم الشؤون الاجتماعية فيما يتم تجاهل النظام الضريبي حتى الآن. لماذا؟ لأن التغيير في هذا النظام سيؤدي الى المحاسبة الشديدة، وهو ما يخشى منه آل سعود أكثر من خشيتهم من الديمقراطية نفسها. إن تغييراً كهذا سيمزّق النسيج الاجتماعي والنهج الذي تسير عليه البلاد.

ومنذ الحرب على العراق، فإن الضغط من أجل الاصلاح في السعودية قد أدى الى أن تدخل مؤسسات قوية في مواجهة مع بعضها. خذ اليك مثالا على ذلك الصراع المحلي حول الاصلاح الاقتصادي، فقانون الاسواق المالية الجديد في السعودية قد جرى تعطيله من قبل وزارة التجارة بأمر من وزارة الداخلية، وأن الاجانب الذي يرغبون في إفتتاح فروع جديدة ملزمون

سياسة السعودية لاسترضاء أميركا أمنياً وسياسياً واقتصاديا عبر النفط الرخيص ليست حلاً استراتيجياً

بتعيين سعودي في منصب المدير، وقد اعتبر ذلك معوّقاً لتطوير مجالات تجارية جديدة في السعودية. إن المبرر المقدّم يندرج في كونه قضية أمنية حساسة، ولكن هذا يدحض الجهود الاصلاحية لتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية. وقد وصف أحد دعاة الاصلاح السعوديين بأن الاصلاح المعطّل كما لو أنه (خطوة للأمام، وخطوتان للخلف).

إن حكام الرياض المشوّشين، المربكين، غير قادرين على رؤية الطريق أمامهم فهم يستعلمون مطرقة ثقيلة من أجل كسر حبة فول سوداني. إن العامل الأمني يؤثر على الاقتصاد، وأن الخوف من افساح الطريق امام العالم كيما يفد الى محيطها هو الذي حرم اقتصاد السعودية الوحيد بين إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج من أن يصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية. فالانقسامات داخل النظام الحاكم قد ضاعف من تلك المخاوف وأصبحت - اي الانقسامات - معوّقات للاصلاح.

إن إستئناف وظيفة الانابيب الممتدة من تبوك الى العراق والتي توقّفت عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج، كما يطالب بذلك الأميركيون سيؤدي الى تدفق النفط العراقي على حساب السعودية. وإن الاخيرة تشعر دون ريب بحجم التأثير الذي فرضته حرب العراق أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة. وهي فوق ذلك تشعر بأن شرعيتها تخضع للمسائلة. ولكن هذا لا يعني بأن بلدان دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى محصّنة إزاء حرب العراق.

حين جاءت الحرب الى العراق، أدرك الجميع في المنطقة بأن ليس العراق منفرداً سيتغير للأبد. ولكن بالرغم من أن الجميع يعرف بأن الحرب ستهب برياح من التغيير عبر المنطقة، فإن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي كانت تبحث ببساطة عن البقاء بعد الرياح العاصفة. وبينما الرياح مازالت معتدلة فإن البقاء المباشر لم يعد قضية، وإنما البقاء الدائم هو موضع الاهتمام الرئيسي.

إن تلك الرياح قد زعزعت أسس الدولة السعودية أكثر من أي دولة اخرى في مجلس التعاون الخليجي. وفي واقع الأمر فإن الأزمة في العراق قد قوّضت أساسها الديني والاقتصادي والاستراتيجي، وليس هناك ما يبدو ثابتاً بالنسبة لآل سعود.

لدى السعودية أكبر قاعدة سلفية جهادية من المجنّدين المصممين على مواصلة الحرب ضد (الكفار) و(المتعاونين) معهم. وهذا يضع النظام السعودي في مأزق، والسبب في ذلك أنه ومن أجل الالتزام بقوانين امريكا في (الحرب على الارهاب) فلا بد من مقارعة السخط والانفجار السكاني المرشح.

كيف تتمكن دول الخليج من إعادة بناء نفسها بعد العاصفة؟ وكيف ستبقى على قيد الحياة؟ لا يمكنها الاستمرار بالطريقة السابقة، فالنمو الاقتصادي لن يكون كافياً، ولابد من الاستيعاب، إستيعاب المذاهب التي كانت فيما مضى خاضعة للاضطهاد، واستيعاب المرأة التي كانت على الدوام مقموعة، واستيعاب الاقليات الاثنية التي كانت فيما مضى معزولة. فالدفع باتجاه الاستيعاب يمكن أن ينجح إذا ما تم دعمه بالدمقرطة، أما بالنسبة للمستوعبين وكيما يشعروا بالاستيعاب فلابد أن يكون لهم صوت في حكومتهم. فكلما كانت الدولة أكثر ديمقراطية فإنها تكون أقل عرضة للتهديد إزاء أية تغييرات تحدث في العراق، بصرف النظر عن أهداف أمريكا ودوافعها. إنها الحرية التي تصنعها رياح التغيير التي تهب الآن، فإذا استطاعت دول مجلس التعاون من استغلال الفرصة للاصلاح فإن بإمكانها استعادة استقلالها وحريتها وكرامة شعوبها.

قراءة في شريط المحيا



(ع ز هـ ٣١٤) لوحة ذات دلالة دينية وتاريخية ثبّتت على السيارة التي انطلقت من معسكر البتار السري للتدريب العسكري عشية الثامن من نوفمبر الماضي وقد امتطاها إثنان من (الجهاديين!) لتنفيذ عملية إنتحارية في مجمع سكني تزعم المجموعة المنفذة بأنه وكر جاسوسي يديره الأميركيون والبريطانيون في جزيرة العرب. وقد أظهرت التقاريرالرسمية صورا من مشاهد الدمار والقتل الذي نجم عن التفجير الانتحاري والذي طال حسب ما بثه التلفزيون السعودي أكثر من ٢٠ شخصاً معظمهم من النساء والاطفال من جنسيات عربية واسلامية، ولم ترد أي تقارير أخرى من مصادر محايدة أو ردود فعل من المجموعة المنفذة ما يفيد خلاف ما بثته التقرير المصوّر في التلفزيون السعودي.

لقد كشف الشريط الذي بثته قناة (الجزيرة) في السادس من فبراير عن معلومات هامة حول المجموعة المخططة لانفجار المحيا، وعن مراحل إعداد العملية، ووصايا المنفذين، وهكذا الحالة الاحتفالية التي كانت عليها المجموعة وهي تودّع الانتحاريين، اللذين بدا وكأنهما يزفّان الى عروسيهما. ولا ريب أن هناك دلالات غاية في الاهمية لمحتويات هذا الشريط، وما تعكسه من انطباعات لدى المشاهد، وربما هذا ما تنبّهت له السلطات السعودية التي أبدت انزعاجاً شديداً حيال بث الشريط كونه يعكس وجهة النظر المخالفة للتقارير الرسمية ويمنح المجموعة المنفذة فرصة تبرير عملياتها وايصال رسالة محددة للمتعاطفين معها.

للوهلة الأولى تظهر المجموعة ـ كما عكسته مشاهد من الشريط ـ وكأنها في حالة حرب عصابات ضد الحكومة المركزية، تستعيد بذلك صور الثوّار في أميركا اللاتينية وهم يندسون في مخابىء خاصة في الادغال والجبال الشاهقة للتخطيط لعمليات انتحارية ضمن برنامج زمني محدد سلفا. وكما الحال بالنسبة لكثير من الجماعات الثورية العقائدية، فإن هذه المجموعة تبدو أشد إصراراً على تحقيق أهدافها بما يتطلب من تدجيج عسكري وروح معنوية ونضالية متقدمة، واستعداد لخوض معارك شرسة ضد الخصم، وهذا ما يعكسه نوع الاسلحة التي يحملها أفراد المجموعة، والابتهاجية الفريدة من نوعها لدى المقاتلين، الى جانب الغطاء الديني المضفى على مشروعها الجهادي.

لاريب أن البرنامج كان له أثر نفسي ما على المشاهدين وبخاصة في المناطق التي تنتمي اليها المجموعة أو المجتمع الذي خرجوا منه، ويمكن القول بأن الشريط بدا وكأنه مادة تحريضية خصوصاً وأن محتويات الشريط تشتمل على بعد بطولي ذي إيحاءات دينية وقبلية معينة، وفي حال أفراد هذه المجموعة فإن مقاومة نظام قام على أساس قبلي ودعوى دينية تصبح الدلالة شديدة القوة، وهذا يعطي معنى خاصاً لأولئك الذين أخضعوا بفعل هذا السلاح المزدوج: الدين والقبيلة، وقد يبعث لدى الخاضعين له شعوراً من نوع ما وثأراً قديماً ظل مدفوناً لعقود طويلة. إن هذا الثأر الذي جرى احتواؤه بفعل عامل الهيمنة، قد يجري إحياؤه في مثل هذه المشاهد التي تكسر حواجز نفسية لدى البعض، وقد تنبه أولئك الذين ظلت مشاعر الغبن والعزل المنظم تلاحقهم لفترات طويلة، ولربما تتفجر بطريقة تلقائية حين تتضاءل هيبة وهيمنة الدولة، أو تتراخى قبضة حكامها على من أخضعتهم بالأمس تحت قوة السلاح والثروة والدعوى الدينية، وهي عناصر فقدت كثيراً من تأثيرها في السنوات الأخيرة.

يظهر الشريط أيضاً قوة الشهادات التي أدلى به منفذو العملية قبل الحادث والتي نفوا فيها مزاعم الحكومة بكونهم جماعة إرهابية تستهدف المصالح الوطنية و تهدّد حياة المواطنين، بينماا أكد المنفذان لعملية المحيا بأنهما والجماعة التي ينتميان اليها تحصر نشاطها الجهادي في حدود (الكفار) الاجانب اي الاميركيين والبريطانيين، وهذا من شأنه إضعاف الموقف الرسمي، وفي المقابل إعلاء الرسالة الاحتجاجية لدى التيار العنفي، وبخاصة في محيط شديد التوتر ضد الاجانب وتحديداً الاميركيين والبريطانيين. واذا ما وضعت صورة الاحتلال الاميركي للعراق، فإن مزاعم المجموعة الانتحارية تبدو أكثر قبولاً لدى المتعاطفين معهم، وقد يمنحها ذلك مصداقية أقوى فيما تقوم به من أعمال. ويبقى الامتحان الأصعب أمام هذه المجموعة هو دخولها في مواجهة مباشرة مع الامراء أو المصالح الوطنية فحينئذ تكون الحكومة قد خرجت من مأزق الاحراج الشديد الذي تواجهه حيال هذه المجموعة، وكونها أي الحكومة ممالئة للكفار!

يظهر الشريط أيضاً بأن لدى المجموعة تصميماً على تنفيذ أجندة معدّة بإحكام، وأنها واثقة بقدرتها على تحقيق أهدافها، وعلاوة على ذلك أنها على استعداد للتضحية في أقصى أشكالها. إن واحدة من أهم المعلومات التي كشف عنها الشريط أن المجموعة تلقت تدريبها في داخل المملكة، وأنها أقامت معسكرات تدريب عرّف من بينها معسكر البتار للتدريب العسكري، إضافة الى التسلح المتقدم لدى أفراد المجموعة حيث بدد ما كان يقال عن أن هذه الجماعات تفتقد التأهيل العسكري الذي يمنحها قدرة على القيام بعمليات معقدة، رغم أن تقارير سابقة كشفت عن أن طرق اعداد المتفجرات وكميات الاسلحة التي بحوزة هذه الجماعات كبيرة ومعقّدة بما ينبىء عن استعدادها لخوض معركة ضارية وطويلة المدى. لقد نفت المصادر الرسمية سابقاً أن تكون هذه الجماعة تمتلك أسلحة متطورة، ولكن الشريط يظهر أنواعاً مختلفة من الاسلحة بما فيها صواريخ سام ٧ أرض جو المحمول على الكتف والذي يستعمل ضد الطائرات، وهذا يمثل رسالة شديدة الخطورة للحكومة، ليس لكون المجموعة تملك هذا النوع من الاسلحة بل وكيفية استعماله، والهدف الذي أريد من امتلاكه.

ومن اللافت في هذا الشريط الحالة المعنوية التي كانت عليها المجموعة في اللحظات الأخيرة قبل بدء تنفيذ العملية، حيث بدا منفذا العملية على درجة كبيرة من الثقة وهما يودّعان الحياة، وقد عقد زملاؤهما عرساً رمزياً لهما إستعداداً لنيل الشهادة حيث يسقطان في أحضان الحور العين في الجنة بحسب الرواية الدينية. كان الحفل التوديعي معبّراً هو الآخر فقد تخللته مقاطع من الاناشيد الدينية ذات المضمون التحريضي على الجهاد والاستشهاد.

دفاعاً عن الآثار الإسلامية في كتاب للدكتور عمر عبد الله كامل

لا ذرائع لهدم آثار النبوة



لا ندري ونحن نتحدث عن إصلاحات سياسية وفكرية وانفتاح وتعدد في الرأي الديني والسياسي، كيف أن نقاشاً حول الآثار الإسلامية يستجلب ذلك الكم الهائل من السخط والتشدد عند التيار الوهابي الذي لا يزال يحمل بيد معول الهدم لتدمير النزر المتبقي من الآثار النبوية والمساجد والمآثر الإسلامية في الحجاز؛ فيما يحمل في اليد الأخرى فتاوى التكفير لكل المسلمين الذين يخالفون رجال ذلك التيار فيما يتعلق بأهمية تلك الآثار للجيل المسلم، مشنعين على المخالفين بأنهم يشركون بالله وبرسوله ومتأولين بعض الأحاديث والآيات وتطبيقاتها، ضاربين عرض الحائط الإجتهادات الأخرى والنصوص الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف الصالح في طريقة تعاملهم مع الآثار.

كان من الطبيعي أن يثار موضوع الآثار الإسلامية في الحجاز، إذ بالرغم من دعاوى الحوار الوطني، ومقاومة التشدد الديني، لازال الوهابيون يعيثون في الآثار الإسلامية في الحجاز فساداً، فينبشون قبوراً، ويدمرون مساجد، ويطيحون بالمآثر والعمران. فقبل أقل من عامين، وفيما العالم لم يفق بعد من هول صدمة ١١ سبتمبر، راح المتنطعون المتطرفون يدمرون مساجد المدينة المنورة. ففي يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق ٤، ٥/٦/١٤٢٣هـ تم هدم مسجد العريضي وملحقاته والذي ابتني في عهد العثمانيين، وقام المتطرفون بنبش قبور السيد علي ومن معه. ثم اتجه معول الهدم الى مسجد بني قريظة الذي صلى النبي فيه في طريق غزوته، وقد بناه الخليفة عمر بن عبد العزيز أثناء ولايته على المدينة بين عامي ٨٧-٩١ هجرية، والذي بقي عامراً طيلة هذه القرون ومر بأطوار عدة وجدد مرات كثيرة حتى تم هدمه في شهر ربيع الأول من عام ١٤٢٢هـ من قبل إدارة الأوقاف بالمدينة. فهل مثل هؤلاء يؤتمنون على دين أو دنيا؟!

واتجهت معاول التطرف الى مسجد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أحد مساجد الفتح المشهورة في منطقة غزوة الخندق في شعب جبل سلع، وهو أحد المساجد التي بناها عمر بن عبد العزيز، وبقي المسجد يجدد ويطور طوال القرون الماضي، والمخزي والمدهش معاً أن آخر تجديد له كان في عهد الملك الحالي فهد، حتى تقرر هدمه بحجة توسعته على حساب أحد المحسنين، ولم تكن تلك إلا حيلة، فبعد أن تم الهدم، اكتفى الوهابيون بذلك بحجة أنه يخالف شرعهم، ويوجد مكانه الآن جهاز للصرف الآلي!

وفي نفس الوقت تعالت الأصوات النشاز بهدم سقف قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم مذكرين العالم بما فعله الصرب والكروات من تدمير للمساجد الأثرية في البوسنة وغيرها، مع أن فعل الوهابيين أشنع، فهم لم يبقوا سوى القليل القليل من آثار الإسلام التي محوها بجهلهم وتعصبهم بحجة خشية الشرك والكفر! حتى المساجد لم تسلم منهم!

ولأن المواطنين الذين كممت الوهابية أفواههم سنيناً طويلة لا يمكنهم أن يتحملوا بعد اليوم أفعال جهلة الوهابيين وفتاواهم التي يحار منها العقل ويأنف منها الخلق والضمير، تنادى كثيرون للكتابة مطالبين بإعادة بناء الآثار المهدومة قديما وحديثاً، وظهرت بعض الكتابات في الصحافة المحلية تتحدث عن أهمية ذلك. فانبرى متطرفو الجهالة، يكتبون ويهددون ويكفرون. وكان من أطلق شعلة النقاش حول الأمر الشيخ الوهابي سعد الحصين، الذي - ويا للغرابة في عرف السياسة والدبلوماسية - يتولى صفة المستشار الشرعي في السفارة السعودية بالأردن. كتب مقالاً شتم فيه الداعين، فكان النقاش على صفحات الجرائد وغيرها، وقد تولى الدكتور عمر عبد الله كامل وآخرون بمناقشة العقول الصغيرة، على أسس شرعية، فكان هذا الكتاب إحدى ثماره.

يناقش الكتاب مسألة بديهية عند المسلمين كافة إلا الوهابيين وهي جواز إحياء الآثار الإسلامية من عدمه؛ راداً على المانعين تهمهم الجاهزة لسائر البلاد الإسلامية بالشرك حيث أوضح ومن خلال النصوص الشرعية عدم وقوع أمة محمد في الشرك، كما ناقش ذرائع الوهابيين في هدم المساجد والآثار، كحجة سد الذرائع التي يستخدمونها دونما ضوابط؛ وأيضاً أماط اللثام فيما يتعلق باستدلالات الوهابيين وكيف أنهم يخرجون النصوص من سياقها أو ضعيفة أو يطلقونها من أجل التهويل بدون تدقيق.

ورغم أن النقاش العلني كان صريحاً، كان مشايخ الوهابية مبادرين لكيل السباب والشتائم لمن خالفهم الرأي بشأن الآثار الإسلامية، واتهموهم بالتبديع والتكفير والشرك إضافة الى السباب الذي لا يليق. ولأن الإعتماد كان على النصوص الدينية فقد أوضح المؤلف كثرتها التي تستحسن إحياء الآثار بشكل يدهش المرء الذي يطلع عليها لأول مرة لوضوحها. كما أورد ومن خلال النصوص تبرك الصحابة والتابعين والعلماء بالآثار النبوية ونصوصهم التي تفوق الحصر، والتي تبين بجلاء ان قضية الدفاع عن آثار المسلمين وتبركهم برسول الله مسألة عادلة ومهمة.



ونجد حين نتأمل في موقف النبي وأصحابة من آثار الأمم السابقة التي كانت موجودة في مصر والشام والعراق ومدائن صالح وما بها من آثار لأمم وحضارات سابقة، نجد أنه لم ينقل عن النبي أنه أمر بإزالتها أو طمسها أو التحذير منها، ومازال كثير منها باقياً الى هذه الساعة، وهي أمام نظر علماء الإسلام من القرون الأولى، ولم ينقل عنهم الإنكار او الدعوى الى الطمس والإزالة. وفي حين يعترض الوهابيون على بناء مساجد هي بيوت لله، يتناسون أنها قد بنيت في القرن الأول الهجري، وفي عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه تم ترميمها وبناؤها بالحجر والمنقوش في ولايته ولم يعترض عليه أحد من علماء ذلك العصر من فقهاء المدينة السبعة والإمام مالك وتلاميذه.

والمخزي للوهابيين ومن يقف وراءهم، أنه إزاء ما فعلوه بآثار النبوة والتوحيد، فإن آثار اليهود في المدينة المنورة باقية، فما زال حصن كعب بن الأشرف موجوداً في منطقة السد في المدينة، ومكتوب عنده (منطقة أثرية). وكذلك بالنسبة لخيبر. عجباً أنحافظ على آثار اليهود ولا نحافظ على آثار النبي عليه الصلاة وأزكى السلام؟! هذه هي العقلية الوهابية الضيقة التي يكشف عنها النقاش في الكتاب.

كتاب

ربيع دحلان وقضايا التشهير

صورة من تناقضات النظام القضائي

حين عُيّن الدكتور ربيع دحلان وكيلاً لإمـارة مكـة المكرمـة بـدا وكـأن العنصرية والمناطقية قد مدّت أذيالها وكشّرت عـن أنـيـابـهـا، وتحركت الأصابع والرؤوس الكبيرة لتعديل الخطأ في تولية (إبن مكة) في (منصب رفيع!!). وزادت الغيظة حين رأت تشدداً من المرحوم أمير مكة ماجد بن عبد العزيز، الذي وجد في ربيع دحلان الشخصية الكفوءة المخلصة التي قامت بإنجازات ضخمة بالرغم من قلّة الموارد التي تعمّد مسؤولون كبار في الدولة تقليصها بغية إضعاف ماجد والدحلان وتطفيش الأخير من الإمارة.

لقد لعب نـائب أمير مكة سعود بن عبد المحسن الذي كان شديد الغيرة من مكانة ربيع دحلان، دوراً تآمرياً بتوجيه الأميرين سلطان ونـايـف بـهـدف اقـتـلاع دحـلان مـن مـوقـعـه وبـأبشـع صـورة، رغـم أن الرجـل آثـر تـقـديـم إستقالته أكثر من مرة على أن يقع ضحية مؤامرة الامراء، رغم أن استمراره في منصبه سيعينه على التخفيف من الطوق المضروب على العاصمة المقدسة من جهة الخدمات، وإن كانت استقالته ستفضي الى حلّ العقدة التي نشبت بين الأمير ماجد والسديريين المتحكمين بجهاز الدولة. لكن الأمير ماجد رفض استقالة دحلان، وقرر مواجهة رؤوس الفساد بما تيسر له من قوة وإمكانات.

لكن الطرف الطائفي العنصري لم ينس أن ربيع دحلان يتحدر من سلالة مفتي مكة الشيخ أحمد بن زيني دحلان الذي قارع الوهابيين الأوائل، وفنّد آرائهم في كتابات معروفة ومنشورة. استطاع الجناح السديري أن يثير النزعات المناطقية والعنصرية في من هم حوله، ورغم اختلاف الأجندة السياسية فقد اتفقوا على أن إزاحة دحلان صارت ضرورة ملحّة، وخطأ يجب أن لا يتكرر.

وهكذا اتفق الطرفان على تلفيق قصة ثبت بطلانها بالوثائق الرسمية التي نشرت جميعها في كتاب (محنة القضاء السعودي)، وقد تآمر فيها القاضي حسين حكمي وعدد من قضاة محكمة التمييز الذين تواطؤوا مع الامراء على


تثبيت التهمة وقَعوا بالأوامر ودون رؤية ملف الدعوى! وكانت النتيجة سجناً أربعة أشهر وتشهيراً غير مألوف بالرجل، وخروج الأمير ماجد من جدة الى جنيف لأشهر عديدة، وبقائه مبتعداً عن المنصب حتى وفاته، إحتجاجاً وإنكاراً للدسيسة التي حاكها الامراء السديريون وبعض المتواطئين معهم في الجهاز القضائي.


د. ربيع دحلان: ضحية القضاء والمناطقية البغيضة

لقد كشفت الحقائق عن أن واقعة سجن الدكتور ربيع دحلان كانت مكيدة دبّرها متنفذون في السلطة، ومن بينهم عبدالعزيز التويجري وإبنه خالد، بالتعاون مع رئيس مجلس القضاء الاعلى صالح اللحيدان. أما رؤوس الفتنة من الامراء السديريين فقد شفي غليلهما اعتقال دحلان الذي غادر جدة الى بيروت ساخطاً متألماً، وبقي الأمير ماجد متواصلاً معه بشكل شبه يومي الى أن انتقل الى رحمة الله. وبالرغم من أن حكم القضاء كان بكل المقاييس مبتذلاً متهوراً ظالماً ومخالفاً لأبسط مفاهيم العدالة والإجراءات القضائية الصحيحة.. فإن صاحب الدعوى - وهو شخصية مريضة نفسياً بشهادة المستشفيات الرسمية والخاصة - والذي أصيب بأمراض جنسية عديدة، عاد وطلب تعويضاً قدره عشرة ملايين ريالاً نظراً لما عاناه في المستشفيات، مدّعياً بأن ربيع دحلان كان سبب ما حلّ به وأنه يقف وراء ذلك! ورغم أن بإمكان القاضي حينذاك رفض الدعوى التي لا أساس لها، لكنه أمر بسجن دحلان في نفس الفترة وأعطى المدعي أكثر مما طلب في دعواه، وهذا مخالف للشرع. فالرجل كان يطالب مالاً، فحكم له بالسجن! والآن بعد أن عاد المدعي يطلب مالاً، قرر القضاة رفض الدعوى، وذهبت القضية للتمييز، فأيدت رفضها. والطريف أن من بين الرافضين للدعوى قاضيان كانا من بين من حكما على الدكتور ربيع في السجن. فكيف ناقض القضاة حكمهم السابق إذن؟

وفيما كانت القضية الأولى الملفقة التي سجن بسببها ربيع دحلان سياسية، ولذلك جاء الحكم فيها من سنخها أي سياسياً، فإن من المفترض وحفاظاً على وجوه القضاة المرتشين الذين يأتمرون بأمر نايف وسلطان، أن يحكموا للمدعي بالمال أو بعضه. أما الرفض فهو ينقض الحكم السابق، لأن الدعوى لم تتغير في المضمون أصلاً وهو طلب التعويض المالي. وهذا ما يفتح الطريق للطعن قانونياً في أصل سجن الدكتور ربيع، وطرده من عمله، وحرمانه من حقوقه الوظيفية.

العدل والعهد في قفص الاتهام

إن القرارات الصادرة عن القاضي الحكمي رقم ١/٥٦ وتاريخ ١٤٢٠/٢/٢٢ هـ من المحكمة المستعجلة بجدة، الذي حكم فيه بسجن الدكتور ربيع دحلان لمدة أربعة أشهر تعزيرا لقاء المدة التي قضاها المدعي ضده

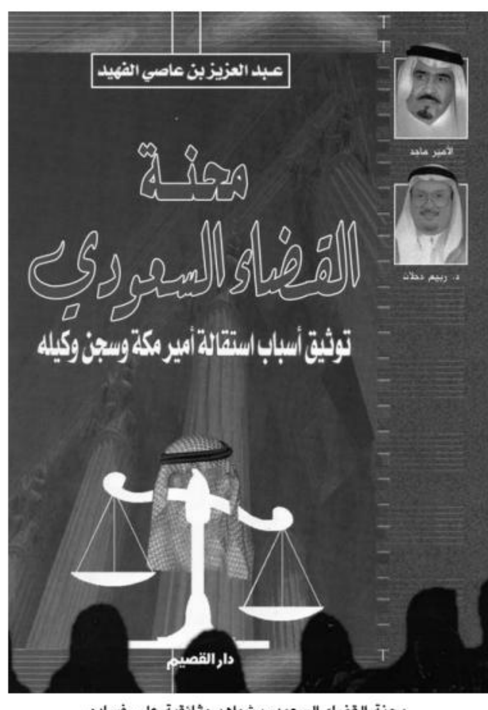
بالجهات الأمنية وبمستشفى الامراض النفسية للعلاج... وكذا قرار القضاة محمد عبدالله المعيذر، ومحمد عبدالعزيز الحمود، ومحمد السبيعي، من محكمة التمييز بمكة الدائرة الجزائية القضائية الثالثة.. وكذا قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى صالح بن محمد اللحيدان وعضوية القضاة غنيم المبارك، وعبد الله بن رشيد، ومحمد البدر، ومحمد الأمير رقم ٥/٢٤٦ في ١٤٢٠/٣/٢٧ هـ كلها قرارات مخالفة لشرع الله، وتتنافى مع العهد الذي عاهد به الملك عبد العزيز آل سعود أهل مكة داخل الحرم المكي الشريف وأمام الكعبة المشرفة يوم ٢٣ جمادى الآخرة من عام ١٣٤٤هـ الموافق ١٩٢٦/١/٨ م، الذي عاهدهم فيه بقوله: (عهد الله وميثاقه أن نحافظ على أموالكم ودمائكم، وأن تحترموا بحرمة هذا البيت... وألا نعاملكم بعمل تكرهونه، وألا يمضي فيكم رفيق أو جليل إلا بحكم الشرع بآجل الأمر وعاجله. وأن نبذل جهدنا فيما يؤمن هذا الحرم الشريف وسكانه وطرقه للوافدين إليه... وألا نولي عليكم من تكرهونه، وألا نعاملكم بمعاملة الحدة والجبروت بل نعاملكم معاملة النصح والسكينة). هذا ما قاله الملك عبد العزيز. فأين هذا مما جرى ويجري؟

فقد صدر مؤخرا قرار من المحكمة الشرعية الكبرى بجدة الحكم الشرعي رقم ٦/٥٧٦/٧٩ في ١٤٢٤/٧/٢٢هـ من القاضي الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني في الدعوى الجديده التي أقامها نفس المدعي ضد الدكتور ربيع دحلان. المثير للغرابة في هذا الحكم الجديد أن ناظر الدعوى الجديدة القاضي بمحكمة جدة الشرعية الكبرى صرف النظر عن دعوى المدعي لعدم قدرته على إثبات ادعاءاته، رغم أن الادعاءات هي نفسها التي جاءت في الدعوى الاولى التي حكم فيها بسجن وكيل إمارة مكة المكرمة وكذا المدعي والمدعى عليه لم يتغيرا. كما أن القاضيين بمحكمة التمييز اللذين صادقا على الحكم السابق بسجن الوكيل قد أيدا شخصياً الحكم بصرف النظر عن دعوى المدعي لعدم استطاعتة إثبات ادعاءاته.

أليس هذا أكبر دليل على فساد القضاء؟.

في سياق حيثيات الحكم على دحلان بالسجن في الواقعة رقم ١/٥٦ وتاريخ ١٤٢٠/٢/٢٢ هـ كتب القاضي:(وحيث أقرّ المدّعى عليه وكالة أن موكله تلقى مكالمة هاتفيه من حارس منزله أبان تواجده في قصر سمو أمير منطقة مكة المكرمة مفادها أن المدّعي قام بتهديده بالقتل هو أو أحد أفراد أسرته وأنه أخبر سمو الأمير بما أخبره به حارس منزله، وذلك بصفة شكوى ضد المدّعي بما نسبه إليه، وما ترتب على ذلك من إجراءات من قبل الإمارة ضد المدعي، سألت المدعى عليه وكالة: هل توجد لديك أو لدى موكلك بيّنة على أن المدّعي قام بتهديد موكلك بالسلاح أو أحد أفراد أسرته بالقتل..الخ). وبناء على ما سبق، كتب القاضي حسين الحكمي في قرار حكمه بسجن المدعى عليه وكيل الإمارة د. ربيع دحلان ما نصه: (ثبت لدي إدانة المدّعى عليه أصالة ربيع بن صادق دحلان وتسببه في إدخال المدعي سجن المصحات النفسية بعد الوشاية إلى السلطات الإدارية والأمنية).

وقد إعتبر قضاة هذه الواقعة أن مدة الأربعة الأشهر التي قضاها المدعي محمد العطاس لدى الجهات الأمنية وفي المستشفي النفسي الحكومي عقوبة تسبب فيها المدّعى عليه الدكتور ربيع ولهذا حكموا بسجنه أربعة أشهر، وهذا إعتبار خاطئ وغير شرعي ففي الشرع الإسلامي (المباشر هو الضامن وإن لم يقصد)، فلو سلمنا جدلاً بزعم القضاة أن القبض على المدعي وإدخاله المستشفى فيه تعد فمن المتعدي هنا؟ أليست الجهات الأمنية هي التي قبضت عليه؟ وأليست الجهات الطبية هي التي قررت أنه مريض؟. ألم يؤكد هذا المدعي نفسه؟



محنة القضاء السعودي: شواهد وثائقية على فساده

تغافل القضاة الفاسدون تأكيد أمير مكة المكرمة في برقيته للقاضي رقم أم/٢٥٧٩٨٧ في ١٤١٩/٨/٢٤هـ وخطابه رقم ٢٠٠٠٤٥/م/س في ١٤٢٠/٤/١٣ هـ عدم علاقة دحلان بسجن العطاس، حيث جاء ما نصه: (نوضح لفضيلتكم أن الدكتور ربيع صادق دحلان لم يتهم المذكور بتهديده بالسلاح. وكما تظهر المستندات فإن إحالته للعلاج كان من إدارة المباحث بأمر منا نتيجة لالتماس وتعهد والده). كما تجاهل القاضي إفادات جنود شرطة الأمن العام بأن أمير مكة المكرمة أمر بوضع الخفارة على منزل المدعى عليه الدكتور ربيع دحلان، خوفاً من قيام المدعي باستخدام السلاح ضده.

هذا غير حقيقة ان التقارير الطبية من المستشفيات العامة والخاصة وكذا من الهيئة الطبية الشرعية الرسمية تضمنت جميعها التأكيد على أن المدّعي مصاب بمرض الزهري VDRL TPHA الإيجابي+C.S.T. وفي مرحلته المتقدمة، ومصاب بأعراض إضطهادية تصل إلى مرتبة الضلال الذهاني.

وبالنسبة للمحاكم السعودية فإن الاولوية تعتبر في الإثبات للكتابة متى ثبتت صحتها ولم ينكرها من صدرت عنه ولم يطعن فيها، فلماذا يتجاهل قضاة مجلس القضاة الأعلى السعودي التقارير الطبية الصادرة من مستشفى عرفان السعودي، ومن مستشفى الصحة النفسية الحكومي السعودي، ومن اللجنة الطبية الشرعية السعودية؟.

وتغافل كل هؤلاء تقارير عمل المدعي في الخطوط السعودية والتي تنص على أن (الموظف محمد علي العطاس كثير الانفعال يضعف أداؤه عندما يواجه ضغط العمل، كثير الكلام، ويخلق المشاكل بين الموظفين، ولا يتبع إجراءات الزي الرسمي، لايستطيع أن يقيّم الأحداث، ولا يتخذ القرارات السليمة، ولا يحترم رؤساءه وغير منتظم في الحضور للعمل، قد دأب الموظف المذكور إسمه أعلاه في الآونة الأخيرة على تحريض زملائه بتقديم الشكاوي الكيدية ضد الإدارة والمسئولين والتهجم عليهم ومحاولة التشهير بهم، وإثارة المشاكل والبلبلة بينهم). كما وتجاهلوا التهديد الصريح لربيع دحلان حتى أن المرحوم الشيخ محمد بن جبير رئيس مجلس الشورى الذي وصلته رسالة من العطاس أحال ما وصله لما فيه من تهديد خطير حيث قال في الإحالة: (أحيل إلى سموكم الخطاب الذي تلقيته من محمد علي العطاس المؤرخ في ١٤١٨/٥/١٥ هـ

الموافق١٧/٩/١٩٩٧م.. الخ، ونظراً إلى لغة التهديد والوعيد التي يتسم بها خطاب المذكور فإنني أحيله لسموكم لاتخاذ ما ترونه من إجراءات بحكم الاختصاص).

التناقض القضائي

الآن وقد مضى زمن على الواقعة وعلى اعتقال الدكتور ربيع دحلان، يعاد فتح القضية لطلب التعويض فيتم رفض قضية المدعي العطاس، وقد صدر بذلك صك شرعي رقم ٦/٥٧٦/٧٩ وتاريخ ٢٢/٧/١٤٢٤هـ من القاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى بجدة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني، المتضمن دعوى محمد بن علي بن عبدالله العطاس ضد كل من حسان بن عبدالله بن أحمد دحلان ومالك ربيع صادق دحلان. وتمت المصادقة عليه من الدائرة الجزائية الثالثة بمحكمة التمييز بمكة المكرمة رقم ٤٢٣/٣/١ج وتاريخ ٧/٩/١٤٢٤هـ ويقول نص الصك:

(لدي عبد الرحمن بن عبد العزيز الحسيني القاضي بالمحكمة الكبرى بجدة، بناء على الدعوى المحالة إلينا بشرح رئيس المحكمة برقم (٥٢٢) في ١٦/١/١٤٢٣هـ... حضر محمد بن علي عبد الله العطاس بدعوى قال فيها: أن المدعى عليه أصالة ربيع صادق دحلان قد: أذاني في نفسي، وفي أسرتي، وأساء إلى سمعتي، وألصق العار بي، كما لحقني منه



سعود بن عبد المحسن: الأمير الفاسد

الضرر في مالي وعملي، حيث أنه إتهمني بأني قمت بتهديده بالقتل أو قتل أحد أولاده، ومن ثم تسبب بالقبض عليّ وأخذني من مكان عملي إلى السجن ومكثت به عدة أيام دون علم أهلي عني، ومن ثم أخذت إلى مستشفى المجانين بحيلة منه ومكثت فيها أربعة أشهر، وحيث قد فاتتني الترقية التي إستحقها من عملي بسبب ما صنعه بي المدعى عليه، وكذلك ما لحق بصحة والدي من إصابته بجلطة دموية على أثر ذلك، وما لحقني من تحطيم المعنويات، وما عانيته من عدوانه مما أصابني بالقهر والذل والهوان، بالإضافة إلى ما لحق ببناتي من حرماني تربيتهن وإرهاقهن معي، حيث أن معاناتي مع المدعى عليه لها أكثر من سبع سنوات... ولذا أطلب الحكم بإلزام المدعى عليه ربيع صادق دحلان بتعويضي بعشرة ملايين ريال عما أصابني من ضرر).



الأمير الراحل ماجد: المؤامرة كانت أكبر منه

ثم حضر المدعي أصالة والمدعى عليه وكالة، وقال المدعى عليه وكالة:

(إن موكلي يشكك في أهلية المدعي لقبول هذه الدعوى منه ويطالب بالكشف الطبي الشرعي عليه لمعرفة أهليته الشرعية من عدمها... أيضاً زعم المدّعي في دعواه بأن موكلي قتل والده شبه عمد، وأنه تسبب له في جلطة، وهو ما ينفيه موكلي لأن والده هو الذي تقدم لسمو أمير منطقة مكة بإلتماس وتعهد بعدم تعرض إبنه المدعي لموكلي، وقد شهد سموه بذلك في خطابه لرئيس المحكمة المستعجلة بجدة رقم (أ م / ٢٥٧٩٨٧). زعم المدعي أنه عاني من عدوان موكلي عليه مما أصابه القهر والذل والهوان، بالإضافة إلى ما لحق ببناته من حرمان تربيتهن وإلحاقهن معه لأن معاناته مع موكلي لها سبع سنوات، وفسر ذلك لكم بأن موكلي أدخله سجن إنفرادي بالمباحث لمدة خمسة عشر يوماً، وموكلي ينكر كل ذلك أيضاً، لأنه لم تكن له سلطة في حينه على إدارة المباحث أصلاً، وعلى المدعي عبء الإثبات.. موكلي ينكر أنه أضرّ بالمدعي أو عائلته أو والده بأي شكل من الأشكال؛ إن حكم التعزير الذي صدر من رئيس المحكمة المستعجلة بجدة كان مبناه على مبدأ المماثلة في إستيفاء الحق... على الرغم من أن موكلي لم يشي بالمدعي أو يشتكيه لدى السلطات الحكومية أو الأمنية، واستناداً على مبدأ المماثلة، فإن الضرر الذي لحق المدعي كما يزعم قد أزيل بصدور ذلك الحكم وتنفيذه. لا يمكن والحال كذلك الجمع بين عقوبة بدنية والمطالبة بتعويض مادي لذات القضية وذات السبب لمخالفته الأصول الشرعية. المحكمة المستعجلة لم تعطي المدعي في قرارها الحق في العوض المادي، وإنما وضحت له حق رفع الدعوى في المطالبة بالعوض المادي لعدم اختصاصها. لذلك كله فإن موكلي يطالب الكشف الطبي على المدعي لعدم أهليته رفع الدعوى، ورد دعواه شكلاً وموضوعاً لإنكار موكلي لها جملة وتفصيلا).

ويضيف قرار الحكم: (جرى تأملي لما سبق ضبطه من الدعوى والإجابة، ودراسة المذكرات، والأوراق المرفقة... فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي بمطالبة المدعى عليه بمبلغ عشرة ملايين ريال، وبه حكمت، وأفهمته بأن له إقامة الدعوى بالتعويض متى شاء ويكون تقديره من قبل المحكمة عند ثبوت إستحقاقه. في ٥/٧/١٤٢٤هـ).

لم يوافق المدعي على الحكم فرفع للتمييز، فكان حكم القضاة بتأييد صرف النظر عن الدعوى. جاء في تظهيرات وزارة العدل: (جرى منا نحن قضاة التمييز بالدائرة الجزائية الثالثة بمحكمة التمييز بمكة المكرمة الاطلاع على الصك رقم ٦/٥٧٦/٧٩ وتاريخ ٢٢/٧/١٤٢٤هـ الصادر من فضيلة القاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى بجدة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني المتضمن دعوى محمد بن علي بن عبدالله العطاس ضد كل من حسان بن عبدالله بن أحمد دحلان ومالك ربيع صادق دحلان في دعوى، والمحكوم فيه بصرف النظر عن دعوى المدعي بمطالبة المدعى عليه بمبلغ عشرة ملايين ريال، وأفهم بأن له اقامة الدعوى بالتعويض متى شاء، ويكون تقديره من قبل المحكمة عند ثبوت إستحقاقه، وبدراسة الحكم وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية المقدمة من المدعي والمدعى عليه، تقرر بالاكثرية الموافقة على الحكم)(تاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢٤هـ).

ما تفيد به قضية وكيل إمارة مكة السابق الدكتور ربيع دحلان، هو أن القضاء السعودي صار لعبة بيد المسؤولين من الأمراء الكبار، يلعبون به ويسخرونه ضد خصومهم او من يعتبرونهم خصوماً، وهذا ما يؤكد أن القضاء السعودي فاسد حتى النخاع، وأن القضاة لا استقلالية لهم، وأن احكامهم يخالطها كثيراً دوافع سياسية ومصلحية ومناطقية.

فمتى يصلح القضاء السعودي؟ ومن يصلحه؟ وهل يمكن ذلك دون إصلاح المؤسسة السياسية أولاً، وإصلاح العائلة المالكة التي تتحكم بكل مناحي الحياة؟

(قانون محاسبة السعودية)

الشعب.. الخيار الاستراتيجي للسلطة

لماذا يتحمل المواطن تكلفة أخطاء حكومته، ولماذا يصل الابتزاز بالادارة الاميركية الى حد تجفيف منابع الثروة الوطنية؟ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحكومة السعودية خاضعة تحت ضغوط أميركية متواصلة بحجة تسديد فاتورة سبتمبر الباهضة، حتى أنها كانت على استعداد لتعويض تكاليف الحرب على العراق من ثروة البلاد النفطية، فقد تحوّلت أحداث سبتمبر كورقة الجوكر بيد الادارة الاميركية تستعمله وقت الحاجة، وتملي على الحكومة السعودية شروطها ومطالبها، تارة باسم تورط مواطنيها في الهجمات الانتحارية وأخرى باسم عدم التعاون في الجهود لمكافحة الارهاب، وقائمة الاعذار والتبريرات مفتوحة للادارة الاميركية لتشمل حتى ثقب الاوزون.

لقد نشرت وسائل الاعلام الاجنبية في الثالث من فبراير بأن السعودية قامت باستئجار سبع ناقلات نفط عملاقة من السوق الفورية لنقل ١٤.٥ مليون برميل من النفط الخام بشكل عاجل للولايات المتحدة الأمريكية، وفي اليوم التالي نشر خبر آخر بأن السعودية أقدمت على خفض جميع خاماتها النفطية للشحنات الى الولايات المتحدة الامريكية لشهر اذآر (مارس) بما يتراوح بين ٧٥ سنتاً ودولار ونصف، بينما أبقت السعودية أسعار الشحنات الى آسيا واوروبا بلا تغيير. كل ذلك من أجل سد العجز الحاصل في الانتاج المحلي الاميركي وتغطية الزيادة الواقعة في الاستهلاك النفطي في الولايات المتحدة.

ولا يمكن تفسير هذا التبذير في الثروة الوطنية سوى كونه جزءا من لعبة الابتزاز الاميركي، ولا يمكن أيضاً تفسير قبول الحكومة السعودية بهذا الابتزاز سوى الاحساس بالخوف من العقاب، ومهما كان الحال فإن المواطن والوطن يدفعان ثمن هذه اللعبة القذرة بكل المقاييس.

ومن الغريب أن يقابل هذا الكرم البدوي بالمزيد من الاجراءات الصارمة والقوانين الظالمة، وأن يصيب أغلبية الشعب كفلين من عقاب أميركا مرة من النفط وأخرى من القوانين. فاضافة الى خضوع مواطني المملكة السعودية المسافرين الى امريكا للمراقبة الدائمة والتفتيش الشخصي، فقد صدرت قوانين صارمة تضع كل مواطني هذا البلد تحت دائرة الاتهام الأولي.

إصلاح العلاقة مع الشعب

لقد أثبتت الادارة الاميركية من خلال التدابير التي اتخذتها ضد حليفتها الاستراتيجية، أي السعودية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأن المصالح الاستراتيجية الأميركية كانت أقوى من الاسس التي بني عليها التحالف، فقد تصدّعت تلك الاساس لحظة تصدّع بنيان البرج الأول في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وقد أظهرت الادارة الاميركية بأنها على استعداد للتضحية بحليف استراتيجي شاركها في مشاريعها الكبرى في الحرب الباردة، وها هي تفرض عليه قانون محاسبة أطلق عليه مجلس الشيوخ مشروع (قانون محاسبة السعودية) الذي يدعو لعقوبات ضدها في حال لم تبد تعاوناً مع الولايات المتحدة في حربها على الارهاب. ثم جاء كتاب (نهاية الشر) لأحد أركان المحافظين الجدد ريتشارد بيرل ليوجه فيه رسالة صارمة واتهام عام ليس للحكومة السعودية وللجماعات المتشددة فحسب بل يكاد يعمم الحكم على كل مواطني السعودية، وقال بأن (السعوديين جديرون بأن يتبوؤا مكانهم في محور الشر) وحذّر قائلاً بأن أي شيء يقلل من تعاون السعوديين التام في الحرب على الارهاب (ستكون له عواقب وخيمة على الدولة السعودية).

ومن الغريب أن بوب جراهام من فلوريدا والذي يرأس لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ والتي أصدرت تقريرها في الثاني من فبراير لتقييم أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحت عنوان (الحاجة لاصلاحات استخباراتية)، نقل عن بعض الفقرات المحجوبة من التقرير الصادر قبل عدة أشهر حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأن الحكومة السعودية تتعاون بشكل فعّال في جهود مكافحة الارهاب. ولا ندري لماذا عاد بوب جراهام ونفى ذلك التعاون بناء على شهادة أخرى من لجنة التحقيق والتي ذكرت بأن المسؤولين السعودين كانوا غير متعاونين وأنهم لم يتصرفوا في الغالب بناء على معلومات تشير الى تورط مواطنين سعوديين.

من وجهة نظر كثير من السعوديين فإن حكومة بلادهم تسهم بصورة فاعلة في الامتثال لإملاءات الادارة الاميركية، كما يظهر من إغلاق فروع مؤسسات اسلامية مثل رابطة العالم الاسلامي ومؤسسة الحرمين وهكذا أقسام الشؤون الاسلامية في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج، اضافة الى وقف أو تخفيض عدد كبير من الجمعيات الخيرية ومراقبة حركة الاموال ومساراتها، اضافة الى القيود الصارمة المفروضة على البنوك والمصارف المحلية.

إن هذه الاجراءات الفورية والصارمة لا يمكن أن تُفهم سوى كونها إستجابة عملية لطلب الادارة الاميركية بالتعاون، رغم ما تسببه من ردود أفعال غاضبة أحياناً على المستوى المحلي. وقد يبدو صحيحاً ما ذهب اليه البعض بأن الولايات المتحدة غير مكترثة بموضوع الاصلاح السياسي في السعودية بقدر ما يعنيها تأمين أوضاع داخلية تحقق الأمن داخل الولايات المتحدة، وتكفل بقاء المصالح الاستراتيجية في المنطقة الأكثر حيوية واضطراباً في نفس الوقت.

إن الطريقة التي أدارت بها الحكومة الاميركية مشكلتها مع السعودية في موضوع الارهاب ينبّه حكومة بلادنا الى حقيقة جوهرية وهي أن ما يقال عن (تحالف استراتيجي) هو مجرد تسمية تفقد مصداقها على الواقع، فهذا التحالف مشدود الى مصالح منظورة يجنيها أحد المتحالفين أو كليهما، وإذا ما تبدّلت هذه المصالح أو تضاربت فإن التحالف يكون عرضة للتصدع والانهيار.

كنا قد نبّهنا في أعداد سابقة الى أن الحكومة يجب أن تعيد النظر في تحالفها مع الولايات المتحدة وأن تسعى الى بناء تحالف من نوع آخر يستند على التحامها مع الشعب الذي يمثل الخيار الاستراتيجي الحقيقي، فهو وحده الخيار الخالد الذي لا فكاك منه بشرط أن يحسن الحكّام التعامل مع تطلعاته وآماله، وهو ـ أي الشعب ـ وحده الكفيل بتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للبلاد، فقد عوّلت الحكومة كثيراً وطويلاً على خيار الخارج في تحقيق الاستقرار وربطت نفسها بسلسلة تحالفات واتفاقيات أمنية ودفاعية ولكنها تدرك تماماً بان تلك التحالفات والاتفاقيات قابلة دائماً للاهتزاز والزوال في حال وجدت الاطراف المشاركة فيها بأن لا مصلحة في الاستمرار.

نأمل أن تعود الحكومة الى شعبها والا تقع ضحية لابتزاز أميركي طويل الأجل، لأن خسارة الشعب يمثل الخسارة الكبرى التي تمنح الغير فرصة للانقضاض عليها، تماماً كما خسر طاغية بغداد شعبه فسمح لقوات التحالف أن تغزوه في عقر داره..نأمل أن يستوعب الحكّام الدرس وأن يسارعوا في إصلاح علاقتهم مع الشعب قبل أن يكونوا من صيد أمس أميركي.

قانون أبي نُمي

قانون ابي نمى للسادة الاشراف الى ابي نمى بن بركات وذوي أحمد بن هزاع وذوي عنقا وذوي راجح وذوي شرف بن محمد، المحرر سنة ١١٤٨هـ

فلما كانت القوانين والأعراف القديمة للأقداس المستقيمة وقد أختل كثير من الاحوال ومع تغير الأزمنة داخلها الاختلال أجمع كل من الآمرين برقم هذه الاحرف من السادة الاشراف آل أبو نمي بن بركات ذوي أحمد إبن هزاع وذوي عنقه وذوي راجح وذوي شرف إبن محمد وشيخهم مولانا الشريف سعيد الواضعين خطوطهم بهذه الوثيقة المسطورة المرقومة المحررة المتراضين على ما حوته من أعراف سابقة بين الآباء والجدود العاملين بما تضمنته من غير إنكار ولا جحود وذلك على وجه التفصيل فيها سيُذكر وهو أن من تعدى على رفيقه وقتله فهو مجنا ومقتول حيث يوجد على جاري العادة ومن عمد بوجه رفيقه في دخله فهو مدفوع حد حياته داعي الوجه وإن مات المحشوم فيوقف الحاشم لورثته خمسة من الخيل وخمس من الركاب وعبدين فإن امتنع فهو مدفوع ومن تعدى على رفيقه في دبشه عمداً أو أتلفه فهو مربع وإن كان ما يقدر فهو مدفوع حتى يخلص ومن تعدى على عنوة رفيقه عمد بضرب أو أخذ دبش فالدبش والدم حتى (؟) وإن امتنع الخلاص فحقه الدفع وإن (...) فدبش يعرفه والدم يسوّى، فإن منع لا يخلص فشريف مكة يسوق معاشه تحت الخلاص حتى يخلص ومن أخرج على رفيقه الخروج الفاحش الذي يوجب الفعل فهو مدفوع سنة وبعدها يحشم بفرصين وذلولين فاذا لم يسلم يدفع حتى يخلص ومن أخذ جار رفيقه أو خاطره أو ربيع أخواه أو رفيق جنبه (؟) فهو مدفوع ما عدا



الشريف شرف بن عبد المحسن الحسيني البركاتي قائم مقام مكة المكرمة

أنه يرد مأخذه بعينه جميعه ويسوق أربع من الخيل الطيبة وأربع من الركاب ومن أخذ خليطة رفيقه فيردها وما تلف منها فمثنا عليه ومن أخذ ربيع أخوا أو قتله فهو مجنا وسقط ومن مشى المماشي الساقطة

ثم صار عليه شيء من الحوادث فلا له علينا واجب ومن أخذ أخوان النموي (؟) وأخوهم معاهم أو وديعة فيوّدي جميع ماخذه ويحشم بفرسين وذلولين إن كان خابر وان لم يفعل فهو مدفوع الى أن

يخلص وان كان غلط فعليه يمين الجزم ولا عليه بعدها غير الاداء فإن عجز فعلى شريف مكة يسوق معاشه حتى يخلص ومن حشم على رفيقه يعني عاونه فهو مدفوع والوالد مع ولده والولد مع والده فإن فات استعطى (؟) فلحشم ذلولين وفرسين وعبدين وإن كثروا الحشامة أو قلوا فلحشم كل واحد منهم عن نفسه ما ذكر ومن وقف على رفيقه بحضرته في دبشه أو عنوته فهو مدفوع الى أن يرضى خصمه فإن مات قبل حصول الرضا فيساق الحشم لأولاده من بعده والحشم أربعة من الخيل الطيبة وأربع من الركاب الطيبة وبندقين وعبدين فإن لم يسقها فهو مدفوع حتى تطيب أنفسهم ومن تعوّج (؟) على رفيقه فيدخل على من يستخيره من رفاقته الى خمسة فإن عيا بالخمسة فلمنجي (؟) شريف مكة يدل له فإن عيّا الخمسة وشريف مكة فهو مدفوع هذا في حال الرفاقة فيما بينهم وأما ما يصدر من شيخهم على أحد من رفاقته على طريق التعدي كما سبق في بيت عبد العزيز بن زين العابدين وبيت ذوي حمود بن عبد الله الواقعة المعروفة في بيت عبد العزيز وبيت ذوي حمود الواقعة المعروفة فالحشم فيها على شريف مكة خمسين من الخيل طيبة ومية وعشر من ناقة وخمسين عبد على هذي الوثيقة من آل بو نمي ويعمل عليها ونحن وشيخنا من دونه وحسبنا الله ونعم الوكيل حرر يوم سلخ ربيع آخر سنة ١١٤٨ وقد تواثقوا وتوافقوا جميعهم كبير وصغير لا خروج عن ما حوته هذه الوثيقة فيما قلّ وجل ومن لا يوافق عليها فليس منّا والاعتماد على الله سبحانه ما نسب في باطن وثيقة آل أبو نمي أهل القانون القديم وسيدنا صحيح من دون إبن شوى (؟) ما له علينا قانون وكتبه عبد الكريم بن عبد المعين عنه وعن ذوي حمود بن عبد الله ما ينسب بباطنها صحيح وقد التزمت ما فيها للواضعين خطوطهم وأنا منهم دون من يستنكرها ولهم على ذلك وجهي وعهد الله من الخلل وكتبه الشريف مساعد بن سعيد والشريف أحمد بن سعيد.

القيم الدينية والتحديث في السعودية

(السيف والقرآن هما كل ما أملك)(١) كلمة للملك عبد العزيز (١٨٨٠ - ١٩٥٣) مؤسس المملكة السعودية يلخّص فيها أسس التحالف التاريخي الذي تم عام ١٧٤٤ بين الامير محمد بن سعود (توفي ١٧٦٥) والشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩١). بالنسبة لكثير من العلماء فإن الملك عبد العزيز جسّد تطلع السلف الصالح والفقهاء العدول في المدرسة الحنبلية الذين نظروا لدولة قائمة على أساس تحكيم الشريعة كما تطلع اليها شيخ الاسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨) في كتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) والشيخ ابن قيمة الجوزية (٦٩١-٧٥١) في (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية). فالانجاز السياسي غير العادي لابن سعود قد إستحوذ على إهتمام خاص لدى علماء الدين خارج الجزيرة العربية، وهذا ما دفع عالماً متنوراً مثل الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) الى الاعتقاد بأن عبد العزيز هو الحاكم الذي حافظ وعزز المبادىء الجوهرية للسنة بعد الخلفاء الراشدين الأربعة.

لقد نظرت سلالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى السيف باعتباره رمزاً للسلطة الزمنية متمثلة في الحكم السعودي، والذي به يمكن الاستعانة على نشر تعاليم ومعتقدات المذهب الوهابي في المناطق الملحقة بمركز سلطة ابن سعود داخل الجزيرة العربية. في المقابل، ناضل ابن سعود من أجل تدشين سلطة مركزية موحدة ما دفعه لتوظيف حليفه الديني لتوفير مصدر صلب للمشروعية. وهذه المصلحة المتبادلة تطلبت درجة محددة من تقاسم السلطة لجهة تحقيق تطلعات مشتركة من منطلقين مختلفين. وهذا بدوره تطلب درجة عالية من الانسجام بين المؤسستين الدينية والسياسية، وفي نفس الوقت الاتفاق على وضع السلطة الزمنية في يد آل سعود، في مقابل منح عائلة آل الشيخ سلطة على الشؤون الدينية(٢).

هذا التمايز الدقيق بين السلطتين الزمنية والدينية يتم تحديده في ضوء التقاليد التاريخية والدينية. فقد عرف عن المدرسة الحنبلية مناصرتها شبه المطلقة لمفهوم طاعة الأمير ومعارضة أي شكل من النشاط السياسي الذي يقود الى الفتنة والانقسام داخل جماعة المسلمين(٣)، وتحصر هذه المدرسة دور العلماء في المشورة وتقديم النصح للحاكم بناء على حديث نبوي (الدين النصيحة).

ولذلك، فإن المدرسة الحنبلية التقليدية تعد الاكثر تسامحاً إزاء الحكام بين باقي المذاهب الاسلامية الأخرى. وعليه يميل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأنصاره الى التوافق مع السلطة الزمنية طالما بقيت متصالحة مع أهل الدين. وبدرجة متساوية أيضاً، فإن العلماء يغضّون الطرف عن آثام الحاكم ما لم يأت بكفر بواح بحسب ممليات الشريعة ونصوصها.

وأمكن القول كنتيجة فإن ابن سعود أفاد من المدرسة الحنبلية من أجل الحصول على وصفة الشرعية دونما أضرار، وهواجس، أو مقابل. والسبب في ذلك، أن الوهابية الى جانب كونها تمثل المذهب الغالب في نجد، فإنها كانت تمثل ايضاً حركة دينية طهرانية منزوعة المضمون السياسي. فالمسعى المركزي لهذه الحركة هو (تطهير الاعتقاد واعادة احياء مفهوم التوحيد في صورته الصارمة، وعبادة الله وحده)(٤). يعتقد نقّاد وعلماء المدرسة الوهابية بأن التسعة عشر كتاباً التي صنّفها الشيخ محمد بن الوهاب لا تشتمل على فكر سياسي كما لا تتعامل مع القضايا المعاصرة، على خلاف ما كان عليه محمد علي باشا الذي كان يعيش في نفس الفترة(٥). وبحسب جلال كشك في كتابه (السعوديون والحل الاسلامي) فإن قراءة في كتب محمد بن عبد الوهاب ومنشورته (تعطي انطباعاً وكأنه يعيش خارج التاريخ، فليس له من تعليق على حدث معاصر خارج محيطه، بل يناقش قضايا فقهية سبق بحثها وصدرت فيها اجابات حاسمة قبل مولده بقرون عديدة)(٦).

لقد لعبت الظروف التاريخية والاجتماعية دوراً هاماً في التمهيد لنجاح الدولة السعودية، ولكن هذه الدولة شهدت نزعتين متقابلتين: الاحتفاظ وصيانة القيم الدينية، كجزء من التزام آل سعود بالاسلام وبمقتضى التحالف مع العلماء والنزعة الأخرى تتمثل في تبني برامج التحديث كخيار حيوي للدولة. في هذه المقالة سنقوم بإختبار المسعى السعودي للمحافظة على التوازن الدقيق بين القيم الدينية والتحديث.

إن العلاقة الودّية بين العرش السعودي وعلماء الدين مثلت واحدة من أهم المميزات في التاريخ السعودي المعاصر. ومنذ سقوط الرياض عام ١٩٠٢، بدأ عبد العزيز بإحياء التحالف التقليدي مع العلماء، وأبدى حماسة عالية لمناصرة المعتقدات الوهابية، مما أضفى على حركته معنى دينياً كما نجح في استيعاب موجة من الانصار. وهنا يحقق الخطاب الديني تطلعاً سياسياً هاماً، كما يلتقي الزمني بالديني بما يسوّغ تشكيل الجيش العقائدي لابن سعود، أي الاخوان عام ١٩١٢(٧). فقد أنشأ ابن سعود هذا الشبح، كما يصفه روبرت ليسي(٨) لاشعال التعصب الديني وتعبئة الحماسة الجامحة نحو الغزو والفتح لتحقيق تطلعاته السياسية. وعلى أية حال فقد لحظ عبد العزيز لاحقاً مؤشر التهديد الذي يخلقه الأخوان ضد حكمه، ولذلك قرر التخلص منهم مرة واحدة وللأبد. ان مكمن الخلاف بين قيادات الاخوان وابن سعود هو تباين المصالح والاهداف المتضاربة بين الجانبين، فقد زعم الاخوان بان رسالتهم هو نشر الاسلام في العالم، وهي رسالة لم تكن مدرجة في الاجندة السياسية لابن سعود، وخلافاً للجهاد الوهابي - السعودي في القرنين الماضيين فإن الحملات العسكرية التي قادها ابن سعود لم تستهدف نشر الوهابية ولكن اعادة تأسيس سلطة آل سعود(٩). وعوضاً عن ذلك، فإن المهمة الوحيدة لدى الاخوان كانت هي استعادة تحكيم الشريعة التي جرى تقويضها على يد ابن سعود، الذي أصبح في نظر الاخوان مجرد (طالب ملك، وموالي وشريك للكفار في أعمالهم)(١٠). إن الخلاف المتنامي بين الاخوان وعبد العزيز تزامن مع إدخال التكنولوجيا والتعليم الحديث والذي عارضه الاخوان بشدة على أساس مفهوم البدعة، وهي كما يعرّفها الشيخ ابن عبد الوهاب بأنه الاعتقاد أو العمل غير القائم على القرآن أو الحديث أو سابقة من الصحابة(١١). وعليه، فقد عمل عبد العزيز من أجل مقاومة التزمت الديني لدى الاخوان من خلال صهرهم في المجتمع الحديث، فيما واجه من بقي منهم بالسلاح في معركة السبلة في ٣٠ مايو ١٩٢٩، بدعم عسكري ومالي بريطاني بناء على اتفاقية الحماية الموقّعة عام ١٩١٥(١٢). وحقيقة الأمر، أن الاخوان كقوة عسكرية ومصدر للمشروعية باتوا غير صالحين بعد اعلان قيام الدولة، بمعنى أن الجهاد كمسوّغ وحافز للنشاطات العسكرية التي كان يقوم بها الاخوان أصبحت ذات مفعول عكسي ومتعارض مع شروط ومبادىء وأهداف الدولة. وقد أدرك ابن سعود في مرحلة مبكرة متطلبات وشروط استقرار المملكة، ولذلك سعى الى المحافظة على توازن دقيق بين التقاليد القبلية والتأثير الديني وهيمنة العائلة المالكة، ومتطلبات التحديث. وقد رأى ابن سعود أن هذه العناصر متظافرة يجب توظيفها لخدمة أولوية كبرى وهي نشأة مملكة موحدة ومركزية.

وعلى اية حال، فإن مشكلة مستقبل الدولة تنبع من التناقضات بين

التطرف الديني وسيرورة الدولة. ينقل حافظ وهبة المستشار المصري في مكتب الخارجية لدى ابن سعود منذ عام ١٩٢٢ تفاصيل دقيقة عن احتجاج العلماء في يونيو ١٩٣٠ بشأن منهج إدارة التعليم في مكة كونه يشتمل على تعليم الفن، واللغات الاجنبية، والجغرافية والتي تحتوي على مادة حول دوران الارض. وفي محاولة منه لاقناع المعترضين قام وهبه بتقديم شرح للعلماء حول أهمية هذه الموضوعات من منظور ديني. وقد اعترض أحد العلماء على مادة الجغرافيا كونها تشتمل على فرضيات حول دوران الارض وتتحدث عن النجوم والكواكب التي اختلقها الفلاسفة الاغريق وقد انكرها السلف(١٣). وبخلاف ما كان عليه الحال عام ١٩٢١ حين رضخ عبد العزيز لحليفه الديني وأوقف استعمال اللاسلكي في مراسلته مع المناطق الاخرى في الحجاز(١٤)، فقد قرر في هذه المرحلة تعزيز حكمه باستعمال دور متوازن ولكنه فاعل من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تقدّم الدولة. وقد واجه تحديات جمّة عالجها تارة بالاقناع الودي أو بعدم الاكتراث أو بالتعويض في مواقع لا تشكل خسارة بالنسبة له وتسترضي حليفه الديني. فحين شكى علماء نجد لعبد العزيز حول الاحتفال بالعيد النبوي الذي يقام في الحجاز أصدر عبد العزيز أمراً بحظر الاحتفال بهذه المناسبة، ولكن حين يريد كسب المناظرة فإنه يفعل(١٥).

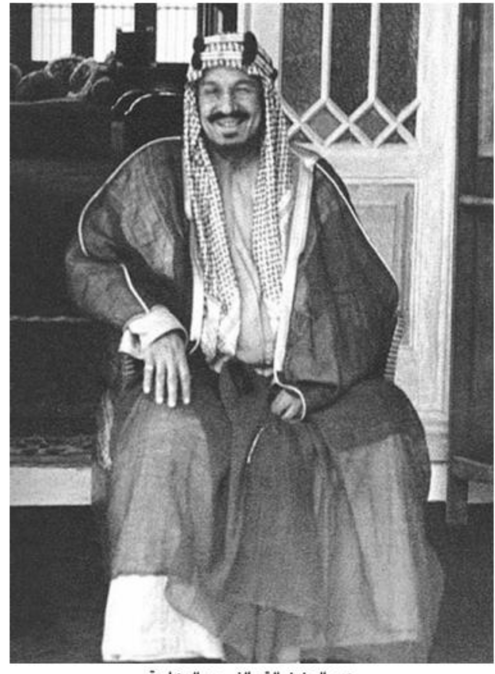
في ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقّع وزير مالية ابن سعود عبد الله سليمان إتفاقية مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) بناء على أمر ملكي، وقد منحت هذه الاتفاقية شركة سوكال امتياز التنقيب وتطوير النفط في البلاد. وقد عارض العلماء بشدة هذه الاتفاقية كونها تؤدي الى فتح الأبواب امام الكفار للاقامة في جزيرة العرب، كما ستؤدي الى فساد اخلاقي بادخال المسكر والصور الخليعة وغيرها من وسائل الشيطان. ولكن عبد العزيز تجاوز الاحتجاج بطريقة حاذقة وعدم اكتراث(١٦). ولكن الجدل الحقيقي هو أن عبد العزيز تمكّن من تكييف سياساته لشروط التحديث مع احتفاظه بدرجة التزام معينة بأحكام الشريعة وبالعلاقة مع العلماء. وبصورة عامة، وجد ابن سعود والملوك من بعده أنفسهم في مواجهة قوتين فاعلتين: علماء نجد الذي يتمسكون بقوة بالتعاليم الوهابية التقليدية المتعارضة مع الابتكارات الحديثة (أي البدع)، والقوة الأخرى هي تيار التحديث بما هو قوة ضرورية للنظام الحاكم.

الدولة السعودية الحديثة: وبداية التحدي

إن التاريخ السياسي للدولة السعودية يلفت الى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة عبد العزيز والتي رهنت الدولة الى الملكية القبلية المطلقة، حيث حكم إبن سعود البلاد بوصفه زعيم قبيلة، فكان هو كل شيء في الدولة، إذ لم يكن أخوانه أو أبناؤه أو وزراؤه وأمراء المناطق أو أي شخص آخر قادراً على القيام بعمل أو مبادرة دون مشورته، فكل القرارات لابد أن تحظى بموافقته أو أنها ستذهب مع الريح(١٧). الثانية مرحلة ما بعد عبد العزيز، والتي بات فيها على الملك، بالرغم من تمتعه بسلطة غير محددة، التمسك بالاجماع داخل العائلة المالكة، ومراعاة التوازنات بين الاجنحة اضافة الى حساب التطورات الجديدة وتحديات الاتجاه التحديثي في البلاد.

في المرحلة الأولى الواقعة بين (١٩٣٢ - ١٩٥٣) فإن النظام السياسي السعودي يعتمد بشكل أساسي على أدوات دبلوماسية كلاسيكية، وغالباً ما تكون قائمة على جهود شخصية أكثر من كونها مؤسسات ذات هياكل تنظيمية معروفة. وخلال الفترة ما بين سقوط الرياض عام ١٩٠٢ واحتلال جدة عام ١٩٢٥، فلم تكن هناك أي دوائر وزارية في البلاد، ما خلا ديوان الشيوخ الذي يرأسه الملك عبد العزيز وكان يدير منفرداً شؤون الدولة، وكان الاساس لتشكيل الجهاز الوزاري.

إن وضعية كهذه تعود الى هيمنة القيادة الكاريزمية لابن سعود الذي ألغى الحاجة الى جهاز اداري فاعل ومؤسسي للدولة. فقد كان مهتماً بدعم كافة جهود بناء مملكة مركزية موحّدة. فالحجاز، على سبيل المثال، كان منطلقاً لمأسسة الدولة بفعل التقاليد السياسية والادارية والمجتمعية السائدة فيه. فقد ورث ابن سعود النظام الاداري المعدّل للشريف حسين



عبد العزيز: التحالف مع الوهابية

وتعقيدات ادارة السلطة المتطورة(١٨)، ولذلك دشّن أول مجلس للشورى إنطلاقاً من منطقة الحجاز وذلك في ٢١ يناير ١٩٢٥، وكان يفترض أن يأخذ شكل السلطة التشريعية. واعترافاً بأهمية التجربة الادارية الثرية في الحجاز، فقد أفاد عبد العزيز من التقاليد البيروقراطية في الحجاز من أجل إرساء قاعدة المأسسة للدولة. والحقيقة أن التجربة الادارية المتطوّرة في الحجاز قد شهدت انتكاسة منذ احتلاله من قبل قوات ابن سعود الأمر الذي أدى الى ارتكاس مؤسساتها الادارية والثقافية، والذي أدى لاحقاً الى ما يشبه الطمس للشخصية التاريخية، والهوية الاجتماعية والثقافية لهذه المنطقة. وبالنسبة للمجتمع الحجازي، فإن الخسارة كانت فادحة منذ أن قررت العائلة المالكة نقل المؤسسات الحكومية من الساحل الى الداخل أي من الحجاز الى نجد في عهد الملك فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥).

وفي الحديث عن المرحلة الثانية فيمكن القول بأنه على الرغم من أن التنبوءات التي قدمّها عدد من المراقبين الاجانب والمستشارين والخبراء حول انهيار مملكة آل سعود في مطلع الثلاثينات(١٩)، فإن الملوك اللاحقين قد ورثوا مملكة شبه مستقرة، ولكن غير منظمة. إن أحد أهم الملامح الرئيسية لهذه المرحلة كان تأسيس أجهزة الدولة، بفعل تخصيص مبالغ ضخمة من عائدات النفط في برامج التحديث. ولعل من المفيد الاشارة الى أنه بعد خمسين عاماً من الحكم المطلق (١٩٠٢ - ١٩٥٣) وافق عبد العزيز قبل أسابيع من موته على إنشاء مجلس الوزراء، وكان ينوي بهذه الخطوة تمهيد السبيل لأبنائه البالغ عددهم ٤٦ أميراً للامساك بزمام السلطة. فقد نصّ الأمر الملكي القاضي بإنشاء المجلس على تعيين سعود رئيساً لمجلس الوزراء. وعلى أية حال، فإن انشاء مجلس الوزراء قدّر له البقاء كقضية نظرية فحسب الى وفاة الملك عبد العزيز.

وفي مارس ١٩٥٤ أحيا الملك سعود العمل بمجلس الوزراء على أساس نظام جديد، كما وضع نظاماً جديداً لمجلس العائلة المالكة (الديوان)، وعيّن سعود ولي عهده فيصل رئيساً لمجلس الوزراء. ومن الناحية الفعلية كان تشكيل مجلس الوزراء قد أدى الى سحب السلطة التشريعية من مجلس الشورى القديم، والذي كان مؤلفاً من العلماء، والتجار، وزعماء القبائل. وقد احتسب مجلس الوزراء على أنه تدشين لمرحلة جديدة من التطور في

النظام السياسي السعودي(٢٠). إن ما يمكن وصفه نقطة بداية انتكاسة الدور التقليدي للعلماء كان في السلطة الهائلة التي تم منحها لمجلس الوزراء. وبحسب المادة ١٨ من نظام المجلس، فإن مجلس الوزراء يشرف على السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية، وكافة الشؤون العامة للدولة، كما يشرف على تنفيذ هذه السياسات، ويملك سلطات تنظيمية وتنفيذية وادارية ويشرف على الشؤون المالية والشؤون والمصالح الوزارية، ويأخذ الاجراءات الضرورية في هذه الاصعدة، وأن صلاحية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يجب أن تحظى بموافقة المجلس، كما أن القرارات التي يصدرها المجلس لا يجب حظرها باستثناء حالات تتطلب أمراً ملكياً(٢١).

لاحاجة للقول بأن الدولة السعودية الحديثة بدأت من الناحية الفعلية من منتصف الستينيات، أي منذ اعتلاء فيصل العرش. ففي عهده أخذ الجهاز الوزاري شكلاً محدداً، كما تم إنشاء المؤسسات التي تمنح التكنوقراط القدرة على قيادة سفينة الدولة. وفي عام ١٩٦٥ أصبح ٦ من التكنوقراط وزراء من بين ١٤ وزيراً فيما ارتفع العدد سنة ١٩٧٥ الى ١٤ من أصل ٢٥ وزيراً، وفي عام ١٩٨٢ أصبح عدد الوزراء التكنوقراط ١٦ من أصل ٢٧ وزيراً، فيما تناقصت حصة آل الشيخ والمؤسسة الدينية بصورة عامة في الجهاز الاداري للدولة بحيث احتفظوا بثلاثة مناصب وزارية.

وكمحصلة يمكن القول بأن الستينيات مثّلت نقطة تحوّل في تاريخ الدولة السعودية، كونها شهدت تحوّلاً بنيوياً هاماً. وقد كان انتشار التعليم الحديث قد ساهم في تهيئة أرضية لنوع من علمنة الاجهزة الحكومية، وقد لعبت الفورة القومية والتيار الوطني دورا في الدفع باتجاه التحرر من التقاليد الدينية المحافظة، وبدأت الدولة تميل بفعل النزعة القومية المتصاعدة الى التحديث والتي أدت الى كبح تأثيرات جهود العلماء من أجل إدامة النزعة الدينية المحافظة ومقاومة تأثير المتغيرات الجديدة. ففي يوليو ١٩٦٥ لقي أحد أفراد العائلة المالكة ويدعى خالد بن مساعد حتفه خلال اضطرابات أعقبت تدشين محطة للتلفزيون في كل من الرياض وجدة، وكان الأمير أحد المعارضين للبث التلفزيوني بوحي من القيم الدينية. إن ذلك يشير بوضوح الى أن العائلة المالكة خضعت لضغط العصر الجديد وبدأت في شن حملات ضد المعارضة الدينية، المتمثلة في العلماء والتيار الوهابي المحافظ.

العلماء والتحديث: المناظرة العويصة

بصورة عامة يمكن القول بأن سلطة العلماء قد جرى تأطيرها في مجالين رئيسيين: القضاء والتعليم. ومن الناحية التاريخية فإن دور العلماء كان محصوراً بصورة أساسية في مجال القضاء(٢٢). فقد كان العلماء يزاولون منصب القاضي، باعتبار أن القضاء مجال امتياز للفقه ومن ثم مجال عمل العلماء. وحين فرض عبد العزيز سيطرته على مناطق عديدة من الجزيرة العربية، كان هناك ثلاثة أنظمة قضائية: الاول في الحجاز حيث كان هناك نظام قضائي متطور يتم العمل به جنباً الى جنب الاصلاحات التشريعية التي أدخلها العثمانيون على النظام القضائي في الامبراطورية في السنوات: ١٨٣٩، ١٨٥٦، ١٨٧٦، وقد حظيت الاصلاحات القانونية تلك باعتراف المحاكم الحجازية. والثاني كان النظام القضائي في المنطقة الشرقية خلال العهد العثماني الى جانب الاحكام القضائية التي كانت جارية في كل من المحاكم السنية المالكية والشيعية الجعفرية. والثالث كان في نجد حيث لم يكن فيها نظام قضائي مؤطّر تنظيمياً وإنما كان يعتمد بدرجة أساسية على الاعراف والسوابق القضائية(٢٣). وتقليدياً، فإن زعيم القبيلة في نجد يملك سلطة معنوية ومادية لمزاولة دور القاضي، وفي بعض الحالات يقوم زعيم القبيلة بتعيين قاض فيما يتولى هو الاشراف على تنفيذ الاحكام.

بعد قيام المملكة السعودية تم تعطيل كافة الانظمة القضائية بناء على أمر ملكي صدر عام ١٩٢٧ يقضي بتوحيد النظام القضائي وتنظيم عمل المحاكم. وقد نصّت المواد الاربع والعشرون الواردة في الأمر الملكي على نظام تشكيلات المحاكم الشرعية(٢٤)، وأن النظام القضائي يجب أن يستند على الاحكام الشرعية كما وردت في الفقه الحنبلي. كما نصّ المر الملكي على أن كل السوابق القضائية الورادة في تراث الفقه الحنبلي يجب تطبيقها حرفياً في المحاكم. وقد تمت المصادقة على هذا المرسوم في تاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ. وقد منحت التعليمات الجديدة الملك سلطة مطلقة في الموافقة على كافة الاحكام الصادرة عن المحاكم(٢٥). وعلى أية حال، فإن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة بفعل عامل الثروة النفطية والحاجة الى تشريعات جديدة تتعامل مع تلك التغييرات أدت الى تطوير النظام القضائي. ففي عام ١٩٣١ كان المرسوم الخاص بالتنظيم التجاري قد صدر وكان مشابهاً الى حد كبير مع الانظمة الحديثة. وفي وقت لاحق صدر عدد من المراسيم الملكية بخصوص القوانين الخاصة بالعلاقات التجارية، وأنظمة البنوك، وحقوق الطبع والنشر، والجنسية، وأنظمة الضرائب، والمؤسسات الصحافية، والجيش السعودي، والعلاقات الدولية. وقد منحت هذه الانظمة والتعليمات الحكومة والملك سلطة تشريعية واسعة وأدت بصورة تلقائية الى تقليص سلطة العلماء.

وقد قاوم الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ (توفي ١٩٦٩) والذي كان المفتي العام للبلاد في عهد الملك فيصل والشخصية الأكثر نفوذاً في عائلة آل الشيخ قاوم محاولات العائلة المالكة الرامية الى تقليص سلطة العلماء في المجال القضائي. وقد عبّر عن احتجاجه مراراً على القوانين الجديدة كونها غير صادرة عن اللجنة الشرعية أي العلماء. وقد أصدر فتوى يدافع فيها عن موقع العلماء، كما يؤكد على ارتباط الشعيرة بالشريعة وأن تطبيق الشريعة بدون تدخل من قوانين أخرى يتكامل مع عبادة الله وحدة، وأن مضمون توحيد الله ونبوة محمد تتطلب توحيد العبادة لله وحده والا يشرك به شيء، وهذا يعني الالتزام بالاحكام التي أنزلت على محمد صلى الله عليه وسلم. فالسيوف إنما شهرت لتحقيق هذه الغاية وأن يستعمل في حال التفرق(٢٦). وقد حذر الشيخ ابراهيم العائلة المالكة من إدخال القوانين المتعارضة مع الشريعة أو التي لم تحظ بقبول العلماء، كما نبّه العائلة المالكة الى أن مثل هذه التجاوزات لدور العلماء قد يؤدي الى الثورة ضد الحاكم(٢٧). وقد عبّر الشيخ ابراهيم والعلماء الكبار في الجهاز القضائي عن رفضهم لكثير من القوانين والاحكام المخالفة للشريعة مثل: تعاطي واستعمال المخدرات، وعائدات التبغ، والمعاملات التجارية الخاصة بأدوات الموسيقى، والرخص التجارية، ونظام العمل.

في مواجهة السلطة المتنامية للشيخ محمد بن ابراهيم، قام الملك فيصل بتأسيس وزارة العدل عام ١٩٦٢، وهي خطوة وصفت بأنها محاولة من قبل الحكومة لاضعاف سلطة العلماء(٢٨). وبعد وفاة المفتي العام الشيخ محمد بن ابراهيم عام ١٩٧٠ أصدر الملك فيصل مرسوماً ينص الى إلغاء منصب المفتي العام وتشكيل هيئة كبار العلماء المؤلفة من سبعة عشر عضواً متحدرين من مناطق مختلفة، بينهم عضو من آل الشيخ بالاضافة الى أعضاء من الحجاز وآخرين من أصول موريتانية ومصرية(٢٩).

وهكذا يظهر بأن منذ تسلّم الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٣ قام بإرساء أساس الفصل بين نظامين قضائيين: القضاء المدني، والقضاء الشرعي. وفي عام ١٩٧٠ صدر نظام قضائي جديد مكوّن من ١٠٢ مادة، وبالرغم من كون النظام أكّد على استقلالية القضاء والمحاكم الا أنه أدخل تغييرات جوهرية عليه بحيث ينسجم مع سياسات الدولة وأهدافها. ويقسّم النظام المحاكم الى: المجلس الأعلى للقضاء، ومحاكم التمييز، والمحاكم العامة، والمحاكم الخاصة. وبالرغم من حقيقة أن نصوص النظام الجديد لا تفصح عن طبيعة صلاحيات هذه المحاكم، غير أنه وصف باعتباره نوعاً من انتهاك للسيادة التقليدية لمجال عمل العلماء. وتبرير ذلك أن التنظيم القضائي الجديد يراعي النظر في بعض القضايا التي لم ترد في الشريعة ويحسب عامل الزمن والمصلحة العامة في تطبيق الاحكام. وهكذا، فإن ظهور تشكيلات قضائية مستقلة تتعامل مع قضايا وحقول مختلفة قد أدى تدريجياً الى تقليص دور المحاكم الشرعية(٣٠).

في تسليط الضوء على مجال التعليم يلزم القول بأن هناك ثلاث

مراحل تحوّل يمكن تقسيمها زمانياً على النحو التالي: ١٩٢٧ ـ ١٩٥٣، وهي مرحلة تجاذب بين الاصالة والحداثة، والتي عبّرت عن نفسها في النزاع بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث. وقد ناضل العلماء من أجل مقاومة النظريات الحديثة التي وردت في منهج التعليم مثل نظرية دارون في التطور، ودوران الأرض، وتعلّم لغات الكفار، والفن، والجغرافيا ونظرية الخطوط المتوازية على أساس أن هذه الخطوط بحسب العلماء قد تلتقي بمشيئة الله. وفي رد فعل نجح العلماء عام ١٩٤٩ في تأسيس أول كلية دينية في مكة المكرمة، ويقوم منهجهاعلى تدريس القرآن الكريم والسنة النبوية، واللغة العربية، والتاريخ والأدب. وفي عام ١٩٥٤ فتحت كلية اللغة العربية أبوابها، وتحولت في العام التالي الى مركز لتدريب القضاة والمعلمين. ويرجع كثير من علماء الدين في نجد إنتشار المدارس والكليات والجامعات الدينية الى دور الشيخ محمد بن ابراهيم(٣١).

في المرحلة الثانية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٥) توسّع مجال التعليم الحديث وشمل الى جانب المناطق الحضرية المناطق القروية. إن أهم ميزة لهذه المرحلة هو تشكيل وزارة خاصة بالتعليم عام ١٩٥٤، والتي إعتبرت مؤشر تهديد قاد الى تخفيض الدور التقليدي للعلماء وسيادتهم في هذا الحقل الحيوي. ويمكن القول بأن هذه المرحلة، ومنذ تأسيس أول جامعة حديثة في الرياض عام ١٩٥٧، شهدت تراجعاً في التعليم الديني والذي أصبح الاقبال عليه مقتصراً على بعض العوائل الدينية أو المحافظة في نجد، فيما نجح كثير من المؤسسات مثل (أرامكو، والجيش السعودي) في تشجيع التعليم الحديث من أجل تنمية الكفاءات لدى موظفيها واعداد أفراد مؤهلين لمزاولة المهام المطلوبة في ادراة المنشآت المدنية والعسكرية. يضاف الى ذلك الدور الذي لعبته زوجة الملك فيصل عفت التي نجحت في اقناعه بأهمية تعليم البنات، حيث تم افتتاح أول مدرسة للبنات عام ١٩٦٠. ومن أجل ارضاء العلماء الذين عارضوا هذه الخطوة قام الملك فيصل بتعيين عالم دين للاشراف على (الادارة العامة لتعليم البنات). وبالرغم من القيود الصارمة المفروضة على تعليم البنات فإن الاحصاءات الرسمية تشير الى تطوّر هائل حدث خلال فترة وجيزة. ففي العام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ كان هناك خمس عشرة مدرسة ابتدائية للبنات، وفي عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ارتفع العدد الى ٢٢٠ مدرسة، ومنذ عام ١٩٧٤ بدأ تعليم البنات على نطاق واسع في أعقاب الزيادة المفاجئة في موارد الدولة بعد ارتفاع أسعار النفط، حيث بدأت الدولة بتنفيذ برامج التنمية بما يشمل مجال التعليم.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٧٤، وبناء على تقرير صادر في مارس ١٩٩٢، فإن أكثر من ٤٩٧٢ مدرسة ابتدائية، و١٩٠٣ مدرسة متوسطة، و٦٣٤ مدرسة ثانوية، و٢٤ كلية لتأهيل المعلمين، و٣٨ مركزاً للتعليم الخاص(٣٢)، اضافة الى ٧ جامعات و٦٦ كلية و١٠ كليات للبنات. في المقابل، بدأت المؤسسة الدينية في نجد بالافصاح عن رغبتها في مزاولة نفوذ مباشر على التعليم الحديث. وقد طالبوا بتطعيم مناهج المدارس الحديثة بمواد دينية، كما طالبوا بإنشاء مدارس دينية من أجل مقاومة تأثير المدارس الحديثة، وهكذا جامعات دينية مقابل الجامعات الحديثة. فمن بين سبع جامعات هناك ثلاث منها تعتبر جامعات دينية اضافة الى عشرات الكليات والمدارس والمعاهد الدينية. ولعل من المفيد الاشارة الى أن ثمة أداة ساعدت العلماء في إيصال مطالبهم واحتجاجهم متمثلة في (ديوان المظالم) عام ١٩٥٥. فقد سيطر العلماء على ادارة الديوان واستعملوه كقناة رسمية للتعبير عن مواقفهم عام ١٩٦٠ ونجحوا من خلاله في انشاء كثير من المؤسسات الدينية.

ويمكن المجادلة بأن المشهد الاجتماعي ـ الديني في نجد يخفي وراءه أهدافاً سياسية محددة، فمن جهة يعكس إنشاء مجموعة مدراس وجامعات دينية التزام العائلة المالكة بالقيم الدينية، ومن جهة ثانية يساهم ذلك في تعزيز أركان السلطة، ويؤكد سيادتها على البلاد. فقد بات واضحاً بأن العائلة المالكة أفادت من المجتمع الديني في نجد من أجل مواجهة خصوم الدولة. ولكن في المقابل، يعتقد كثير من المراقبين بأن المراكز الدينية هي سيف ذو حدين، فهي قابلة لأن تتحول الى بؤر للتطرف التي قد تهدد استقرار الدولة نفسها، وقد تتحوّل في بعض الحالات الى



فيصل: ضبط المؤسسة الدينية بالتحديث

مراكز لتجنيد الاتباع والمعارضين للنظام الحاكم كما في مثال حركة جهيمان العتيبي والمجموعات المتطرفة التي نشأت لاحقاً. فبالرغم من أن ابن سعود كان رجل دولة وأن مهمته كانت حشد الانصار خلف مشروع الدولة التي كان يتطلع الى تشييد أركانها، وهذا ما دفعه لتجنيد المطوعين والعلماء لحفظ النظام الا أن هذه الاداة أصبحت في حالات عديدة خطيرة الى حد الخروج عن الخطة المرسومة لها. وللتمثيل نذكر هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر منذ انشائها عام ١٩٣٠ المتزامنة مع تشكيل قوات الشرطة والمراقبة العامة. فبالرغم من قصر ابن سعود مهمتها على الدعوة الى الصلاة والالتزام بالاخلاق في الاسواق العامة الا أن هذه المهمة تجاوزت الحدود المقررة لها لاحقاً بحيث باتت أيدي رجال الهيئة شبه مطلقة. وقد أصدر الملك فيصل مرسوماً ملكياً في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٧١ من أجل تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل تنظيم مهام اللجنة، ولكن تزايد عدد المخالفات التي جرت من قبل رجال الهيئة أثبت فشل اللجنة.

ويتذكر كثيرون المشكلة التي سببها رجال الهيئة مع وولي العهد المغربي عام ١٩٧٥ الذي كان في مصيف الطائف، حين أجبره رجال الهيئة على حلق شعره. والحادثة الاخرى جرت مع زوجة الرئيس الليبي معمر القذافي، التي كانت في زيارة الى السعودية وتجولت في سوق البطحاء في الرياض عام ١٩٧٩، حيث أمرها رجال الهيئة بارتداء الحجاب بحسب الطريقة المعمول بها في نجد، حيث أدى ذلك الى أزمة دبلوماسية بين البلدين. كما يتذكر كثيرون ما جرى بعد وصول القوات الدولية الى الاراضي السعودية في سبتمبر عام ١٩٩٠ حيث أثار منظر المجندات الاميركيات وهن يجبن الاسواق والشوارع في المنطقة الشرقية بلباس غير محتشم حفيظة رجال الهيئة الذين اعتبروا هذه المناظر بأنها مخالفات سافرة للقيم والتقاليد الدينية والاجتماعية في المملكة، وقد سجّلت حالات تصادم بين رجال الهيئة والجنود الأجانب خلال الستة شهور التي قضوها في السعودية. وفي رد فعل مفاجيء أصدر الملك فهد

مرسوماً في ديسمبر ١٩٩٠ بإقالة رئيس الهيئة وتعيين عبد العزيز السعيد المتخرج من جامعة الأزهر بدلاً عنه. وفي مقابلة اجرتها جريدة الرياض في الثالث عشر من جمادى الثانية سنة ١٤١١هـ أقرّ السعيد بإرتكاب رجال الهيئة مخالفات للمهمة الموكلة اليهم. وكان ينظر كثيرون الى تعيين السعيد باعتباره مؤشراً قوياً على التغيير الجوهري في نشاطات الـهيئة تحت ادارة شخصية غير متحدرة من المجتمع الديني السلفي. وبالرغم من أن دور الهيئة وحضورها الاجتماعي قد تقلص في تلك الفترة الا أن ثمة شكاوى عديدة تتحدث عن اختراقات سافرة قام بها رجال الهيئة للخصوصية كما في اقتحام المنازل والممتلكات الخاصة، ومباني السفارات، والمواقع السكنية للعمال الاجانب، اضافة الى اجراءات صارمة يتبعها رجال الهيئة في إجبار المواطنين على الالتزام بالطقوس الدينية. وعلى اية حال، فإن ثمة أغراض غير معلنة تحققها مثل هذه الحوادث، فهي تستبطن عنصراً حيوياً للحكم السعودي ومشروعيته الدينية.

العلماء والدور السياسي

من منظور العائلة المالكة التقليدي فإن العلماء يجب أن ينأوا بأنفسهم عن ممارسة أي نشاط سياسي وأن يقصروا دورهم على الشؤون الدينية فحسب. وقد إستجاب العلماء لتلك النزعة لدى الحكام السعوديين بناء على تعاليم دينية تحث العلماء على عدم التورط في السياسة على أساس أنها أولاً تتعارض مع الزهد في أمور الدنيا، وأن يترك أمر الحكم للأمراء الذين هم أعرف به منهم، وثانياً فإن التجارب التاريخية تقدّم دليلاً آخر على أن العلماء واجهوا اضطهاداً شديداً أو تعرضوا للابتزاز من قبل الحكام، وثالثاً فإن إعتماد العلماء من الناحية المالية على الحكام قد حدّ من حريتهم وفي نهاية المطاف أدى الى مساهمتهم المحدودة في الشؤون العامة.

ويمكن المجادلة بأن العلماء لعبوا دوراً فاعلاً في بعض الاحداث السياسية التي جرت خلال تاريخ الدولة السعودية الحالية، ويذكر على سبيل المثال قصة ازالة الملك سعود عن العرش عام ١٩٦٤. ويرد البعض على ذلك بأن تدخل العلماء كان استجابة لطلب العائلة المالكة، حيث عمل أحد الجناحين المتصارعين على استدراج العلماء لدعم قرار مجلس الوزراء في الاول من أبريل عام ١٩٦٤، والقاضي بعزل الملك سعود عن العرش. وبناء على تفاهم خاص مع العائلة المالكة، أصدر العلماء بياناً يؤيد قرار مجلس الوزراء، وقد تلى ذلك تنفيذه في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦٤.

لاريب أن العلاقة التي تربط آل سعود بالعلماء تفرض لعب دور مزدوج ديني ـ سياسي، ويؤكد ذلك توظيف العلماء كل مصادر المشروعية لتعزيز السلطة، ومحاربة الخصوم الداخليين ومباركة القرارات والسياسات الصادرة عن الحكومة. فقد واجه الحكم السعودي تحدياً بالغ الخطورة في الستينيات بفعل انتشار الفكر القومي الناصري والذي وصلت تأثيراته الى داخل المؤسسة العسكرية، حيث خطط بعض أفرادها للقيام بانقلاب ضد العائلة المالكة. وفي تفاهم مع العلماء قام الملك بشجب الافكار القومية ونظام عبد الناصر، وقد صنّف المفتي العام السابق الشيخ عبد العزيز بن باز كتاباً بعنوان (نقد القومية العربية) على أساس معارضتها لمفهوم الامة الاسلامية(٣٣).

وبنفس الطريقة، فقد أدت الاحداث التي تلت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والتهديدات التي حملتها لدول الجوار الى تعبئة دينية واسعة النطاق، حيث منحت المؤسسة الدينية والتيار السلفي بصورة عامة صلاحيات واسعة لمواجهة الخصم الجديد. وقد حدث ما يشبه بفورة دينية شاملة بقرار رسمي عكست نفسها على مؤسسات الدولة وسياساتها ونشاطاتها.

ثمة حاجة هنا لتسليط بعض الضوء على حادثة الحرم كونها تمثل أول انعطافة خطيرة في تاريخ الدولة السعودية الحالية. فقد قاد جهيمان العتيبي حركة عصيان مسلح سيطرت في مطلع العام الهجري الموافق ٢٠ نوفمبر عام ١٩٧٩ على الحرم المكي. وبالرغم من أن الحدث لم يجلب اهتمام المجتمع الديني في نجد، حيث كانت أبدت قلة من السعوديين تعاطفاً مع أسلوب جهيمان العتيبي(٣٤)، الا أن الاساس الايديولوجي الذي قامت عليه الحركة شكل مصدر الهام لجماعات لاحقة.

من وجهة نظر علماء الدين الوهابيين فإن السبب وراء عدم مناصرة حركة جهيمان العتيبي هو أنها قامت باحتلال المسجد الحرام ونجم عنه سفك للدماء وقتل للابرياء وتعطيل للصلاة داخل الحرم لمدة من الزمن، وأن الحركة لجأت في التعبير عن مواقفها بحمل السلاح في بيت الله(٣٥). وعلى أية حال، فإن ثورة جهيمان التي كانت أشبه ما تكون بولادة جديدة داخل الحركة الوهابية أخذت شكلاً متطوراً بعد أكثر من عقد وبدأت تعبر عن نفسها خلال أزمة الخليج الثانية، فقد أعاد التيار السلفي في بداية التسعينيات ترديد مؤاخذات جهيمان العتيبي على النظام السياسي السعودي، كما وردت في عدد من رسائله المنشورة بصورة سرية بين أتباعه، تماماً كما أعاد جهيمان نقاط الاعتراض التي أثارها الاخوان الأوائل ضد حكم بن سعود. فقد ذكر جهيمان في (رسالة الامارة والبيعة والطاعة ـ ٢٩) بأن عبد العزيز عطّل الجهاد، ووالى النصارى وفتح الابواب أمام الاشرار، وأن أبناءه اقتفوا سيرته. وخلص للتساؤل (أين الحكم القائم على الكتاب والسنة، الذي زعموا بأن حكمهم متلزم به). وانتقد جهيمان التحالف بين العلماء والأمراء، كما وجّه نقداً للمفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز الذي وصفه بأنه (ركن من أركان الدولة، وأنه مجرد موظف رسمي(، وأن ما جعله وأنصاره منفرين منه هو ولاؤه لهذه الدولة المضللة. وقد أنهى جهيمان تقييمه الديني للحكام السعوديين بالقول بأن بقاءهم إنما هو لمحو الاسلام وتدمير العقيدة.

وبالرغم من إخماد حركة جهيمان سياسياً منذ صدور فتوى وقّعها ثلاثون عالماً في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٩ والتي تسمح باستعمال القوة ضد أعضاء الحركة، فإن الحركة نجحت كأيديولوجيا فاعلة أعيد انتاجها من قبل التيار السلفي الاعتراضي والذي ضم علماء كبار تبنوا مواقف جهيمان واحتجاجاته ضد الحكم السعودي. لقد أكّدت حركة جهيمان على المأزق العميق في العلاقة بين الدين والدولة السعودية، وهو انعكاس للاستقطاب بين الاتجاهين التقليدي والتحديثي.

أزمة الخليج الثانية: بداية القطيعة

يمكن الاحتجاج بأن أزمة الخيج الثانية تمثل بداية مرحلة الأزمة في العلاقة بين الدين والدولة في السعودية، فقد تعرضت العائلة المالكة الى عاصفة نقد شديدة كشفت عن تناقضات حادة بين الاتجاهين الديني والسياسي في البلاد. إن سلسلة العرائض التي رفعت الى الملك فهد من قبل مجموعات دينية وسياسية في المملكة بعد الايام الاولى للاحتلال العراقي للكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ تجاوزت الحدث وما يحمله من تهديدات أمنية الى المطالبة بالاصلاح السياسي والديني. فقد أجمعت العرائض على الحاجة لعملية تغيير واسعة في السلطة من خلال التشديد على ضرورة فتح الباب أمام المشاركة السياسية وتقليص سلطات العائلة المالكة في الحياة السياسية.

وفي حقيقة الأمر، أن أزمة الخليج سرّعت مخاض تشكيل الجبهات الشعبية للتعبير عن مطالب الاغلبية السكانية، وفي نفس الوقت دفع الاتجاه الديني السلفي للانخراط في العمل السياسي بما يعد نقطة تحوّل هامة في تاريخ العلاقة بين المجتمع الديني في نجد وآل سعود.

وفي الإطار الأوسع، فإن العرائض كشفت عن حقيقة كون الاتجاهات الدينية والليبرالية لم تكن على وفاق مع نموذج الحكم في السعودية، فمن وجهة نظر تحديثية، فإن العائلة المالكة لم تقدّم سوى القليل جداً في مجال ادخال اصلاحات سياسية واجتماعية، وتطوير النظام القضائي في ضوء الحاجات المعاصرة، والاشراف على مراكز الدعوة الدينية، ووضع دستور لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتأسيس قاعدة للمشاركة من مختلف الجماعات في النظام السياسي(٣٦). ومن جهة نظر دينية محافظة، فإن العائلة المالكة أخفقت في تطبيق الهدف الجوهري من اقامة الدولة، وهو تطبيق الشريعة. وفي مايو ١٩٩١ رفع رجال دين بارزون عريضة الى الملك فهد يطالبون بالغاء القوانين الاجنبية التي تسربت الى

النظام القضاء السعودي. وبخلاف الاتجاه التحديثي، فقد شدّد هؤلاء على الحاجة الى توحيد واستقلالية نظامي القضاء والدعوة، كما طالبوا بإزالة العوائق التي تحول دون أداء هذه الانظمة(٣٧).

وقد بلغ التوتر بين الاتجاه الديني والعائلة المالكة مستوى خطيراً، حيث وصم بعض رجال الدين الحكم السعودي بأنه حكم كافر. وفي سابقة جديدة، أصدرت جماعة سلفية كتاباً في يناير ١٩٩٢ بعنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) وقد طبع الكتاب في بيشاور شمال باكستان، حيث كان يتدرب كثير من السعوديين على السلاح. ويسلط الكتاب الضوء على القوانين الاجنبية التي دخلت على النظام القضائي في السعودية بما يجعله نظاماً غير شرعي، كما يتناول موضوع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكافرة او المشركة، وتورط الحكومة السعودية في نشاطات المنظمات الدولية. ويؤكد الكتاب على الحاجة الى اعادة احياء مبدأ الجهاد من أجل الاطاحة بالحكم السعودي، ومن ثم تطبيق شرع الله وتحقيق مفهوم التوحيد(٣٨).

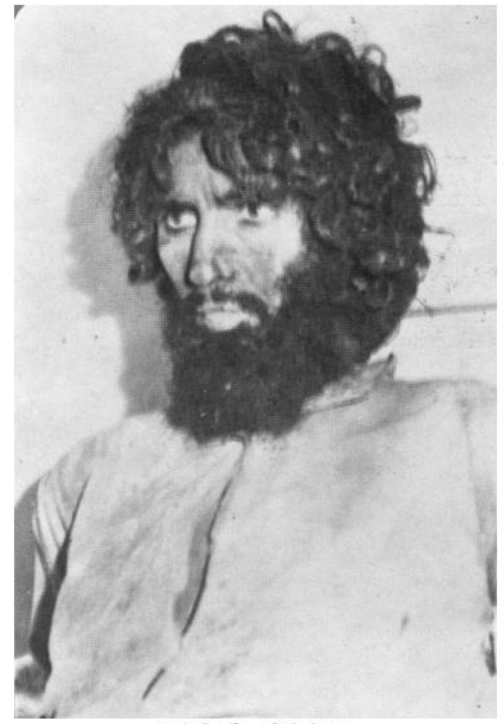
إن واحدة من أخطر انعكاسات هذا التطور هو الانقسام الحاد داخل المجتمع الوهابي النجدي على اساس العلاقة بين العلماء والحكومة، حيث بدأ الحديث عن علماء البلاط والعلماء المستقلين. وقد عبّر الانقسام عن نفسه في شكل صراع أجيال داخل المجتمع الديني الوهابي بين (الجيل القديم والعلماء الشباب الناشطين). فالعلماء الموالون للعائلة المالكة وصموا بالكفر، وكان ذلك يمثل حكماً قاسياً أثار مشاعر العلماء. ففي رد فعل فوري أصدر المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز بياناً استنكر فيه استعمال البعض لسلاح التكفير ونصح العلماء الشباب بأن ينأوا بأنفسهم عن كل الاسباب التي تؤدي الى انقسام الامة وتفريق شملها. وقد ألقى الشيخ بن باز باللائمة على العلمانيين والمتغربين والكفار الذين أججوا الصراع بين العلماء.

لقد أصبحت العائلة المالكة تحت تأثير ضغط شديد بفعل موجة العرائض التي رفعتها القوى السياسية الدينية والوطنية الليبرالية المطالبة بالاصلاح السياسي الشامل. وبعد ثلاثين يوماً من الوعود على الاصلاح المنتظر أعلن الملك فهد في الاول من مارس ١٩٩٢ عن الانظمة الثلاثة: النظام الاساسي، ونظام مجلس الشورى، ونظام مجالس المناطق. غير أن هذا الاعلان سبب خيبة أمل واسعة، وجاءت ردود الفعل عليه فورية وسلبية، حيث عبّر كثير من دعاة الاصلاح عن عدم ثقتهم بأن تقوم العائلة المالكة باصلاحات جادة وفاعلة.

وبصورة اجمالية فإن الانظمة الثلاثة لم تحقق الحد الادنى مما توقعه المراقبون في الداخل والخارج. فمن وجهة نظر مراقبين أجانب، فإن النظام الاساسي ليس خطوة صحيحة على طريق الديمقراطية(٣٩). وبحسب الباحث السياسي فريد هاليداي فإن هذه الانظمة - الثلاثة - ليست فاعلة أو كافية لتشكيل أحزاب سياسية، وصحافة حرة، وحقوق الاقليات الدينية والمرأة في الاصعدة السياسية والتشريعية(٤٠).

وفي سبتمبر ١٩٩٢ وقّع أكثر من مائة شخصية دينية على عريضة شاملة عرفت باسم (مذكرة النصيحة) والتي كانت اشبه ما تكون بمانفيستو للاصلاح الديني أو نموذج ليوتوبيا الدولة الدينية بحسب نظر التيار السلفي في السعودية، حيث اشتملت على الاساس النظري للدولة الدينية، والتي تخضع من طرف آخر المشروعية الدينية للدولة السعودية لاختبار جاد. وقد أثارت المذكرة، وبما حظيت به من اهتمام واسع من قبل وسائل الاعلام الاجنبية، حفيظة العائلة المالكة حيث لجأت الى كبارالعلماء للتدخل. وفي اكتوبر ١٩٩٢ عقدت هيئة كبار العلماء جلسة طارئة لاتخاذ التدابير الضرورية لاخماد الانتفاضة القادمة في مركز السلطة. وفي الجلسة الدورية التاسعة والثلاثين، شجب الشيخ بن باز الاخبار التي تحدثت عن تعاطفه ودعمه للمذكرة، كما عبّر عن رفضه لمحتوياتها على خلفية أن من كان يقف خلف التحضير للمذكرة ساهم في نشر أسباب الفرقة وزرع الكراهية والافشاء والمبالغة في الاخطاء، وفي المقابل تجاهل فضائل الدولة. وفي النهاية شكك الشيخ بن باز في نوايا معدّي المذكرة لجهلهم بالحقيقة.

ويلمح تسلسل الاحداث بعد ذلك الى أن الحكومة نجحت الى حد ما في



جهيمان العتيبي: قلب الموازين

تأجيل موعد تفجّر الازمات الداخلية خصوصاً بعد تحرير الكويت وبدء أعمال مجلس الشورى واعتقال عدد من رموز التيار الديني المتشدد، أو مغادرة بعضهم للخارج، وانسحاب آخرين من ميدان السياسة ضمن تسويات ثنائية، اضافة الى الاتفاقات الجانبية بين الحكومة وبعض مجموعات المعارضة (والشيعية بدرجة اساسية). وباستثناء حادثي تفجير العليا عام ١٩٩٥ والخبر عام ١٩٩٦، فإن النشاط السياسي الاصلاحي في شكله الجماعي قد شهد تراجعاً ملحوظاً حتى نهاية التسعينيات.

الا أن البلاد شهدت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تطورات بالغة الخطورة والاهمية، وكان العام الماضي يمثل بداية مرحلة جديدة استأنفت فيها القوى الاصلاحية الوطنية والدينية نشاطها المطلبي بصورة أكثر تنظيماً وتصميماً، وقد أخذت الانشطة السياسية بطابعها المطلبي شكلاً وطنياً حقيقياً، حيث ظهرت لأول مرة إمكانية نجاح مشاريع عمل سياسي مشترك يضم بداخله مختلف الطيف السياسي بتوجهاته الايديولوجية المتنوعة. وهذا ما عكسته بوضوح عرائض العام الماضي: (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) و أخيراً (الاصلاح الدستوري أولاً). وقد أجمع موقعو هذه العرائض على مبادىء مشتركة في الاصلاح السياسي من بينها وضع دستور جديد يحدد شكل الحكم ويقرّ بتوسعة قاعدة المشاركة السياسية، وتقليص سلطات العائلة المالكة واعتماد مبدأ الانتخابات والتمثيل المتكافىء، والفصل بين السلطات، ومعالجة مشاكل البطالة والدين العام والتعليم والصحة والخدمات العامة، اضافة الى التأكيد على حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية.

تجدر الاشارة الى أن الازمات الاقتصادية والامنية والاجتماعية ساهمت بصورة فاعلة في تحريك كافة القوى السياسية الوطنية والدينية للتحرك العاجل من أجل دعوة العائلة المالكة لحسم موضوع الاصلاح

السياسي المؤجل لسنوات طويلة، والقيام بإجراءات اصلاحية فاعلة وشاملة.

إن ما تكشف عنه معطيات المرحلة الراهنة أن زعزعة عنيفة قد حدثت لقواعد استقرار الدولة وأزالت كثيراً من هيبتها بفعل الاخفاق في تسوية مشكلات مواطنيها، ودفعت بكثيرين للانخراط في السياسة بطريقة غير مسبوقة. وتواجه الدولة حالياً مأزقاً حقيقياً في التعامل مع متطلبات العملية الاصلاحية التي لا يكفي فيها مجرد احداث تغييرات جزئية أو بطيئة، فالأزمات المتراكمة لسنوات طويلة أصبحت بحاجة الى قرارات حاسمة.

نخلص للقول بأن الدولة وإن نجحت في العقود الماضية في حفظ التوازن بين القيم الدينية وعملية التحديث الا أنها اليوم تواجه مأزقاً على المستويين الديني والتحديثي. ولاشك أن انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والضغوط المتواصلة على الحكومة السعودية من أجل المشاركة الفاعلة في محاربة الارهاب واقتلاع جذروه ومحفزاته في مناهج التعليم، وفي أعمال الجمعيات الخيرية، والنشاطات الدعوية بصورة عامة تملي عليها السير باتجاه جديد قد يؤول الى تغيير وجه الدولة.


احتلال الكويت: الفراق بين الديني والسياسي

هوامش

(١) – Mohyiddin al-Qabesi, The Holy Quran and the Sword: Selected addresses, speeches, and interviews by HM Late King Abdulaziz al-Saud (Riyadh, 1998) p.70

(٢) ـ لمع الشهاب في أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تحقيق مصطفى أبو حاكمة، (بيروت ١٩٦٧) ص ٢٦

(٣) – أبو يلعى الفراء الحنبلي، الاحكام السلطانية (بيروت، ١٩٧٩) ص ١٩، وأنظر أيضاً: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (جدة، ١٩٦٢) الجزء الثاني ص ٧٨.

(٤) – S. S. Huyette, Political Adaptation In Saudi Arabia: A Study of the Council of Ministers, (London, 1985) p.13

(٥) – أحمد أمين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث (القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٧

(٦) – محمد جلال كشك، السعوديون والحل الاسلامي، (ماساتشيوستس ـ الولايات المتحدة، ١٩٨٢)، ص ٨٧

(٧) – see Ayman al-Yassini, Religion and State in Saudi Arabia

(٨) – Robert Lacy, the Kingdom, p.110

(٩) – M. Abir, Saudi Arabia: Government, Society, and the Gulf Crisis, (London, 1993) p.4

(١٠) – خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز (بيروت، ١٩٧٠) الجزء الثاني ص ٤٨٥

(١١) – محمد بن عبد الوهاب، أصول الايمان وفضائل الاسلام، منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض الجزء الأول ص ٢٢٥

(١٢) – The Economist Intelligence Unit, Country Profile: Saudi Arabia 1992-1993, p.3

(١٣) – حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة، ١٩٦١) ص ص ١٤٥ـ١٤٦

(١٤) – عبد الفتاح أبو عليه، الاصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز ص ١٥٧

(١٥) – R. Lacy, The Kingdom, p.181

(١٦) N. Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security, (London, 1988) p.61

(١٧) – خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز (بيروت/د.ت) ص ٩١– ٩٢، وأنظر أيضاً: عبد الله القباع، السياسة الخارجية السعودية (الرياض، ١٩٨٦) ص ١٩٢، وغسان سلامة، السياسة السعودية الخارجية ص ٤٦

(١٨) – S. S. Huyette, Political Adaptation in Saudi Arabia, op.cit.,p.53

(١٩) – N. Safran, The Ceaseless Quest.., op.cit., p.58

(٢٠) – S.S. Huyette, op.cit., p.65

(٢١) – عبد الجهني، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، (الرياض، ١٩٨١) ص ٨٩–٩٩

(٢٢) – S.S.Huyette, op.cit., p.37

(٢٣) – م.م. الزحيلي، التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية (الرياض، ١٩٧٩) ص ١١٧

(٢٤) – المصدر السابق، ص ١١٠

(٢٥) – المصدر السابق ص ١١٧

(٢٦) – الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، مجموع فتاوى الشيخ ابراهيم، الجزء ١٢ ص ٢٥١

(٢٧) – المصدر السابق الجزء ١٢ ص ٢٥٤

(٢٨) – Joseph Kechichian, The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: the Case of Saudi Arabia, International Journal for Middle East Studies, Vol.18, 1986, p.60

(٢٩) – أنور عبد الله، العلماء والعرش (لندن، ١٩٩٥) ص ص ٧٤ ـ ٧٥

(٣٠) – الزحيلي، مصدر سابق ص ١٥٨

(٣١) – أنور عبد الله، مصدر سابق ص ٦٨

(٣٢) – جريدة الرياض ١٣ مارس ١٩٩٢

(٣٣) – الشيخ عبد العزيز بن باز، نقد القومية العربية والدعوة الى الكتاب والسنة (بيروت، ١٩٧١) ص ٦٣

(٣٤) – Joseph Kechichian, the Role of the Ulama.., op.cit.,p.58

(٣٥) – مرشد النجدي، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، (لندن، ١٩٩٤) ص ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩

(٣٦) – وقع نحو ٤٣ شخصية وطنية من بينهم وزراء سابقون ورجال أعمال وأكاديميون على عريضة رفعت الى الملك فهد في ديسمبر ١٩٩٠

(٣٧) – عريضة وقعها نحو ٥٢ شخصية دينية في نجد ورفعت الى الملك فهد في مايو ١٩٩١

(٣٨) – مرشد النجدي، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، مصدر سابق ص ١٩٦

(٣٩) – Christian Science Monitor, March 4, 1992; New York Times, March 2, 1992

(٤٠) – The Guardian, March 4, 1992

روح التمرد على الدولة في تصاعد

انتفاضة سكاكا.. هل تنتقل من الطرف الى المركز؟

نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية في الأول من فبراير مقالة للكاتب الصحافي جون برادلي، تمثل خلاصة ملاحظات مباشرة له خلال زيارته لمدينة سكاكا، التي تشهد منذ شهور فورة سخط متنامية. وكانت تقارير عديدة نشرت خلال الفترة الماضية تتحدث عن انفلات أمني ومواجهات مسلحة بين مجموعات من السكان المحليين والسلطات المحلية.

إن المستوى غير الاعتيادي للعنف السياسي في المدينة الصغيرة سكاكا، العاصمة لمنطقة معزولة محاذية للعراق، يمثل اعادات لبداية ثورة شعبية ضد العائلة السعودية الحاكمة. ويقول سكان الجوف بأن الشهور الأخيرة شهدت إغتيال نائب المحافظ في المدينة وقتل رئيس الشرطة في سكاكا من قبل مجموعة رجال اقتحموا منزله. وفي وقت لاحق كان قاضي المحكمة الشرعية قد تعرض لاطلاق نار وهو في طريقه للعمل. وقد تم اعتقال سبعة اشخاص لتورطهم في عمليات اطلاق نار، وتشير التحقيقات الاولية الى أن هذه الحوادث مترابطة، وان هناك شبكة من أربعين شخصا كانت تساعد المعتقلين بحسب مسؤولين سعوديين.

في أماكن اخرى من السعودية، فإن العنف قد يرد الى نزاعات قبلية او انعدام القانون العام في منطقة بعيدة عن الرياض العاصمة. وتخضع منطقة الجوف لذات المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الفقر والعزلة والمخدرات، والتي تثير قلقاً في دولة كانت في يوم ما خالية من الجريمة. ولكن يقول السكان المحليون في سكاكا بأن العنف هنا هو سياسي، متجذر في الدور التاريخي للمنطقة حيث أن قاعدة السلطة فيها هي للجناح السديري في العائلة السعودية المالكة، ويشمل هذا الجناح الملك فهد واخوته الاشقاء الستة، ويعرفون بالسديريين السبعة، من بينهم وزير الدفاع الأمير سلطان وحاكم الرياض الأمير سلمان. ويصنع السبعة أهم القرارات الاقتصادية والسياسية في السعودية، الى جانب الابن المفضل للملك فهد، الأمير عبد العزيز الذي يحتل مكان والده. ويسيطر هذا الجناح في هذه المنطقة على التجارة والحكومة المحلية منذ نشأة المملكة، فحاكم هذه المنطقة هو عضو من العائلة المالكة منذ اكثر من أربعين عاماً. ولكن هناك الآن مؤشرات على انتفاضة من قبل العوائل التجارية والقبائل التي كانت بارزة قبل ان يتم الحاق الجوف الى المملكة السعودية وسيطرة السديريين عليها.

وفي هذه الايام فإن الشوارع الخمسة التي تشكل سكاكا تبدو خالية بعد غروب الشمس وأن أعضاء الجناح السديري غير قادرين على مغادرة قصورهم المحصنة بدون حرس مسلح. وتراقب الشرطة السرية عن كثب الغرباء الذين تمكنوا من المرور بمحاذاة الحواجز الدائمة المنصوبة في الطرق داخل المدينة، والخاضعة تحت رقابة شرطة أمنية خاصة مزوّدة بأسلحة اتوماتيكية. واذا كان الزائر غريباً، فإن سيارته تخضع للمراقبة نهاراً وليلاً والتي تؤمّن حماية له بجانب الشكوك السعودية المتزايدة.

وقد أفادت العوائل والقبائل من هشاشة العائلة الحاكمة الضعيفة لاعادة تثبيت استحقاقاتهم المناطقية القديمة. ويقول السكان المحليون بأن القشة الأخيرة كانت الاستعداد لغزو العراق حين سيطرت القوات الأميركية على المطار القريب من مدينة عرعر المجاورة، والتي تمثل الحدود الرسمية مع العراق. وقد أثار ذلك سخط كثير من السعوديين، وبوجه خاصة سكان منطقة الجوف الذين تربطهم وشائج قبلية مع

شوارع سكاكا خالية بعد الغروب والأمراء لا يغادرون قصورهم المحصنة خوفاً والحواجز تنتصب في أماكن عديدة

جيرانهم العراقيين. فقد استقال كثير من الضباط المحليين من الجيش السعودي اعتراضاً على قرار تسريح مؤقت من الخدمة العسكرية من قبل الجنود الأميركيين بحسب مجموعات معارضة سعودية.

وهناك مئات وربما آلاف من السعوديين تسللوا منذ ذلك الوقت عبر الحدود من الجوف للانضمام للمقاومة ضد القوات الأميركية في العراق. وهناك البعض ممن تورط في هجمات انتحارية بما في ذلك الهجوم على مركز قيادة هيئة الامم المتحدة في بغداد في التاسع عشر من اغسطس الماضي والذي ادى الى مقتل اثنين وعشرين شخصاً.

ويقول المسؤولون السعوديون بأنهم قبضوا على أربعة فقط من المسلحين الذين حاولوا التسلل عبر الحدود الى العراق، بما يترك شكوكاً حول فعالية وتأثير الجهود المبذولة لمنع مثل هذه الحوادث ـ اي التسلل. ويكشف العنف في مدينة الجوف الصورة العامة لما يحدث في السعودية، حيث توجد مقاومة محلية عامة لحكم آل سعود.

لقد زعمت العائلة المالكة طيلة سبعين عاماً بأنها وحدت الشعب والأرض التي احتلتها وأسبغت عليها اسمها، ولكنها فعلت ذلك بشكل سطحي فحسب. فالسعودي الذي تحدث في سبتمبر الماضي لقناة الجزيرة الفضائية والتي تبث من قطر حول القمع وعدم الاستقرار المتزايد قد تم اعتقاله على الهواء مباشرة وهو يلقي بتصريحه لقناة الجزيرة، ولكن قبل أن استدراجه بعيداً فقد نجح في البوح بما لم يُسمع من قبل أي وسيلة اعلامية سعودية. وقد أخبر عبد العزيز الطيار في اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة بأن قوات الأمن السعودية قد طوّقت منزله في الرياض وكانت تستعد لاقتحام مسكنه. وفيما تم كسر باب المنزل، استطاع الطيار استغلال آخر دقائق له من الحرية لابلاغ الملايين من المشاهدين بأن (كل افراد القبائل هم على استعداد الآن لمحاربة هذه الحكومة) وقال ايضاً (سندافع عن حقوق شعبنا). إن التخلص من العائلة المذكورة ليس مسألة ضرورة فقط ولكن قد اصبح مسألة شرف.

ويشير الكاتب الي تصريحات معلق سعودي لقناة الجزيرة القطرية العام الماضي اشار فيها الي ان كل شيوخ القبائل مستعدون الان لقتال هذه الحكومة ، واضاف قائلا هذه ليست المملكة العربية السعودية، انها غابة من الوحوش، يضطهد فيها المواطنون السعوديون ويعانون من الحرمان والفقر، ونقص فرص العمل .

ومع المشاعر الرافضة في الجوف، بدأت العائلات التجارية المعارضة للوهابية في منطقة الحجاز بانتقاد الحكومة. وتري الصحيفة ان الهجمات التي نفذها اعضاء تابعون لتنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن، جلبت الحرب علي الارهاب للسعودية. ويضيف كاتب المقال جون برادلي، الذي سيصدر كتابه السعودية المكشوفة قريبا، ان التردي الذي اصاب العائلة الحاكمة واعتمادها علي القوي الخارجية لبقائها كان دائما مصدر رفض من السعوديين ، ويلاحظ ان المشاعر المعادية للغرب بين الجيل السعودي الصاعد، تعيد الي الاذهان الغضب والرفض اللذين قادا لحدوث الثورة الفرنسية، وفي مركز ذلك الرفض كانت تتربع الكراهية للبرجوازيين والاغنياء الذين انفصلوا تماما عن الواقع.

الحجاز السياسي

مفتي الحجاز وفقيه مكة السيد محمد علوي المالكي

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/

قال الدكتور السيد محمد علوي المالكي أمام جمع من تلامذته ومريديه في مجلسه العلمي بأن اللقاء الفكري الثاني للحوار الذي عقد في مكة المكرمة كان راقياً من حيث تنوع المشاركين فيه والموضوعات التي طرحها المتحاورون. وقال بأن المتحاورين طرحوا موضوعات ومداخلات جديدة لم تثر من قبل في أي محفل أو مجمع عام في المملكة. فإضافة الى موضوع الغلو والتكفير، ومسألة تعديل مقررات التوحيد في بعض المراحل الدراسية والإصرار على (ضرورة حذف تلك الأحكام الجائرة التي تفرق صفوف المسلمين، وتشتت جمعهم، وتحكم بالكفر والشرك والضلال على الفرق والمذاهب الإسلامية بإطلاقات عامة).. إضافة الى ذلك، فقد طرح في المؤتمر قضية المحافظة على الآثار التاريخية والنبوية وخصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنور التي هي بلد الاثار.

وأشار الدكتور السيد محمد علوي المالكي الى المساجد القديمة التي قال أن أكثرها (ذهب تحت المعول، بحجة التوسعة أو الخوف من الشرك). وطالب بـ(المحافظة على ما بقي من تلك الآثار، والتي منها مكتبة مكة المكرمة، وهي موقع مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعض المساجد المنسوبة الى بعض الصحابة بالمدينة). وتابع السيد محمد علوي المالكي، بأن المتحاورين في مؤتمر مكة طالبوا (بإعادة النظر في شأن بعض الأساتذة من حملة الدكتوراة في تخصصات علمية دقيقة كالحديث والتفسير والعقيدة الذين اوقفوا عن التدريس بحجة عدم سلامة المعتقد، وأحيلوا الى العمل الإداري، لأجل خلافات فكرية أو مذهبية تخرج عن دائرة الإسلام).

والمعلوم أن السيد المالكي نفسه قد منع من التدريس في الحرم قبل نحو عقد من الزمان، كما أن معظم قضاة الحجاز أقصوا من وظائفهم، حتى لا يكاد يوجد قاض من أصل حجازي، فقبل نحو عقد تمت إقالة ٢٣ قاض حجازي، وحل محلهم آخرون من القصيم، وكان مهندس تلك الحملات الإقصائية الشيخ اللحيدان. وطالب المالكي ذوي القرار (بفسح المجال لبعض الكتب العلمية التي منعت ظلماً وصودرت قهراً بفسحها من الإعلام). وتجدر الإشارة الى أن كتب السيد المالكي وغيره من علماء الحجاز السابقين واللاحقين ممنوعة من التوزيع داخل المملكة، في حين هناك عشرات الكتب التي يصدرها الجناح المتطرف ضد المالكي شخصياً وآخرين من علماء وشخصيات الحجاز.

وفي السياق نفسه، أن المؤتمرين في مكة ناشدوا صانع القرار (بضرورة أن يتولى القضاء ووظيفة كتابة عدل في أي منطقة من أهلها، فمنطقة مكة من أهلها، وكذلك المدينة، فهم أعرف بأمور وعادات وأحوال بلدهم من غيرهم، وإن كانت تجمعهم جنسية ومملكة واحدة). وقال الدكتور السيد المالكي (إننا طالبنا بفتح باب الدراسة في أقسام القضاء بالكليات وفي المعهد العالي للقضاء لأبناء أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة وما حولها، وتسهيل دخولهم ليتخرجوا في هذا المجال). واعتبر السيد محمد المالكي أن الحوار والمفاهمة والمصارحة خطوة مهمة وإن جاءت متأخرة، فهي تكسر الحواجز وتذيب الجليد وتخلق ثقافة الحوار بين أفراد الوطن الواحد، وتعزز الصف امام الأعداء في الداخل والخارج.

وكان مشاركون في المؤتمر الوطني الثاني للحوار قد علقوا على حضور السيد المالكي في المؤتمر بأنه نقلة نوعية في إبراز وجه التعدد في المملكة ثقافيا وفكريا. وقد كان حضوره لافتاً ولاقى احتراماً كبيراً خاصة بين الشخصيات الحجازية التي كانت تقف حين دخوله المؤتمر احتراماً له وقد كان لافتاً انهم كانوا يمشون خلفه ويوصلونه الى باب سيارته لتوديعه.

إن وجه المملكة متعدد مشرق، لم يجعله وجهاً عابساً سوى الأحادية الثقافية والمذهبية والتطرف. المملكة اجمل بالتعدد.

* * *

شكرا لنشرك رأي السيد محمد علوي مالكي، وكل ما قاله صحيح مائة في المائة، فعلى الرغم من أني نجدية ومن عنيزة على وجه الخصوص، فإني ضد سياسة الفكر الواحد، وثقافة الإقصاء التي أزاحت جميع الملل، لهذا يجب تفعيل تلك الأفكار التي وردت في مؤتمر الحوار، وإفساح المجال لعلماء الدين من كل الطوائف ليتولوا القضاء وإمامة المساجد، ويرجع النجديون والقصمان إلى مدنهم وقراهم، وسيكون الله في عوننا فعندها سنغدو المتنفس الوحيد لهم لينفثوا سموم فكرهم المتخلف بيننا. تحياتي لكل من يحمل معولا لنزع حجر من حجارة السور الذي حجزنا داخله سنين عددا.

* * *

كل ما يقوله الآخر هو المطالبة بنفس الحق. أنا متيقن من أمر واحد، وهو أن المملكة متعددة في كل شيء، ولا بد أننا جميعاً نشعر بجمال تعدد الأشياء، حتى في الأمور الإستهلاكية. البضاعة الفكرية او المادية التي تحتكر السوق هي بالضرورة بضاعة ضعيفة رديئة لا يُكتشف ذلك إلا حين تكون هناك بضائع اخرى تنافسها في الجودة أو في الكلفة.

خلق الله البشر من دون كل الكائنات بعيون ترى مختلف الألوان، لنرى التعدد في الخلقة ونكتشف عظمة الخالق. وأعطانا الله عقولاً وأفهاماً متنوعة لا يمكن الإحساس بجمال إبداعها إلا حين يفسح لها الإبداع والحرية.

السلفيون جزء من التنوع، وجوده ضروري، ونفيه خطأ بالغ.

* * *

تجدر الإشارة هنا الى أن السيد محمد علوي المالكي قدم ورقة في مؤتمر الحوار حملت عنوان (الغلو في التفكير) أوضح فيها الفارق بين الإجتهاد في العبادة وبين الغلو في الدين. وقال فيها بأن من أهم مظاهر الغلو هو الهجوم على علماء الأمة

المنتسبين الى الأشعرية والماتريدية والإباضية والصوفية والشيعة ونعتهم بالكفر وإخراجهم من الملة، بإطلاق لا ضوابط فيه ولا أصول. وحذر في ورقته من المبادرة الى تكفير الآخر فرقة او مذهباً، واعتبر ذلك إرهاباً وإفساداً في الأرض.

وقال بأن بعض الغلاة يزعمون انتسابهم الى الجهاد قاموا بإحراق كتب وموسوعات علمية بينها (فتح الباري شرح صحيح البخاري) باعتباره أشعري. وحمل الدكتور المالكي بعض منتسبي العلم ما يحدث اليوم في المملكة من تطرف وعنف، بسبب تكفيرهم الأشعرية وإلقاء المحاضرات والتحريض على الآخرين تحت ذلك التصنيف. وقال بأن بعض هؤلاء تراجعوا ولكن بعد أن خربت خيبر، وبعد أن سلموا مفاتيح التكفير الى الشباب الجاهل. ودعا المالكي في كلمته الى التأني والتماس العذر للمجتهدين وإحسان الظن بهم، معتبراً أن كل المذاهب لا تخلو من نقد، ولا تسلم من تعقب واستدراك.

وقال حاضرون أن ورقة فقيه مكة وكبير علماء الحجاز أشارت الى مناهج التوحيد وتكفيرها للصوفية واخراجهم من الملة في حين انهم يمثلون ثلاثة ارباع المسلمين ومن بينهم الشيخ عمر المختار وعبد القادر الجزائري والإمام المهدي والشيخ عمر الفوتي التيجاني والشيخ عثمان بن فودي القادري ممن كانت لهم مواقف مشهورة في الجهاد والدفاع عن الإسلام وبلاد المسلمين. ووجه السيد المالكي سؤاله للمكفرين: كم سيفقون من المسلمين؟ وكم من حبال المودة ستقطع مع ملايين منهم؟ وطالب بمراجعة الحسابات. وتابع بأن التصفية والتنقية مطلوبة من الجميع وبينهم الصوفية، وعليهم أن لا يعتقدوا بمسلمات مقطوعة تمثل اجتهادهم ويضعونها بمستوى القرآن والسنة النبوية الشريفة.

وقال ان وحدة المسلمين لا تعني الحكم بالتكفير والإعدام على المختلف او عدم الإعتراف بكيانه لأنه مخالف. لهذا طالب بتعديل المناهج بما يتلاءم مع الحق ومع الوحدة الوطنية، التي تفرض المساواة والعدل في التعاطي مع المواطنين ومعتقداتهم، بحيث ينالوا حقوقهم ويأخذوا فرصهم من لدن الدولة. وانتقد المالكي بعض رموز السلفية ممن يكفرون سلف الأمة كتكفير الإمام ابي حنيفة واتهامه بأنه مرجئ جهمي مبتدع وضال. وكذلك تبديع الإمام النووي والإمام ابن حجر والغزالي والذهبي وغيرهم. وارجع هذا التعصب الى الإعتداد بالرأي وسطحية الثقافة.

والمح السيد المالكي الى الحملة التي انطلقت لتكفيره كقول بعضهم بأنه مخرف دجال مشعوذ مبتدع وفي النهاية مشرك وكافر. وكالقول بأنه مجدد ملة عمرو بن لحي وداعية الشرك والضلال في هذه الأزمان. والمعلوم ان الحوالي واحدٌ من اولئك الذين تجرأوا على هذا السيد الجليل وأفرد بحثاً!! في هذا الشأن. وفي المجمل فإن حضور السيد المالكي وتشريفه منتدى الحوار الوطني تعتبر ضربة معلم لفكر التطرف، فضحايا التطرف والتكفير لا بد وأن يتحاوروا مع المكفرين أو من يميل اليهم، لإجلاء الحقائق، وتطبيع النفوس على الإختلاف، وتوضيح قنوات الرؤية للحقيقة المفترضة.

* * *

تذكروا هنا فضائل الحوار الوطني!

صحيح أنه بين شرائح المجتمع المختلفة، لكنه في صميم السياسة المحلية. ننتظر حواراً بين الرموز الوطنية والحكومة. وننتظر روحاً جديدة في الحوار المذهبي والإجتماعي. كلاهما يكمل بعضهما بعضاً ولا بديل لاحدهما عن الآخر.

* * *

مطالب الشيخ الدكتور السيد محمد علوي المالكي، وطنية وملبية لطموح كل وطني غيور. يبنى الوطن في جو من الحرية والديموقراطية. تحيات واحترام للسيد محمد علوي المالكي. ارجو ان يجد خطابه اذان صاغيه عند رعاة الحوار الوطني ودعاة الأصلاح. بهكذا كلمات يمكننا أن نستبشر بأن الحوار الوطني يسير في الإتجاه الصحيح، وبمزيد من المكاشفات المستنيرة وإفساح المجال أمام الرأي الآخر سينتهي التمايز بين أبناء الوطن الواحد. هل أنا متفاءل؟

* * *

تفاءل إذا رأيت الإصلاح السياسي، وإلا يعد كل ما يجري مجرد مقدمات لا تشبع كثيراً خاصة إذا كان الحوار بديلاً عن الإصلاح السياسي. نريد دستوراً واضحاً صريحاً؛ وقضاءاً مستقلاً. بعدها تحاوروا كما تشاؤون. رجاء لاتضيعوا الوقت!

* * *

للاسف الحجازيون ذهبوا وراء جمع المال والبزنس وتركوا الدفاع عن تاريخهم وثقافتهم واي شي يجمعهم. لماذا وصل الامر بالحجازيين الى ان يفقدوا كامل مؤسساتهم الدينية بينما الشيعة الافقر والاضعف يملكون بجهودهم ثاني اكبر مؤسسة دينية في البلاد بعد المؤسسة الرسمية (الوهابية). الجماعة جايين على اخر الحفلة. لحد الان القليل من الحجازيين أثبتوا انهم مستعدون للتضحية من اجل استعادة موروثهم الثقافي والتاريخي. لا اجد نفسي قادر على تسمية الكثير من الحجازيين الذي عانوا الصعاب في سبيل الوطن بينما نجد الكثير من النجديين والشيعة مابين سجين ومهجر ومطارد.. انظروا الى هذا السيد الكريم محمد علوي المالكي، فإنه لم يجد من يدافع عنه من كل المسئولين الحجازيين.

* * *

هل المالكي رد على هذا البحث القيم من الشيخ سفر؟ خصوصا ان الشيخ سفر متخصص بالعقيدة.. وليس شخص عابر يرمي اي كلام دون ادلة او بينة.

* * *

الشيخ سفر جاهل مثله مثل اي شيخ وهابي! ولهذا لا يحتاج المالكي الى الرد على خزعبلاته لان المالكي ليس بكافر الا عند فئة ضالة الا وهي الوهابية! اعتقد ان العلوي اذا رد على سفر فسوف يكون مضيعة للوقت. الوهابية اصبحت الان تجدف عكس التيار ولهذا سوف تغرق مثل طالبان وسوف يؤول امرها الى الذوبان باذن مالك الاديان.

* * *

تقول البحث قيم لسفر الذي كفر المالكي، فلماذا لا يرد؟ بالله عليك هل هناك أحد لم تكفروه بعد! حقيبة التيار التكفيري تحوي أدلة لتكفير كل العالم. هذه هي المشكلة. والتراث المنتقى حمال أوجه. وحين تريد الدولة تكفير التكفيريين فإنها تفعل وقد فعلت وقالت عنهم خوارج العصر وفئة ضالة وكافرة. راجع ما كتب عن جهيمان وعن الأخيرين. هل تريد أخي أن ينشر الآخر غسيل التكفيريين ومدرستهم، ثم ينتقي منها النصوص ويحكم على اتباع تلك المدرسة بالكفر؟ هذا ليس عقلاً. دائماً هناك حجة: لا نكفر إلا من كفره الله ورسوله؛ وبهذه الحجة لم تبقوا أحداً. فاتقوا الله في أنفسكم أولا وفي الآخرين ثانياً.

* * *

انا أخطات بوصفه (القيم).. هذه اعتذر منها.. ولكن يظل بحثا خطيرا وحساسا.. يستحق الرد عليه.. اما دعاوى الوهابيه.. فهذه نقبلها تجاوزا.. لكن الوهابيه يصدرون من ايات واحاديث صحيحة ولايأتون بشيء من كيسهم. هل لديك هذا البحث لنطلع عليه؟ اما ان نتفق معه او نرده على صاحبه. الشيخ الحوالي متخصص في العقيدة.. ولدراساته وبحوثه في العقيدة قيمة مختلفه. ولا اظن انه سيجازف بمثل هذ البحث عن عقيدة (معين) وشخصية معروفة لها وزنها ومكانتها لدى مريديه لولا ثقته الكبيرة بنتائج بحثه.

* * *

البحث خطير وحساس طبعاً. اليس يكفر المالكي وكل الصوفيين؟! هنا خطره وحساسيته.

انت تدافع عن شخص يكفر الآخر بالدليل، ثم تطلب من الآخر ان ينفي التهمة عن نفسه؟ وهذا لعمري اسوأ انواع السجال الفكري. مشكلة السلفيين انهم يقتحمون فضاء التكفير اكثر من غيرهم، في حين ان الآخرين لا يكفرونهم. هل سمعت ان المالكي كفر الحوالي مثلاً بمثل؟ كثيرون لا يريدون الدخول في هذا الدهليز تعففاً. أما أن اشتمك وآتي بالقرآن والسنة وهي حمالة أوجه، وتريدني أن أرد، فهذه مسألة تافهة. لماذا؟ لأن المشكلة ليست في اختلاف النص أو أن أحداً جاء به من كيسه، وإنما الإشكال بين المسلمين على فهم النص. هنا تكمن العقدة. البحث الذي تسأل عنه قرأته منذ نحو عامين على النت ولا أدري أين وضعته، وفي حين لا نتفق معه في التكفير ولسنا ملزمين على الرد بالسب او الشتم. ولعلمك هذا هو بالضبط ما يفعله السلفيون مع من خالفهم. يقولون لا نرد عليه حتى لا نعطيه حجم أكبر! كثيرة هي الكتب التي انتقدت الوهابية ولكن الوهابيين أيضاً لا يردون. ومن حقهم ذلك، وهذا النوع من الهجوم على الآخر وجره الى المعركة على قاعدة الخصم ووفق آلياته مسألة لا تفيد. يكفيك ان تنظر الى جدالك مع الشيعة. لسنا في وضع نفسي أو بعيد عن السياسة لنناقش الأمور بروية وعقل، ننقد انفسنا وما لدى الآخرين ونعترف بأخطائنا.

لا قيمة لبحث يكفر الآخر ويبدعه ويخرجه ولو جاء بأدلة الكون كلها. ويكفي بطلان رؤية التكفير هي أن مئات الملايين سيخرجون من الإسلام وفق الرؤية الوهابية. بل حتى في المملكة، اذا اعتبرت الشيعة كفار والاسماعيلية والصوفية ومن قال كذا من الأشعرية ومن قال ذاك من المذهب الكذائي. يصبح حينها ان اكثرية شعب المملكة كفار! وفعلا كانوا يعدون من الكفار من قبل السلفيين، وإلا ما

قاتلوهم وسبوهم احياناً واعتبروا اموالهم غنائم في فترة التأسيس للدولة. الآن قامت الدولة فلنعتبر الجميع مسلمين، وقل ما دون ذلك.

* * *

وماذا إذا كان ذلك الشخص (المتخصص بالعقيدة) يفهم العقيدة على نحو خاطئ أو ضال؟! ما اكثر المتخصصين في العقيدة وما اشد انغلاقهم وتحجرهم وميلهم المرضي لتكفير الناس! فعلا أنا مع من قال ليتكفل مشايخ كل منطقة وجهة بالتصدي لامور القضاء والفقه في منطقتهم، وليعد مشايخ القصيم إلى مدنهم وقراهم وليمارسوا فقههم وليجروا (ابحاثهم الدقيقة!) و(وتخصصهم في العقيدة!) على ربعهم وجماعتهم، وجحا أولى بلحم ثوره! مع محبتنا واحترامنا طبعا لعموم اهلنا واخواننا في القصيم. وخالص التحية للسيد الفاضل محمد علوي مالكي على صبره واناته وتحمله لحجارة السفهاء والجهلة طوال هذه السنين!

* * *

دع عنك المناطقية والعنصرية البغيضة.. اليس نسبة كبيرة من اهل منطقة نجد منتشرين في كل مناطق المملكة؟ ثم الشيخ سفر الحوالي ليس من القصيم حتى ترفض شهادته وبحوثه. واذا كنت تريد اعادة كل شيء الى موقعه الاول، فـ ٨٠٪ من سكان الحجاز خصوصا في المدن الكبرى سيغادرونها ايضا في سفر بعيد.

* * *

أرجو ألا تفهمني خطأ. أنا والله من ألد أعداء العنصرية، سواء كانت مذهبية أو عشائرية أو مناطقية! لكن حلمك علينا يا أخي! عندما ذكرت القصيم فلأن الفكر السلفي الوهابي ظهر على أرضها ولان القصيم تعتبر مركز الثقل والمنطقة الحاضنة لهذا الفكر من قديم. ما حدث في ما بعد هو انه تم تصدير الوهابية قسرا إلى بقية المناطق، وفي نفس السياق تم تهميش المذاهب الأخرى واقصاء رموزها بل والحكم على بعضهم بالكفر والضلال، وهذا يعرفه الجميع. بل إن بعض المناطق شهدت (حملات تبشيرية) مصحوبة بعنف وترهيب من قبل مشايخ السلفية لتحويل أهلها عن مذاهبهم ودمجهم بالقوة في الفكر السلفي. فهل هذا من المنطق في شئ وهل يخدم فكرة الوحدة الوطنية التي ننادي بها وننشد عليها دائما؟

نحن نقول ليترك لكل منطقة من مناطق المملكة الحرية في أن تعالج أمور الفتيا والفقه انطلاقا من قناعات أهلها المذهبية وبعيدا عن وصاية السلفيين، وضمن إطار الوحدة القائمة على التنوع والتعددية. طبعا نفس القاعدة تنطلق على القصيم وعلى كل المناطق التي تتبنى التفسير السلفي للدين، لكن بعيدا عن فرض الوصاية على الآخرين وتهميشهم واقصائهم. من حق السلفيين أن تكون لهم كلمتهم ودورهم لكن في المناطق التي تمثل عمقا جغرافيا لهم ولفكرهم، لكن ليس على حساب من لا يشاركونهم نفس الأفكار والقناعات الدينية. هذا ما قصدته واتمنى ألا يساء فهمي هذه المرة أيضا.

* * *

اذا غادر ٨٠ بالمائة كما قلت من الحجازيين الى عوالمهم التي تتقولها. فهل سيخرج أمثالك من الحجاز وغيره؟ اهذا هو الوطن الذي تبشر به؟

* * *

ليس هناك مفتي لنجد.. وليس هناك مفتي للحجاز. الوطن في مثل هذه الأمور لا يتجزء ولا نبحث عمن يجزؤه. عنوانك خطير وخطير جداً (تصريح لمفتي الحجاز). ومع الأسف لا أوافقك عليه. أعلم تماماً أنك وضعت العنوان بعمد، حيث أنك خبير. ليتك تبتعد عن مثل هذا.. شجرتك مثمرة.. ليتك أبعدت أرض موضوعك هذا عن الطحالب.

* * *

قدرك مواجهة تفسيرات (مقلوبة) تحاول أن تحمّل موضوعك أكثر مما يحتمل. قدرك أن هناك من لا تتسع لهم كل (المخارج) للفظهم بعيدا هم وفكرهم المليء بالكثير من (الحشو) العنصري البغيض، متناسين أن ما يعانيه الوطن الآن هو حصاد تمايز مناطقي زرعه من لا يريدون الخير لهذا الوطن. وقدر الوطن أن يبدأ (حوارا وطنيا) ولو كره (العنصريون)، فهو بوابة العبور الوحيدة إلى شاطيء الاستقرار الذي نتمناه جميعا.

* * *

العنوان غير بريء! ربما! لكن صدقني انه ليس عنواني الذي اخترته. السؤال: هل لدينا مفتي واحد؟! هناك ألف مفتي! ألم تسمع عزيزي عن الحوار الوطني الذي ناقش تكاثر الفتاوى الأرنبي من كل من هب ودب. اكثير على السيد المالكي ان يكون مفتياً في محيطه؟ وهل باعتقادك ان كل المواطنين يلتزمون بفتاوى المفتي الرسمي؟ الشيعة لهم مفتيهم الخاص، وانت تعلم ذلك، وكذلك بقية الطوائف. ليست لدينا مرجعية دينية موحدة، وبالتالي لا توجد مرجعية فتيا. اذا استطاعت المؤسسة الدينية الرسمية ان تحتضن المالكي ضمن هيئة كبار العلماء وكذلك الآخرين المختلفين مذهبياً، حينها تكون الفتوى للجميع. المفتي واحد اليوم، وهو يمثل مدرسة واحدة، لم يقبل به وانت تعلم كل أبناء تلك المدرسة.

* * *

نعم أتفق معك تماماً.. أن هناك الف مفتي ومفتي.. كما أتفق معك تماماً ان هناك إقصاء للطوائف الأخرى. هذا هو قدرنا.. وهذا ما نحاول تقويمه، وهذا هو دورنا.. دورنا كما أراه هو الربط بين الجميع، وتعزيز التواصل بين المتناقضين. هو دور صعب، ولكنه ناجح.. كيف؟ أقول أن من لايرغب في المواكبة.. ليرحل غير مأسوف عليه.. وأن من يتقوقع داخل محيطه القديم.. لايحتاجه الوطن في هذه المرحلة.. أيضاً ليرحل غير مأسوف عليه. رسالتنا كما أرها هي: دعم أي رأي فردي أو جماعي يبحث عن المحافظة على هذا الكيان.. تحت مفهوم حرية الرأي المسؤول.. واحترام الآخر.. ومنحه حرية الرأي في التعبير.. وحرية الممارسة العقدية.. مهما كانت.. كما يتواصل دورنا في الدفاع عن أي مقموع فكرياً.. او مسلوب إرادة.. وكل هذا يفترض أن يصب في مصلحة الوطن ووحدته.. قد نختلف في بعض المفاهيم حول غايتنا.. ولكن أزعم أننا نتفق على دعم وحدتنا.. وهذا الدعم، للوحدة، يتأتى كما أراه في نبذ كل دخيل مزايد. ليست هي العاطفة ولكن أقول.. نحن الحجاز ونحن نجد.. حفظ الله الوطن من كل مكروه.

* * *

سمعت من عدة مصادر موثوقة أن الشيخ الصوفي المغربي المكي الولادة العلوي المالكي كان يقوم بإلقاء الدروس في الحرم المكي مصحوباً بطقوس خرافية كهنوتية لا يرتضيها أي إنسان في ذرة من عقل فضلاً عن دين! كان مريدوه يبتدرون فضلاته ليلثمونها، كان يحدث ذلك أمام مرأى الناس الذين استهجنوا هذا المسلك فحدثت عدة مواجهات أدت لإيقاف هذا الشيخ الصوفي المراد! فعلى من ساءه هذا الأمر أن يتوجه لمنزل المذكور ويلثم ويتبرك بأي فاضل من فضلاته، فلعل ذلك يكون أقصر طريق لرضا الرب! قال إيش قال مرجع الحجاز، كرم الله أهل الحجاز عن شيوخ الكهنوت والخرافات.

* * *

صار المالكي مغربي! وكان أبوه إمام في الحرم المكي وخطيب فيه!

ابحث عن أصول الآخرين (الجزائري مثالاً)! ما أسهل الإدعاءات وشتم الآخر. حكاية عرفناها وتعودنا عليها. اذا كان هو يفعل ما تقول والحجازيون يقبلون منه ما تقول: فاحترم ما يريدون! مع اني أظنك من الكاذبين المدعين المشوهين لمن يختلف معك. وكل ما لديك هو معروف من قبيل انك سمعته من فلان عن فلان وكأننا نبحث في علم الرجال من الماضين. الدنيا صحو. والناس تعيش وحيّة وباقية، فلا داعي للنقولات الفاسدة. الرجل متصوف نعم. ويدافع عن الصوفية نعم. وقد كتب دفاعه في ورقته للحوار الوطني وألقاها هناك. فهل برأيك كل متصوف كافر ومشرك؟ إذن اخرجت خلقاً كثيراً من الدين. هذا ما قاله المالكي.

* * *

أنا لم أكفره ولم أكفر الصوفية، والصوفية لهم درجات تتفاوت ما بين الكفر الصراح كالقائلين بوحدة الوجود، وبين مسلمين صالحين. أنا أنكر أن يكون هذا الرجل مفتياً لأهل الحجاز. أنا أنكر أن يكون إبعاد هذا الرجل عن الحرم لمجرد أنه شيخ حجازي. أنا أعتقد أنه أبعد عن الحرم الشريف لأنه لا يجوز أن يمارس في حرم الله طقوس كهنوتية بابوية تشوه سمعة المسلمين. نحن أصحاب دين لا يسيرنا فلان أو فلان، لا نقدس فلان أو فلان. حدثنا عن أعماله وأعمال مريديه الخرافية الكهنوتية الثقات الذين شاهدوا هذا الأمر بأم أعينهم، فالخبر بحكم المتواتر. قد يكون أبو المراد إماماً في مكة ولكنه مغربي الأصل ينسب نفسه لآل البيت (النسبة لآل البيت بحد ذاتها لا تقدم ولا تؤخر وهي عموماً على قفى من يشيل).

* * *

لا يهمني ان تنكر انت انه مفتي الحجاز. المهم إن كان الحجازيون لا يرونه كذلك. هو مفتي لجماعته، وليس لك وللسلفيين. لا تحط التكنولوجيا

على الحمار، ما يركب. اذا رأوه كذلك فهو لهم. مثلاً انا لا اعتقد بالمفتي الرسمي ولا الذي قبله ولا الذي قبله. ولكنه مفتي حقيقي لجماعة ما، كبيرة كانت ام صغيرة، فلماذا صار مفتياً لكل المواطنين؟ ولماذا نقصر على رأيه؟ ولماذا يحبس الوطن باتجاه إفتائي واحد؟ هذه هي المشكلة يا أخي. قل في المالكي ما تريد، وقولك وقول جماعتك ليس حجة لك، ولو اتيت بألف دليل. فمن يراه زعيماً لا يرى رأيك، ولا يسمع لمفتيك. انت تراهم يعبدونه والعياذ بالله من الإتهامات الباطلة، وهم يرونه زعيمهم واجب التقدير والإحترام. فانشغل بنفسك عن الاخرين. دعهم يختارون من يريدون، ولا تأت بالآخر عليهم قسراً فهذا لا يفيد ويؤدي الى عكس النتائج. ثم إني أسألك: هذا الحجاز الذي كان حافلاً بكل المدارس الدينية والفكرية والثقافية، لا نرى له أثراً اليوم. اين الرجال، وأين العلماء والقضاة؟ نقرأهم تاريخاً فقط. أليس غريباً هذا؟ أليس غريباً ان تكون القصيم هي عاصمة البلاد الدينية ويكون رجالها وقضاتها ومدرسو الدين يسيطرون على كل البلاد، في حين ان مكة المكرمة قبلة المسلمين، لا يساهمون في المؤسسة الدينية ولا في القضاء بأحد؟

ما ان يخرج أحدهم، حتى تطل المناطقية، ويخرج الدين الأصيل من نجد ليشتم الدين البدعي في الحجاز! المسألة سياسية يا أخي، ولكن الصغار يناقشونها على أسس دينية ولا يدري أن الدين يستخدم كحجة في الإقصاء والإبعاد. ولو تتبع المرء مصائب المفتين والقضاة، لملأنا بها الكتب. ولكن ما أن ينطق أحدهم حتى يبادره الجاهل والأحمق: من أنت؟ علماني، رافضي، قبوري، بدعي، صوفي.. مشركون وكفرة وعلمانيون؟! مشكلتنا اننا نرى انفسنا على الحق وغيرنا على الباطل. ولكني أقول لك بصدق: لو كان المالكي سلفياً فسيبقى بعيداً عن المؤسسة الدينية. إنها بحق مؤسسة نجدية، الدين واحدٌ من محددات الإنتماء اليها، والمنطقة محدد آخر. هي لا تقبل رأساً من خارجها، ولو فعلت لكانت الآن في غير الحال التي هي عليه. التصق بها أخي! فعندك الف مبرر لذلك. ولكن لا تجبر غيرك عليها. فقط تخيل ان المفتي العام للمملكة حجازي، وانظر كيف ستكون الأحوال؟ ومن الذي سيعارض ويرفع السلاح؟ هذا الحجازي حتى لو كان سلفياً فهو غير مقبول. أفهمتني؟!

* * *

على رسلك لا تنفعل كثيراً.. أنا أدرك أن أسلوبي قاسي، وأدرك أيضاً أن من يقرأ لي يلاحظ ذلك مني. فعلى الرغم من هدوء طبعي فعلاً وممارسةً إلا أنني رأيت أن هذا القلم الذي أكتب به يجب أن يسخر أعلى درجات القسوة والتقريع لمن أعتقد أنهم يضللون الآخرين سواء وعوا ذلك من أنفسهم أم لا! لو تأملت عنوان الموضوع لرأيت أنه ظالم مضلل: (تصريح لمفتي الحجاز وفقيه مكة السيد محمد علوي المالكي). لو كان الموضوع كتب بالشكل التالي لما استهجنا ذلك كـ (مفتي وفقية الصوفية بالحجاز)، أو حتى (المفتي والفقيه الحجازي). وأنا وأنت لا نملك إحصائية عن أتباع هذا الشيخ في الحجاز، لذا فإنه من الظلم والتضليل أن يوصف هذا الشيخ بهذا الوصف. أما عن الإفتاء يا عزيزي فأنت تعلم جيداً أن المفتي الرسمي ليس له سلطة فعلية على الناس، وأنت تعلم جيداً أن كل طائفة تستفتي شيخها فعلياً. وأنت تعلم أن المذهب السلفي لا يوجد فيه عملياً ما يسمى بالمفتي، وإنما هذه الصيغة وهذه الآلية مستوردة من الخارج. أوافقك أن أكثر من ينتمي للمدرسة السلفية هم من أبناء نجد. ولا أوافقك القول أنها حكر عليهم فهذا تضليل منك للأسف الشديد. فابستطاعتك أن ترى أن كثيراً من رموز المدرسة الدينية السلفية الرسمية وغير الرسمية هم من غير أبناء نجد. فالمسألة سلفية نعم ولكن نجدية عنصرية لا.

* * *

المأساة تكمن في الجهل. ماذا تعرف عن الحجاز وأهله؟ وما هي المدارس الوافدة على الحجاز التي تتكلم عنها؟ كفاكم تقولاً وكذباً. أنا من تلاميذه ولم يحصل شيء مما قلت. هي مسألة حقد على السيد نصره الله لعلمه ومريديه من تلامذة وطلبة علم. الرجل مؤلفاته (كتب وليس رسائل) جاوزت الستين مؤلفاً. متى تستيقظون من سباتكم الذي سيدخلنا انفاق لا يعلم منتهاها الا الله سبحانه. السيد محمد علوي هو كبير علماء الحجاز بالاجماع عندنا ورأيكم لا يهم لأنه رأي دخيل اقصائي. هذا الشيخ لا يملك الا قوت يومه، ليس كأشياخكم ممن يكنزون القناطير المقنطرة من الذهب والفضة. صلاح الدين كان صوفيا. وتأمل الفرق بين من حرر القدس ومن رضي باحتلال القدس.. هناك فرق. وعمر المختار وعبد الحميد بن باديس وعبد القادر الجزائري وغيرهم كانوا كلهم من المتصوفة. أين الخطأ في كون السيد علوي مالكي متصوفا؟!

* * *

في القدس العربي، مقالة لحمزة الحسن عنوانها: متي يكشف وجه المملكة التعددي عن نفسه؟

زعيم الحجاز الديني يدعو لتغييرات في المؤسسة الدينية. يقول الكاتب:

المملكة اليوم وهي إذ تعيش إرهاص تحول غير مسبوق في تاريخها.. يعيش المجتمع مخاضاً موازياً لا يقلّ أثراً وأهمية، بل ان هذا المخاض الإجتماعي هو المؤشر الأوضح للتغيير القادم، وهو الدافع الأكبر باتجاه التغيير السياسي المنتظر. في مؤتمر الحوار الوطني الثاني، دُعي للمشاركة فيه الدكتور السيد محمد علوي المالكي، الشخص الذي صدرت بحقه فتاوي التكفير والتبديع من رموز المؤسسة الدينية الرسمية، والرجل الذي كتبت ضده ووزعت داخل المملكة العديد من الكتب والدراسات تتهمه بالكفر والزندقة والدجل كان بينها (مع المالكي في كفرياته)، حتي أن بعضهم اعتبره داعية الشرك والضلال في هذا الزمان، ووصفه آخر بأنه مجدد ملة عمرو بن لحي.. وهو الرجل الذي مُنع من التدريس في الحرم المكي الشريف منذ عشر سنوات وحتي الآن. وهو ذات الرجل الذي يرجع له كثيرون في دول الخليج الأخري في فتاواه وآرائه، ويطل عليهم بين الفينة والأخرى من قنوات إعلامية خليجية، ولكن ليست سعودية!

ورغم أن المؤسسة السياسية ممثلة في العائلة المالكة لا تنظر إلي الدكتور المالكي بارتياح، خاصة الملك فهد، لأسباب سياسية ومناطقية معروفة.. إلا أنها وجدت نفسها غير قادرة علي تجاهله أو الإستمرار في مجاراة المتطرفين في المؤسسة الدينية في تبنّي القمع الحادّ تجاهه. فالرجل الذي استبعد من مؤتمر الحوار الأول في الرياض، له من المكانة في نفوس الحجازيين ما يفوق مكانة السياسيين ورجال المؤسسة الدينية جميعهم.

عودة السيد المالكي الي صدارة الرمزية الدينية للحجازيين عبر واجهة الحوار الوطني، تشير الي تراجع حدّة التطرّف الذي قام بقرار سياسي وسيُضعف بقرار سياسي مماثل. وإذا سارت الأمور علي هذا النهج، فإن شكل المملكة الديني المتزمت الذي اعتاده الآخرون سيتغير في المستقبل، وسيجد صانع القرار السياسي هامشاً واسعاً من الإجتهادات التي تخرج الدولة من مأزق الفتيا الواحدة والرأي الواحد. إنها بداية لدمج المختلف دينياً، عبر سماع رأيه، وتأطير الخلاف ضمن حدود لا تصيب الدولة ووحدتها في مقتل.

ومع أن ظهور الدكتور السيد محمد المالكي والتحدث لأول مرة عبر قناة التلفزيون السعودي يعد خرقاً للمألوف، فإن التحوّل الي تعددية دينية في المملكة سيعزز الإصلاح السياسي ويشدّ من الوحدة التي يخاف عليها الكثيرون من الإنفراط. وهذه التعددية تستدعي وجود تغيير هيكلي في المؤسسة الدينية الرسمية، بحيث تعكس التنوّع المذهبي في المملكة، كما ويستدعي إنهاء حالة الإقصاء للحجازيين من الكليات الدينية والقضاء، وهو ما أشار اليه السيد المالكي مؤخراً في تصريح له تمّ تداوله في منتديات الإنترنت السعودية.

* * *

مقال كاتبه شيعي.. وتتبناه جريدة تناصب العداء للمملكة. لازال البعض من المحسوبين على هذا البلد يمتطون صهوة اعلام وصحف ومطبوعات معادية للمملكة. حمزة هذا.. الم يتساءل لماذا عطوان يرحب بمقاله وينشره؟

* * *

خلاص ما دام كاتبه شيعي فلا تقرأونه ولا تصدقونه ولا تتبنونه. اغلقوا عقولكم وسلموها للاخ السابق. يا اخي اتقي الله. واذا قيل له اتق الله اخذته العزة بالإثم! الشيعي يعني عندك: كاذب فيما يقول، غبي جاهل فيما يتحدث ويكتب عنه، فلا تخف على شلة طوى إن كان ذلك هو رأيك، فلهم عقول ايضاً. ثم الم نقل لك يا مخرج حاكم الكلام ولا تحاكم الأشخاص. هل اعتراضك على الشخص ام على المقال أم على الجريدة؟

* * *

تقول زعيم الحجاز الديني؟!! يعني كم نسبة المالكية بالحجاز تقريبا؟

* * *

قل كم نسبة الوهابية في الحجاز؟! والمالكية موجودون في الشرقية أيضاً بمرجعية مختلفة آل المبارك! ثم ان المذهب الغالب حسب علمي في الحجاز هو الشافعي وليس المالكي. فلا تختلط عليك الأسماء. ثم لنفترض ان عددهم قليل حسب سؤالك المستصغر للآخر، ماذا تريد أن تقول: هل الحجازيون أقلية أيضاً عندك؟ أم انك تعتقد أنهم يتبعون المؤسسة السلفية في بريدة؟!

ام ان المختلف مذهبياً لا توجد لهم زعامة، كأنك تقول زعامة على خمسة أنفار؟ أهذا ما تريد قوله؟

* * *

هذا ما يصنعه هامش الحرية في الإعلام السعودي

اختراق المناخات وسطوة السائد

القضية هي أن سلوك (القطيع) المعروف في سوق الأسهم وتداولها والذي يتلاعب عن طريق الهوامير بالأسماك الصغيرة مسيطر على ثقافتنا وسلوكنا الاجتماعي والفكري حيث نرغب في جمال الشكل واتساق المجتمع في منظومة واحدة تسر الناظرين عند رؤيتها بغض النظر عن صلاح الجوهر وصلابته والاشتغال على إصلاحه باستكناه الظواهر والمؤشرات التي تدل عليه عندما يتاح الانعتاق من السائد وسطوته الذي لا يعني الصواب بالضرورة. إن الخروج على هذه المنظومة الأخطبوطية ليس فقط باهظ الكلفة على الصعيد الاجتماعي والفكري والثقافي. وهذا دليل قاطع على قسوة المجتمع في الانعتاق من منظومته ومبالغته في تقديس السائد والمناخ المنتشر للتو واللحظة وفي نفس الوقت لا يمنع من الانتكاس عنه إلى غيره مرة أخرى بشرط الجماعية (القطيع) حفاظاً على الشكل الخارجي. إن خطورة هذه السطوة هو تستر القناعات تحت السطح هروباً من هذا السوط المسلط بحيث يصبح المجتمع هلامياً مطاطياً إسفنجيا يستوعب الشيء ونقيضه والمتضادات لا لنضج فيه ولكن بحثاً عن تراص وتنامط شكلي ويهرب بالتالي بهذا من دفع استحقاقات أي تغيير أو تطوير. إن هذا مرض خطير يظهر فجاءة وينتقل فجاءة ويختفي فجاءة. فجأة كل المجتمع إصلاحي وقبلها بفترة كل المجتمع مؤدلج ويمكن أن يكون أي شيء آخر إذا سن بفرمان اجتماعي وفكري وسياسي أي مناخ آخر وهذا أدى إلى إشكالية المصطلح وتنازعه حيث الجميع ينادي بالإصلاح ولكن كل يفهمه على طريقته الخاصة ويحاول أن يجذبه ناحيته ويلبسه الأثواب التي كان يرتديها قبلاً.

عبدالعزيز الصاعدي
الوطن ٢٠٠٤/١/٣٠

* * *

بالجهر: مؤسسات وطنية بالغة السرية

تخيلوا، فقط من نافذة الأحلام، أن نستيقظ هذا الصباح لنجد الهيئات والمؤسسات التالية وقد أخذت مواقعها الأنيقة على ناصية بعض شوارعنا: أولا: الهيئة العامة لتفريخ الإرهاب: مؤسسة خاصة هدفها بث الكراهية والعنف والعداء لكل جديد مختلف. ثانيا: اللجنة الوطنية لحماية لصوص المال والأراضي. ثالثا: المجموعة السعودية لتطفيش المواطن من العمل في القطاع الخاص: فروعها الأساسية في بنجلاديش والهند ومانيلا وشعارها المحلي هنا: نحو مجتمع بالغ التعددية. استيقظوا من الأحلام فهذه اللجان ليست من الأوهام ولوحاتها الخفية على شوارعنا ثابتة بتعاقب السنين والأيام، ويعرفها كل العقلاء من الدواب والأنام وشخوصها يسرقونكم في الليل وأنتم نيام.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٨

* * *

الصحافة والشباب

ناقش الزميل خالد السهيل في مقالته في (الاقتصادية) أمس (٢٦ يناير ٢٠٠٤) ما كتبته في هذا العمود عن عدم تطور أرقام توزيع الصحف بما يتناسب والنمو الديمغرافي. وركز في مقالته على عدم الاهتمام بالشباب وقضاياهم. حيث يمثلون ٦٠٪ من سكان المملكة. إن صحفنا التي ابتلاها الله بالاهتمام بالانتخابات في جورجيا وفنزويلا وغيرهما، كان حرياً بها أن تناقش عدم توفر الوسائل المعاصرة التي يعبر فيها الشباب عن ذواتهم من قبيل الروابط والاتحادات الطلابية المنتخبة في الجامعات، وذلك حتى قبل أن تناقش أفكاراً من قبيل انتخابات مجلس الشورى ومجالس المناطق. إن الصحافة مجحفة في حق الشباب، وحتى في المؤسسات الصحفية نفسها لا ينال الشباب طموحه في الترقي وتحقيق تطلعاته القيادية إلا بعد أن يشيب رأسه. بفضل تمترس الجيل القديم في كراسيهم، وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الجديدة لتحقق ذاتها.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٧

* * *

دعوا الزهور تتفتح

الخوف كل الخوف من الحوار الجاري في بلادنا حالياً هو أن يؤدي التركيز على جانب واحد متعلق بإعادة النظر في بعض المواد والنصوص (التي زعموا أنها تشجع على العنف والتطرف) إلى تراجع الاهتمام بالجانب الآخر والأهم وهو العملية التعليمية والمشاكل التي تعترضها وتؤثر سلباً في مخرجاتها التي من المفترض أنها تصب في خدمة التنمية. فما زالت بعض مناهجنا التعليمية تستعصي على محاولات الإصلاح والتجديد، وما زال بعضها يحتاج إلى المراجعة والتقويم من حيث الشكل والمضمون والمخرجات التربوية، ناهيك عن ضرورة تطوير أساليب التدريس وطرقه، والبحث عن طرق أقل كلفة وأفضل عائداً في مجالات الإنفاق التربوي.

د. سعيد المليص
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٣

* * *

إنها الطبقة العازلة يا فضيلة الشيخ

يقول الشيخ سلمان العودة: (ويحق القول إننا، نحن – الإسلاميين وطلبة العلم – نمارس النقد في حق الآخرين ولكننا نخشاه كثيراً ونهرب منه، وهذا ليس بجيد بل الحق أن نفرح به.. وفي الغالب نحن نقوم بتصنيف الناس وفرزهم إلى مجموعات متناسبة في الرأي والفكر قبل أن نوجه النقد الذي يستهدفهم كأفراد وكمجموعات في الوقت ذاته). أؤكد هنا أن الشيخ الكريم لم يكن يتكلم مطلقاً بضمير المفرد بل كان يكتب حال المدرسة. المشكلة بالتحديد مع المغالين في تقديس الدعاة وطلبة العلم حتى جعلوا بينهم وبين مفردات النقد والمناصحة حاجزا يصعب على أي تجاوزه. تعتقد هذه الطبقة الأسمنتية العازلة أن كل شيخ منزّه بالفطرة عن الأخطاء وأنه في منزلة فوق القدرة الفكرية للبشر وأن كل كلمة تحاوره أو تختلف معه ليست إلا نهشاً في لحوم العلماء المسمومة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٤/١/٢١

* * *

السياسة بين السلفية وفكر الصحوة

تتميز السلفية التقليدية ظاهرياً عن قيادات فكر الصحوة المعاصرة في تهميش الموضوعات السياسية، وفي طريقة إنكار المنكر المتعلق بالسياسة، والتأكيد الدائم على مبدأ طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، مما جعلها تبدو أقل خطراً في نظر السياسي، لكن المشترك بين فكر الصحوة والسلفية أكبر بكثير مما يحاول تصويره السلفيون. الاختلافات في حقيقتها شكلية، والأزمة الفكرية واحدة، وأي محاولة تفريق جذرية هي من قبيل الأمنيات أكثر منها حقيقة واقعية تستحق أن يتوهم تيار أنه في مأمن من تحمل أخطاء ما يحدث على الساحة الإسلامية من أزمات سياسية ونزوع نحو العنف. طاقة الإسلام

الحركي والصحوة كامنة في الفكر السلفي وجذوره منطلقة منه. ولهذا أظهرت الأحداث مؤخراً التداخل في الأزمة الفكرية، فقبل أن يكتمل مشروع بعض أصحاب التوجه السلفي في نقد الحزبيين أو الحركيين في رأيهم منذ التسعينيات وتشويه رموز الفكر الصحوي إذا بالأحداث المحلية والعالمية تضع الفكر السلفي هو الآخر تحت المساءلة والمراجعة ونقد لجذوره، لتؤكد أن فكر الصحوة في حقيقته سلفي المرجع لكنه أكثر تنظيراً حول متغيرات الواقع. وجدنا قيادات سلفية شهيرة هي في مقدمة من ينكر علناً قرارات سياسية وعلقت فتاواهم في المساجد كما في موضوع المناهج، وقرار دمج الرئاسة العام لتعليم البنات وغيرها، مما يخالف المنهج الذي يرونه في بداية التسعينيات في الإنكار على ولي الأمر، وزايدوا فيه على قيادات الصحوة، والمفارقة أن يصبح بعض رموز فكر الصحوة أقل إزعاجاً حول هذه الموضوعات، والحوار الوطني وجميع إشكالياته الفكرية الدينية في حقيقته سيضع أصحاب التوجه السلفي على المحك أكثر من غيرهم. هذا الفكر أصبح في مأزق حقيقي مع متغيرات الواقع السياسي محلياً وعالمياً، فإما أن يخفف من شروطه المنهجية التي اجتهد وربطها في العقيدة، مما يعني سقوط مشروعه ومزايداته على أصحاب التيارات الإسلامية الأخرى، أو أن يستمر في تأصيل هذا الجانب باللغة نفسها التي اتبعها في الماضي وأوائل التسعينيات، مما سيجعل منه صداعاً سياسياً وملجأ لتكوينات تطرف مستقبلي.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٤/١/٢١

* * *

حين دفعنا ثمناً لا يطاق

سنواصل الكتابة على الرغم من أنها طريق مملوء بالأشواك واعقبات وعلى الرغم من أنها تجلب لنا كل صباح مزيداً من الأضداد والصداع. الكتابة ليست نزهة وليست أيضا بالطريق المثالي لطلب الانتشار والشهرة. الكاتب الحقيقي هو من يتناقص جمهوره مع كل فكرة أو مقال لأن الضمير الحي يستلزم تقاطعاً بين الأقلام والمصلحة. تتعرض مصلحتنا البسيطة جداً جداً للإذلال والتسويف كلما دخلنا إدارة حكومية أو طالبنا بشيء من حقوقنا تماماً مثلما يجد الصامتون حقوقهم ومعاملاتهم جاهزة للتوقيع بطرفة عين. تزداد وتكبر من حولنا دائرة الشك لندخل القوائم السوداء في ذهن الإداري وإضبارة المسؤول وتقييم المثقف ونظرة المفكر. كل ذلك لأننا حاولنا أن نضيء زاوية مظلمة في أركان إدارته أو عارضنا له حجة.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٤/١/٢٠

* * *

الأمير عبدالله ومسيرة الإصلاح

نريد حرية إعلامية تامة وفي كل أجهزة الإعلام وأنا أعتقد أن هذه الحرية تخدم هذه الأجهزة وتعطيها مصداقية تامة داخل بلادنا وخارجها، ومهما حاولت وسائل الإعلام كلها أن تسوق نفسها فلن تفلح إذا لم تكن قادرة على قول كل ما تريد بكل حرية وينبغي على هذه الوسائل أن تدرك أن المتلقي اليوم غيره بالأمس فوسائل الاتصال أصبحت في متناول الجميع ولا يمكن منافستها إلا بالإعلام القوي والصادق. والحرية التي نريدها ليست في الإعلام وحده بل في كل المؤسسات خاصة الثقافية منها وأهمها المدارس والجامعات. هذه المؤسسات التي ينبغي أن تقوي هذه الروح في طلبتها لينشأوا أحراراً أسوياء فهذا اللون من البشر هو القادر على الدفاع عن دينه ووطنه، أما العبيد فهم دون ذلك بكثير.

محمد علي الهرفي

الوطن ٢٠٠٣/١/٢٠

* * *

في تكوين فكر العنف والتطرف

هل يكفي أن نعلق نشوء تيار العنف على ما تفعله السلطات وما يحيط بالمجتمع من انحرافات ونبرئ الصحوة رموزا ومناهج وسلوكيات من التبعة ونخلي جانبها من المسؤولية؟! علينا أن نكف عن إلقاء التبعة كلها على الخارج، إن إلقاء التبعة على الآخر أمر ميسور، وهو – في حقيقته – هروب من المواجهة. يتمثل الخلل الذاتي في بعض مناهج التكوين الفكري والتربية العقائدية والحركية التي يتبناها كثير من الجماعات والرموز والدعاة الإسلاميين الذين يسهمون في توجيه الشباب وإرشادهم. إن هذه المناهج تمهد الأرضية الصالحة لنمو بذور الاتجاه نحو العنف لدى بعض فئات الشباب المتلزم. الأمر الآخر يتعلق بالخطاب الديني الذي يتبناه هؤلاء المرشدون والموجهون. وهو خطاب يميل إلى (الإثارة والتهييج) أكثر مما يعتمد على (المنهجية الموضوعية) وهو أقرب إلى أسلوب الخطاب (الثوري) في العمل السياسي، منه إلى أسلوب (الخطاب البنائي) في العمل الفكري والدعوي. وهذا اللون من الخطاب التهييجي يتسبب في تصعيد العواطف وشحن النفوس مما يؤدي إلى اختلال معايير الحكم والتقويم لدى الشباب فيدفعهم إلى مالا تحمد عقباه!

عبد القادر طاش

الوطن ٢٠٠٤/١/١٨

* * *

تفكيك مدخلات الأيديولوجية

إن هذا التيار التكفيري الذي نصطلي بناره اليوم إنما يأخذ فاعليته الأبستميولوجية ومن ثم السوسيولوجية بالتبع بالاتكاء على تراث ضخم منتج بشكل تراكمي يتوافر على مقومات صلبة لإنتاج معاني التكفير وفق ما يشتهي ويتمنى المريد، إنه تراث يضم بين جنباته توليفة هائلة من نصوص مقدسة تتوافر على قراءات متباينة وتفسيرات مختلفة وتجارب بشرية تاريخية تستنبت في غير أرضها يقرؤها التكفيريون قراءة مجتزأة من سياقها العام وظروفها الزمكانية ومحاضنها النفسية والاجتماعية التي دشنت فيها، ويريدون تطبيقها على واقع مختلف تماماً إن زمانياً أو مكانياً أو حتى ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وقبل كل ذلك العيش وسط وضع سياسي يؤصل لكيانات قومية تمثل المواطنة فيها علامة.

يوسف ابا الخيل

الوطن ٢٠٠٤/١/١٥

* * *

الحوار الوطني: مفهوم جديد للعمل الحزبي

تطوير الحوار في المركز يمكن أن يؤرخ ببدايتين، البداية الأولى: تطوير الانفتاح الفكري في المملكة، أو عصر التعبير الحقيقي عن الرأي الحر، والبداية الثانية: التفاهم والتقارب بين التيارات الفكرية التي تمثل شرائح المجتمع السعودي، وكلا البدايتين تؤطران للعمل الحزبي الإيجابي، ضمن منظومة الإصلاح السياسي المقترحة في المملكة. تكرار لقاءات الحوار الوطني ليست دعوة لتجارة الكلام، أو بيع التوصيات على قارعة الطريق، بل إنها تصب في صلب تطوير وتقوية الإصلاح السياسي، وفق نظريات قيادية حديثة، تحترم الرعية، وتعطي أهمية الأمن والسلام، من خلال ولاء وقناعة الشعب والأتباع، وأهمية لقاءات مركز الحوار للمواطنين تنبع أولاً: من كونها، ملتقى التيارات الفكرية المختلفة، في دولة لا تعمل بالنظام الحزبي، وثانياً: بعد استبعاد موظفي الدولة، أصبح من الممكن إتاحة النقد الموضوعي، للأنظمة البيروقراطية، ومستوى الخدمات التنفيذية، بكل شفافية، وثالثاً: إن معظم مشاكلنا في الإصلاح يبدأ بمصالحة التيارات الموجودة على الساحة.

مازن بليلة

الوطن ٢٠٠٤/١/١٠

* * *

نحشو رؤوسنا بأفكار الآخرين

ماذا نقول نحن يا ترى هنا في المملكة العربية السعودية حيث لا مسرح ولا سينما ولا حركة فنية على الإطلاق عدا مسلسل يتم أفتوا بتحريم مشاهدته.. بل لا برامج قوية، ولا إنتاج فكري مكتوب.. فقط هناك رقابة صارمة على كل شيء تشم فيه رائحة الفكر والفن.. وتظل ملايين الرؤوس هنا تبحث عن الأفكار المحلية والتجارب الوطنية المجسدة بأسلوب فني.. تبحث عن وسائل لتملأ بها وقتها وتتسلى وتستفيد فلا تجد إلا تلك الأنهار المتدفقة من الخارج بأسماكها وتماسيحها وتظمأ وتجوع فتشرب وتأكل كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة من أفكار الآخرين من خلال برامجهم ومسلسلاتهم وكتبهم وتستمر وتظل هكذا متسمرة أمام شاشات التلفزيون تحشو صناديقها بالأفكار والمواعظ والتجارب والتوجيهات من كل الألوان والأشكال عدا اللون الأخضر.

حراس الفكر لدينا يحملون سيوفهم وبنادقهم ويظلون متيقظين واقفين على رؤوس أولئك الذين يمارسون تجاربهم الأولى في الآداب والفنون ويتعلمون ألف باء وسيلة العصر وكلما تعلموا حرفاً جاءتهم طلقة أسكتتهم فنسوا ما تعلموا ورجعوا إلى نقطة الصفر أما تلك الأنهار المتدفقة المقبلة عبر الفضائيات والإنترنت فتكتسح كل شيء لأنه لا سلطان لحراس الفكر عليها ولذلك تسود وتسيطر ويزداد أهلها خبرة وغنى وجاهاً على حسابنا ونزداد نحن ضعفاً وعجزاً وتبعية.

عبد الله ناصر الفوزان

الوطن ٢٠٠٤/١/٧

* * *

مؤتمر الحوار: ثقافة الاختلاف

الإنجاز الحقيقي الذي يجب ألا يتوارى في خضم الركض وراء الإشارة هو هذا الاعتراف بالتنوع المتساوي الذي منحه الله حق الوجود على هذه المعمورة.. تنوع مذهبي.. تنوع فكري تنوع ثقافي.. تنوع طائفي بل وحتى تنوع (مظهري) في الشكل واللون والملبس، كما أن حماية الدولة لهذا الحق في التنوع هي الأساس في خلق حالة من التوازن والأمان تمهيداً لحماية المجتمع بأسره لهذا الحق وحماية الوطن من الغلو والتطرف.

أميرة كشغري

الوطن ٢٠٠٤/١/٦

* * *

اليوم الوطني الثاني!

من كان يصدق أنه خلال أقل من ستة أشهر من بدء الحوار الوطني، ترى جلوساً على أريكة واحدة: محمد علوي مالكي وسلمان العودة والسيد هاشم السلمان! من كان يصدق أنني سأرى أمام عيني عناقاً أخوياً حاراً بين: سلمان العودة ومحمد سعيد طيب، بعد الذي كان أيام حرب الخليج الأولى! من كان يصدق أنك سترى أحاديث أخوية جانبية بين عبدالله الغذامي وعائض القرني! لم يكن يشغلني كثيراً البيان الختامي والتوصيات لأني كنت أرى أن مشاهد التمازج هذه بين أطياف الوطن هي (التوصية الأولى) التي تحققت حتى قبل أن تعلن في البيان الختامي.

زياد عبد الله الدريس

الوطن ٢٠٠٤/١/٦

* * *

حجب القاسم

عبّر المشرف على ملحق (الرسالة)، الصادر عن جريدة المدينة، الزميل عبدالعزيز قاسم، عن حزنه لرفض إجازة الجزء الثاني من كتابه (مكاشفات) بعد ان أصدر جزأه الأول قبل سنتين. وقال: (أيعقل أن ينتهي مصير كتاب، حاز على قبول لدى نشره في الصحف السيارة، من النخب المثقفة وكثير من المسؤولين هكذا؟!). وبكل تعاطفي الشديد، وتضامني الأشد، مع الزميل القاسم فإنني أحب أن أوضح له أن المسألة: نعم هكذا. إنها هكذا، وبكل بساطة هكذا. فآلية الرقابة التي طالما ناشدنا المسؤولين بإعطائها جزءاً من وقتهم، لدراسة واقعها المتردي، لا تتلاءم مع النقلة النوعية في الهوامش المتاحة للتعبير عن الرأي. المسؤولون يجب أن يعرفوا أن أي كتاب يصدر اليوم، وأي جريدة تنتجها المطبعة، يكونان متاحين للجميع، خلال لحظة الكترونية، وأن على الرقابة أن تساير هذا التطور، وأن توسع هامشها، من خلال بث دماء جديدة ومهنية وألا تصير مصائر الفكر والثقافة والإبداع، مصائر (هكذا).

سعد الدوسري

الرياض، ٢٠٠٤/١/٢٨

* * *

حماية البيضة

الحوار الوطني مقدمة فكرية لقيام مؤسسات المجتمع المدني. فإن بقي المتحاورون يتداولون البحوث النظرية فلا فائدة فيه أو منه. ومنها فكرة أن يتحول مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إلى جمعية أهلية مستقلة تُعنى بالشأن المدني السعودي، وقد تصبح نواة لجمعية وطنية تقوم بالاستشعار المستقبلي، وعمل استفتاءات عملية تخص الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، وتخدم صانع القرار السياسي، أو أرباب الخطط المستقبلية للتنمية الوطنية وغيرهم.

عبد الله العسكر

الرياض، ٢٠٠٤/١/٧

* * *

وضع اليد

من منطلق الحق وضرورة اتباع الأنظمة فإن ما يمارس حالياً من مخالفات وتعديات على أراض وأملاك حكومية ترهق كاهل لجنة التعديات سلوك غير مبرر ولا يتناسب مع الوعي وروح العصر ويجب أن يتوقف في كل مدينة وقرية وهجرة وبر! وقد سبق لولي العهد أن فرّج إحدى كرب مدينة جدة وجميع المدن الساحلية عندما وجه يحفظه الله بمنع التملك والبناء على الشواطئ. وكم أتمنى ان يشمل التوجيه التشدد في منع وضع اليد على مناطق الترفيه البريء وشواطئ الرمال الحمر في وسط الصحراء لينعم الجميع بما تنشق عنه أرض هذا الوطن من خير ونعمة وعشب وكمأة وما تحتضنه من شامخ النقا وطامن النقر.

محمد الأحيدب

الرياض، ٢٠٠٤/١/٧

* * *

المحطة الإخبارية ام..

عليها أن تتخلص من الشكل التقليدي لبث الخبر المحلي، وأن تعتمد على أهمية الخبر لا الأهمية الاعتبارية للشخص، أيضاً عليها متابعة الحدث المحلي بكل أشكاله وأبعاده لأن ذلك هو الحل الوحيد الكفيل بصد تلك الحملات الإعلامية العربية قبل الغربية علينا وعلى بلادنا ورموزنا الوطنية وقضايانا الوطنية بكل أشكالها، نعم نريد أن تناقش الهم الداخلي قبل غيره لأن ذلك كفيل بتأكيد مصداقيتها للجميع وخاصة المشاهد السعودي وهو المشاهد رقم واحد لدى جميع المحطات العربية دون استثناء الاخبارية منها أو العامة أو حتى الهابطة، باختصار أريدها أن تنقل الطرح الفضائي من جميع القنوات العربية إلى سماء الوطن فقط.

هيا المنيع

الرياض ٢٠٠٤/١/١٩

* * *

الحوار الوطني.. أسئلة الحوار أولاً

من حسن الحظ، اننا نعيش مرحلة من عمر وطن، أصبحت فيه مصطلحات مثل (الحوار الوطني) و(الاصلاح) و(قبول الآخر) و(احتواء المختلف) و(الوحدة الوطنية) و(توسيع قاعدة المشاركة الشعبية).. اصبحت هذه المصطلحات شائعة ومقبولة ومتداولة بين شرائح المجتمع.. من المؤكد ان ثمة تفاصيل لابد منها، ومن المؤكد ان بعضها مصطلحات، هلامية وفضفاضة، تحتاج لتأطير وتحديد مفاهيم واضحة يمكن من خلالها الوثوق بدقة دلالاتها في هذه المرحلة.. لكن الاكيد ان ثمة خطابا وطنيا جديدا اخذ يتخلق، وثمة مفاهيم تتبلور، وثمة اولويات تتقدم.. والمقارنة بين الامس القريب واليوم، هي مقارنة فارقة وملموسة ومقدرة.. ولذلك بقدر ما نشيد بهذه الخطوات الرائعة التي جعلت نخبا ثقافية متعددة الاتجاهات والرؤى، تجلس على مائدة حوار، وتناقش مسائل تحتمل الخلاف، وتحاول ان تؤطر المشتركات الكبرى في هذه المرحلة.. هذا بحد ذاته امر رائع، ويجب تقديره، ولا يجب التهوين من شأنه.. لكن مع كل هذا ثمة حاجة ماسة لتأسيس اطر حقيقية يتم من خلالها فهم معنى الحوار الوطني، وغايته، وعلاقته بمسألة الاصلاح الداخلي.

عبد الله القفاري

الرياض، ٢٠٠٤/١/٥

* * *

دفاع الشورى!

جاء في صفحة (صوت الشورى) بهذه الجريدة وهي صفحة يومية يُنشر فيها ملخصات لما يتم تداوله في مجلس الشورى، جاء في الصفحة أن بعض أعضاء المجلس قد حملوا بشدة على عملية التشهير بالمخالفين للأنظمة وأن أغلبية المعارضين لعملية النشر عن المخالفين قد وجهوا لها انتقاداً حاداً وقاسياً بحجة أن عملية النشر تلحق إساءة بالغة بالأفراد والمؤسسات والشركات! إذا كان أولئك الأعضاء من مجلس الشورى يخشون على مشاعر المخالفين من أن يلحق بها أذى النشر والتشهير، فقد كان الأولى بها أن تكون خشيتهم أكبر على ضحايا تلك المخالفات، حتى يدركوا البون الشاسع بين مخاوفهم من إلحاق الأذى بمشاعر المخالفين

وبين تعريض حياة المئات بل الآلاف للأخطار بهدف الربح المادي الرخيص؟!

محمد احمد الحساني
عكاظ ٢٠٠٤/١/٢٠

* * *

الحوار.. ثقافة وطنية!

ينبغي علينا ألا نستعجل نتائج الحوارات الوطنية المقامة أو التي ستقام بين بعض شرائح المجتمع المختلفة خاصة إذا علمنا أن حجم الخلافات بين هذه الفئات بلغ من الاتساع حداً مزعجاً.. غذّته على فترات زمنية بعيدة الاتهامات المتبادلة عبر المنشورات والأشرطة، والشك بالآخر.. وتكفيره، لذا فإن استعجال النتائج لا يبدو مطلباً موضوعياً. المهم في رأيي أن نلتقي، ونتحاور، وأن نشرّع نوافذ قلوبنا وعقولنا لبعضنا البعض، متسلحين بحسن النيّة.. والإيمان بأن الخلاف بين البشر سنّة كونية.. خاصة فيما يتعلق بالمذاهب والاتجاهات الفكرية المتباينة. وأزعم أن إقامة مؤتمر للحوار الوطني هو نجاح في حد ذاته.. فما بالك حين يتحول إلى منتدى فكري يتحاور فيه المختلفون. لقد ذهب زمن الإلغاء والصنمية الفكرية -أو هكذا أتصور- وبتنا في حاجة ماسة الآن إلى ثقافة وطنية مبنية على تقبل كل منا للآخر مهما بلغت خلافاتنا تكرس مبدأ الحوار والشفافية بين شتى أطياف المجتمع السعودي.

تركي العسيري
عكاظ ٢٠٠٤/١/١٦

* * *

مجدية أم غير مجدية

كم هو مخجل أن نجد أنفسنا نضيع وقتاً ثميناً في جدال حول مسلمات لا تقبل خلافاً! مجلس الشورى الموقر يشغل أعضاءه الكرام بالجدل حول (جدوى) تدريس التربية البدنية للبنات، وعلى المؤيدين أن يأتوا بحججهم وبراهينهم المقنعة وعلى المعارضين أيضاً أن يأتوا بمثل ذلك. وكأني بالمجلس يرى أن البنات مخلوقات لا تنتمي إلى الجنس البشري الذي ينتمي إليه البنين الذين تدرس لهم تلك المادة منذ سنين، فأراد أن يبحث جدواها على الإناث قبل أن يبت في أمر تدريسها لهن. والجدل حول (جدوى) تدريس التربية البدنية للبنات يبدو أمراً غريباً، فالتربية البدنية تكاد تكون من المواد التربوية المقرة في معظم مناهج دول العالم، حتى بات من يجادل في جدواها كمن يجادل في جدوى تعليم القراءة والكتابة.

د. عزيزة المانع
عكاظ ٢٠٠٤/١/٦

* * *

الاصلاح من فوق والاصلاح من تحت

يمكن البدء بالاصلاح السياسي من تحت كما يمكن ان يبدأ من فوق. سوف تجد بين منظري التنمية السياسية من يجادل دون البدء في تطوير المؤسسات الاجتماعية والادارية باعتبارها اداة النمو وتجد آخرين يشترطون البدء باصلاح القانون الذي يمثل مرجعا لعمل هذه المؤسسات قبل كل شيء. ولعل جانبا من الجدل حول الاصلاح في بلدنا يعبر عن اختلاف في انتخاب اي من المسارين. لكن في كل الاحوال، فان العزم على الاصلاح ينبغي ان يترجم في اجراءات عملية. ثمة اهداف للاصلاح المنشود لا يختلف عليها اثنان، ولناخذ مثلا مفهوم المساواة الذي اقره النظام الاساسي للحكم ويتفق على الدعوة اليه جميع دعاة الاصلاح والمسؤولين الرسميين في الوقت نفسه. من الناحية النظرية المجردة، فان المساواة بين الناس هي قيمة ثابتة ومركزية في الشريعة الاسلامية، وهي العنصر الاساس في منظومة حقوق الانسان التي ينادي بها عقلاء العالم. لكن هذا المفهوم النظري لا يمكن ان يحقق غايته الا اذا تحول الى اجراءات قانونية وتنظيم مؤسسي له وجود ملموس وفاعل في الحياة اليومية لعامة الناس.

توفيق السيف
عكاظ ٢٠٠٤/١/١٣

* * *

وما خفي..

من أهم وجوه الإصلاح الذي يريده المجتمع حفظ المال العام من عبث العابثين والمهملين والمرتشين ومن هم على شاكلتهم من الذين يبخسون المواطن حقه ويحملونه لاحقاً أعباء ممارسات كهذه ينزفها من مكتسباته وقوته ومستقبله.. ويجب ألا ننكر بأن الثغرات الكبيرة لدينا قد سمحت بتفشي هذه الظاهرة بشكل مشين ومستفز، وأهم تلك الثغرات ضعف وسائل وأساليب المراقبة والمحاسبة إلى الدرجة التي تجعلها تكاد غير موجودة عملياً، وكذلك غياب العقوبات الرادعة التي تحدّ من تنامي المفسدين.. لقد ضاعت أموال طائلة، وحصلنا على كثير من الخدمات والمرافق المشوهة التي لا تبرر إنفاق القليل جداً من تلك الأموال، وحتى مع شد الأحزمة ومحاولات الترشيد في ظل الأوضاع الاقتصادية والظروف المالية الحالية يبدو أنه لا يوجد كثير من أمل في وضع حد حاسم لإيقاف عجلة الفساد هذه. كشف تقرير لديوان المراقبة العامة أن المخالفات المالية لبعض الجهات الحكومية قد تجاوزت (١٤٤) مليون ريال خلال عام مالي واحد. وأكاد أجزم أن الرقم الذي توصل إليه ديوان المراقبة العامة لا يشكل غير جزء بسيط من الرقم الحقيقي الضائع من الميزانية.

د. حمود ابو طالب
عكاظ ٢٠٠٤/١/١٣

* * *

مصادر الخطاب الديني السلفي

توجد ثلاثة مصادر أثرت في خطابنا الديني وهي الفقه الحنبلي وترجيحات ابن تيمية واختيارات الشيخ محمد بن عبدالوهاب وتطبيقاته. ومن الطبيعي أن تكون اختيارات ابن عبدالوهاب متأثرة بالبيئة التي نشأ فيها، وقد أثر في هذه الاختيارات عاملان مهمان: الأول هو الانحراف العقدي في البيئة، ونتيجة لهذا كان الجهد الأكبر في الإصلاح منصبا على هذا الجانب، والثاني هو عزلة البيئة عن العالم الخارجي. وكانت نجد تعيش في حالة متماثلة لم تتغير منذ مئات السنين، ونتيجة لهذا كان الاجتهاد الفقهي محدودا والفقه يسير على نمط ثابت لا يكاد يتغير. والرؤية المعرفية سواء كانت فقهية أو عقدية وسواء كانت في طريقة تقرير المعرفة أو التعامل مع مخالفيها تكونت خلال فترة إنشاء الدولة وكانت فترة صراع ومغالبة، وهي بالتحديد فترة الدولة السعودية الأولى. وهذه الرؤية التي تكونت هي التي حددت ملامح الخطاب الديني أو الإسلامي أو الاجتهاد الفقهي.

د. عبد الله ناصر الصبيح
الوطن ٢٠٠٤/١/٢٩

* * *

ما الذي يجري لانتخاباتنا البلدية؟

يقول الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية: (والله العظيم ثلاثا إن سمو سيدي ولي العهد بالكلمة الواحدة قال لي: أين الجماعة..؟ نحن اهتممنا بالمجالس البلدية والانتخابات البلدية وحتى يومك هذا ما رأيتها ولا شيء صار). ثم يقول الأمير متعب (كان (أي سمو ولي العهد) يتكلم بألم ويقول كيف..؟ نحن نفقد المصداقية بأشياء نحن نصدرها.. لماذا..؟ يوجد من يحاول أن يترك هذا الموضوع.. صحيح بعضهم مجتهد.. ولكن ما أَحْسَنَ اجتهادَهُ.. يجب أن نبدأ بمحاسبة المنفذين إذا لم تكن عندهم صورة حقيقية عن إظهار أسباب التأخير ولماذا هذه الأشياء لم تنفذ حتى الآن). ثم يقول الأمير متعب على لسان أبيه ولي العهد: (يا متعب للأسف نحن نفقد المصداقية.. قلت له كيف يا طويل العمر.. قال لي: نحن نعد بأشياء وتصدر فيها مراسيم ولكن لا يوجد من يتعامل مع هذا الشيء.. لا أريدكم أن تكونوا مثل المسؤولين عن الانتخابات البلدية.. كثير من الناس يطالبون الآن بالانتخابات.. وضعنا انتخابات البلدية الآن كفكرة أساسية نبدأ بها ونرى كيف تصير.. الآن ما تعاملوا معها ولا تفاعلوا معها.. فيجب أن يقوموا بهذا العمل.. لأن اللوم الآن يقع على الدولة التي أصدرت قراراً ولم تنفذه بينما أنا أستعجلهم وأحاول أن أعرف من هو المتأخر وأسباب التأخير).

عبد الله ناصر الفوزان
الوطن ٢٠٠٤/١/١٢

* * *

حوار مع بيان

وقع مئة وستة وخمسون من العلماء وأساتذة الجامعات بيانا بعنوان (بيان حول تغيير المناهج في السعودية)، ونشرته أكثر المنتديات الإنترنتية. ويتضمن هذا البيان معارضة شديدة لبعض الإجراءات التي اتخذتها الدولة مؤخرا،

كدمج تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم، وبعض التغييرات التي أجرتها هذه الوزارة على المناهج الدينية. تتضمن المقدمة اتهاما واضحا لبعض المواطنين بأنهم طابور خامس يختار موالاة الكفار على موالاة المسلمين، وقد نزّل البيانُ بعضَ الآيات الكريمة على هؤلاء من غير تعيين. وهذا ما يفتح الباب واسعا لاتهام كثير من المواطنين الذين لا يتفقون مع موقعي البيان بأنهم من هذه الفئة. ويبدو أن هذا يشمل الحكومة التي اتخذت بعض القرارات التي أشاروا إليها وموظفيها الذين نفذوا تلك القرارات، وكثيرا من المواطنين الذين يخالفون موقعي البيان فيما يرون. وهذه تهم خطيرة تخرج من الإسلام، فهي (تكفيرية) ويمكن أن تكون ذريعة لبعض المتحمسين لينزّلوها على من يؤيد الإجراءات الحكومية ويخالف ما جاء في البيان. وأول ضحايا التوجه المتشدد الذي يعبر عنه هذا البيان ليس (الكفار) خارج المملكة، بل بعض المواطنين السعوديين الذين لا يشاركون الموقعين على البيان توجُّهَهم. ويمثل هؤلاء الأغلبية العظمى من المواطنين السعوديين الذين ينتمون إما إلى طوائف مسلمة أخرى، أو إلى تيارات معتدلة، وذلك واضح من التمييز الصارخ في البيان بين هذا التيار والأطياف الأخرى في المجتمع السعودي.

حمزة قبلان المزيني
الوطن ٢٠٠٤/١/٨

* * *

الأسباب السياسية للتطرف

ومن المؤكد أن مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية، كأسباب محرضة على الغلو قد أصابت كبد الحقيقة. فالغلو في الدين ليس ظاهرة جديدة في مجتمعاتنا. وقد ساهمت ظروف موضوعية في انتشاره على كل الصعد. ولكن الجديد هو لجوء الغلاة إلى السلاح، كوسيلة لفرض آرائهم وأفكارهم. ولاشك أن ظروفا موضوعية، داخلية وإقليمية قد ساعدت على انتشار نهج التطرف، وتقتضي المواجهة الجدية لهذا النهج استيعاب جملة هذه الظروف ومعالجتها، لأن في ذلك قطعاً لدابر القدرة عند عناصر التطرف، وحرمانها من تضليل واستقطاب عدد كبير من الشباب اليافعين في مجتمعنا. لقد وضع المجتمعون أصابعهم على الجروح عندما تناولوا أثر الفقر والبطالة في ترميم ظواهر التطرف والانحراف.

يوسف مكي
الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

* * *

قصة المناهج

مشكلة مجتمعنا السعودي أنه لم توثق أغلب مشكلاته الفكرية وتؤرخ جيدا صراعاته الاجتماعية والدينية لأسباب بعضها مفهوم وبعضها الآخر كسل النخب العلمية والثقافية. عدم وجود هذه الذاكرة المنظمة والملف الموثق لأمراضنا التاريخية يؤدي إلى أن تكرر الأجيال الجديدة بمختلف توجهاتها أخطاء الماضي بوجه ولغة عصرية، على حساب المنجز الحقيقي لمصلحة المجتمع. لم يسجل الكثير من انطباعات ومشاعر الأجيال الماضية مع المتغيرات في كل المجالات فقد كانت شفاهية أكثر منها مواد مكتوبة. الكتابة كانت تحكمها التقاليد المحافظة للمجتمع في الفكر والسياسة مما يحد من حرية المكتوب عادة ولا يظهر الوجه الحقيقي لتاريخنا في الموقف من المناهج التي هي حديث الساعة. تبني المرء لأحد المواقف المؤيدة أو المعارضة أو التي تفصل في موقفها لا يعطي شهادة مجانية لصاحبها بأنه محافظ على القيم ومفاهيم الإسلام ولا تميزا بالتنوير والانفتاح إلا بالقدر الذي يدرك فيه الموقف برؤية شمولية ومتوازنة وليست في سباق التحزب الوقتي الذي تصنعه ظروف اللحظة فتفرض على الكثيرين الحديث بأشياء ليست من قناعتهم الحقيقية.

عبد العزيز الخضر
الوطن ٢٠٠٤/١/١٤

* * *

استبدال المجتمع الأبوي بالمدني

استنبات المشاركة السياسية في الجذور لا تكون إلا من خلال مؤسسات وهيئات وجمعيات ومنظمات تؤسس لمشاركة الناس في الشأن العام. وفي تقديري أن ما قدمه الدكتور عبدالله الحامد من تشكيل مؤسسات المجتمع المدني هو الأنسب لمجتمعنا السعودي كمدخل صحيح نحو تفعيل المشاركة الشعبية. شرح الدكتور عبدالله الحامد في كتابه الموسوم (المجتمع المدني ومؤسساته – سر قوة الغرب وضعف الشرق) عناصر مؤسسات المجتمع المدني التي تحقق المشاركة الحقيقية للناس في صناعة القرار السياسي، من أهمها: الاختيارية القائمة على المبادرة الاختيارية الحرة، والجماعية أي عمل جماعي، والمؤسسية أي علاقة تعاقدية تعمل بصورة منهجية، والتضامنية أي مفهوم الجسد الواحد، والاستقلالية النسبية في أمورها المالية والإدارية والتنظيمية عن الحكومة، والتضحية أي عمل من أجل المصالح العامة للأمة لا من أجل الأمجاد الشخصية، والحوارية هي إقرار ضمني وصريح بحق الآخرين في الاختلاف، والعلاقة بين أفرادها أفقية بين أعضاء متساوين، والعلنية أي نشاط تحت ضوء الشمس لا تحت السراديب والكهوف، والسلمية تدير الخلاف بوسائل سلمية لا بالكلاشنكوف، والسيارات المفخخة.

غازي المغلوث
الوطن ٢٠٠٤/١/٣

* * *

الوحدة الوطنية

إننا مختلفون، وليس في ذلك ما يعيب خاصة لو كان اختلافنا خلاف تنوع لا خلاف تضاد، إننا نضيق بالتصنيفات، ولكن التصنيف جزء من الانفتاح السياسي، لذلك لابد أن نتعود عليه دون حساسية، فليس خطأ القول إن من حضر لقاء مكة الأخير: سلفيون، وعلماء تقليديون، وإخوان، وإسلاميون تجديديون وصوفيون، وليبراليون، وشيعة إسلاميون وليبراليون شيعة، وغير ذلك من التصنيفات التي لا يمكن أن تقسم الوطن طالما أضفنا جملة (ولكن كلهم مسلمون وكلهم سعوديون).

جمال خاشقجي
الوطن ٢٠٠٤/١/١٣

* * *

الحرية المنضبطة الابن الشرعي للحوار

إذا كان الحوار وسيلة لتحقيق التواصل والتعايش الفكري، فالغاية منه أن تؤمن العقول بأهمية احترام بعضها فكرياً ومنهجياً وأسلوباً ولكن ذلك لن ينمو إلا بعد أن تتفق تلك العقول على قواعد أساسية تجعل الوطن عنوان حوارها ومركزه الحقيقي. فالاختلاف الذي يراهن فيه على المجتمع والوطن هو صراع على المواقع وهذا ينشأ عندما تتم السيطرة الفكرية لمنهج معين على حساب الأطياف الأخرى وهذه السيطرة لابد وأن تدفع مجتمعها إلى مزيد من الانغلاق على نفسه وإلى نمو اتجاهات مضادة تكبر في الخفاء ويدعمها الواقع الاجتماعي الذي قد يوصل فكرة الإقصاء لديها، فالفكر الحواري الذي يشهده المجتمع اليوم يشكل مناظرة جادة للاتفاق على تعريف دقيق لمعنى التنوع والاختلاف والتعايش الذي يصب في إناء الوطن، لأن الحوار الذي يغفل حدود الوطن سوف يجد نفسه في فضاء بلا نهاية. من يتخلف عن هذا الحوار أو يحاول المساس به من ناحية المبدأ وليس الطريقة إنما يعلن عن نفسه بأنه مناهض لهذا التوجه في المجتمع كما أنه يعلن إفلاسه الحقيقي في المواجهة الفكرية التي تنطلق من مبادئ التحاور والتفاهم وصولاً إلى أرضية صلبة تبقي الوطن شامخاً قادراً على مواجهة الجديد.

علي الخشيبان
الوطن ٢٠٠٤/١/٩

* * *

لنقلب الصفحة

وضع الدكتور عبدالله الغذامي يده على الجرح بمهارة عظيمة وهو يقول بين يدي الأمير: (إن أبناءنا يدرسون تكفيراً لأبناء بلدهم، المناهج التي درسها جيلنا لم يكن فيها هذا الأمر، كانت سوية فأنتجت أناساً أسوياء، لكنني لا أعرف كيف تسلل إليها من أدخل فيها خلال العقود الثلاثة الأخيرة هذه البذرة المخيفة، بدأ التكفير بأشخاص ثم انتقل إلى مؤسسات وجامعات حتى تطاول ومس الدولة، والمساس بالدولة هو الخطر الحقيقي). وسأضيف إلى ما قاله الدكتور الغذامي أن هذه البذرة لم تدخل من خلال المناهج فقط، وإنما من خلال المحاضرات والكتيبات والنشرات والتسجيلات الصوتية ومن خلال بعض أئمة المساجد الذين كانوا يوزعون تهم العلمانية والكفر على رؤوس الأشهاد. هؤلاء الذين استنكروا في (الإنترنت) مساهمة المملكة الإنسانية في

كارثة إخواننا الإيرانيين وقالوا لنرسل دماً ملوثاً بالإيدز حتى يزداد عدد القتلى، هؤلاء سعوديون أو أن بينهم سعوديين، أو أنهم يستندون إلى فكر سائد بين الغلاة السعوديين، هؤلاء – يا أبا متعب – هم نتاج من أشار إليهم الدكتور الغذامي بقوله (يدرسون تكفيراً لأبناء بلدهم) سواء درسوه في قاعة الدرس أو تغذوا به من المحاضرات والتسجيلات. هؤلاء يرون أن (الشيعة) كفار. ومن هذا المنطلق يطالبون بإرسال الدم الملوث بالإيدز إلى (الشيعة) في إيران!

قينان الغامدي
الوطن ٢٠٠٤/١/٦

* * *

ثلاثة امور تحتاجها التوصيات

أتطلع إلى ولي العهد أن يتوج سعادة مواطنيه بثلاثة أمور: أولها برنامج زمني يتضمن مواعيد تنفيذ التوصيات التي تتطلب مثل هذه الجدولة في ضوء ما نصح به سموه من الصبر والتأني المدروسين، وثانيها: آلية عملية للتنفيذ والتطبيق ترافق الجدول الزمني، وتشمل تطبيق التوصيات التي لا تتطلب برمجة زمنية، وثالثها: تشكيل لجنة من الكفاءات المؤهلة ترصد وتتابع التنفيذ والتطبيق وتقدم التقارير شهريا لولي العهد. هذه الأمور الثلاثة من شأنها تحقيق هدفين، الأول: تحفيز المشاركين في لقاء المدينة المقبل وما يليه من لقاءات إلى شحذ الهمم والأفكار لتقديم رؤى وتوصيات جديدة في شؤون أخرى مع تعزيز ثقتهم في أنها ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، أما الثاني وهو الأهم فهو تكريس ثقة المواطنين كلهم في أهمية هذه اللقاءات التي يرون نتائجها تنعكس عمليا على حياتهم وتحقيق تطلعاتهم.

قينان الغامدي
الوطن ٢٠٠٤/١/٥

* * *

حوار في البرلمان غير المنتخب

إذا جاز لي ترتيب الإنجاز للقيادة السعودية في هذا العام أو في بداية هذا القرن فإني سأضع على قائمة إنجازها قرار إنشاء مركز الحوار الوطني وهو قرار لا أريد أن أمتدحه لقلة إنجازه، وإنما أعتبره نقطة تحول جذرية في سياسة القيادة السعودية تجاه شعبها وهي خطوة إيجابية نحو ديمقراطية الحكم ولا أريد أن أزيد في كيل المديح والثناء على واجب استدركته القيادة بعد طول انتظاره وبعد شدة عناء ومعاناة لغيابه.. تعددت الآراء والاجتهادات في الماضي وأخذ بما هو الأقرب لولي الأمر واستبعد وحورب وكفر كل ما هو مخالف في الرأي لهم وأغلق باب الاجتهاد في إبداء الرأي ومنع الرأي المخالف دونما التعمق في تحليله ومعرفة أبعاده، وأغلقت بعض الأفواه وأوقفت بعض الأقلام وحجبت بعض الآراء وهمشت بعض الشخصيات واستبعد البعض الآخر منها عن الساحة الإعلامية ولم أكن أتصور أن كل هؤلاء سيجتمعون يوما ما وبدعوة من ولي الأمر من خلال المركز الذي أنشأه لأجلهم ولفكرهم للمشاركة بالرأي الآخر.

عبد الله صادق دحلان
الوطن ٢٠٠٣/١/٤

* * *

حرية الإعلام

لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدم المجتمع وتتطور الدولة دون حريات إعلامية تفسح المجال لحوار جاد حول القضايا العامة، وتسمح بانتقاد السياسات الحكومية ومراقبة عمل الأجهزة التنفيذية، وتوجيه رأي عام للإصلاح يقضي على السلبيات أو يقلل منها ويقترح الحلول للمشكلات الوطنية ويمهد الطريق نحو العمل الحازم لمواجهة حقيقة الذات. إن الحقيقة تبدأ بحرية تدفق المعلومات من المصادر الرسمية والخاصة دون وجل أو خوف. ومن ثم معالجة المعلومات في إطار النقد والتحليل، وصولاً إلى رؤية وطنية يشترك في صياغتها جملة الكتاب والمفكرين وأهل الرأي. في مناخ بعيد عن أي ضغوطات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وبهذا نكون قد حصّنا جبهتنا الداخلية بأنفسنا، وعالجنا مشكلاتنا الوطنية بعقولنا، وردمنا أية ثغرة في بنياننا بسواعدنا. قاطعين الطريق على النقد غير البريء للآخرين تجاهنا، ومبطلين مفعول أي انتقاد خارجي يعتقد أننا لا نواجه أنفسنا في المرآة.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٤/١/١

* * *

حوار الفضائيات المختلف

أحمد منصور لم يتعمد احراج د. سلمان العودة تعاطفاً مع السعودية ضمن عمل خيري أو حباً في سواد عيونها، بل كانت أسئلته تقليباً وتفتيشاً في سر التناقضات التي تتجافى مع العقل والمنطق وحتى الدين أحياناً. إن أهم ما طرحه سلمان العودة في الشأن السياسي ومن خلال دورة في مؤتمر الحوار الوطني أنه انطلق من قاعدة فكرية تقول بأن الحوار من وجهة نظره يهدف إلى إعادة المخالفين مذهبياً، أو فكرياً، وردهم عن ما هم عليه أو دعوتهم إلى الاعتدال فيما يطرحونه، والاعتدال هنا مفردة جديدة في الحوار، لم يجر بعد تحديد درجاتها، عدا ذلك فإن الحوار ليس هدفه التعرف على الآخر أو قبوله والتعايش معه، بل تصنيفه، طالما هو مختلف، ونبذه حتى يعود عما هو عليه، وسلبه حقوقه السياسية والدينية، والشعار الكبير الذي أطلقه سلمان العودة بالمطالبة بإعادة الحقوق لأصحابها لا يعني (كما فهمت) المختلفين فكرياً ومذهبياً ولا حتى النساء، بل يقصد بهم المضطهدين بسبب تهم، وكأن هذا الخطاب يؤسس لما معناه أن العنف في غياب الوسائل الأخرى هو الطريقة الوحيدة لفرض المطالب.

بدرية البشر
الرياض ٢٠٠٤/١/٢٥

* * *

الحوار وأنانية الإدارة

فتح الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات الكبرى أمام الحوار الوطني أصبح مطلباً شعبياً حتى لا تتأطر ذاتية الإدارة وتطغى على كل مسارات الإداء الوظيفي وتتحول الى أنانية إدارية تدار بفكر الأقرباء والاصدقاء ونصبح تجمعات وتكتلات كل فئة تهيمن على ادارة معينة تحيط نفسها بـ (شللية) تستبعد الآخر بوصفه غريباً ومتطفلاً، لا يحق له المشاركة او العمل معهم فيما يسمونه بالأملاك الخاصة. الحوار الوطني داخل أجهزة الدولة يحمي من ما يسمى بالملكية الخاصة في دوائر الدولة ويوهن نغمة أنانية الادارة وعبارة مثل: وزارتي، وكالتي، مؤسستي، موظفيني (حقيني) تلك اللغة التي تذكر بالملكية الخاصة والصكوك والإقطاعيات. المجتمع تجاوز هذا النمط من الادارة وأصبح الآن شريكاً و(شريكاً) يجب ان يستوعبه كل مسؤول ويدرك أبعاده فالمواطن شريك في القرار الإداري وليس منفذاً فقط يتلقى التعليمات والتصويبات وفق محددات لا يتجاوزها.. لغة وزارتي ومؤسستي وإدارتي وموظفيني.. أصبحت مؤذية لكرامة المواطن الذي يفتخر بوطنه وينتمي اليه ويحب ترابه.

عبد العزيز الجار الله
الرياض ٢٠٠٤/١/٢٦

* * *

الوطن والوطنية

أما الوطنية فقد حيرت كثيرا من علماء الدين، وبعض ممن ما زال عالقا في عوالم الثيوقراطية، لم يسلم بأمرها بعد. ومع أنها لفظة بريئة ذات معان جميلة، إلا أنها أحيانا تحمل ما لا تحتمل. في معناها الأبسط هي، لمن ينكرها، حب الأرض التي نشأ ونما الفرد على خيرها، شيء أشبه بحب الوالدين والشعور بواجب برهما. أبي الذي لا أملكه، بل هو يملكني وما أملك، سأحبه وأذود عنه بروحي، حتى لو حدث ولم يرعني أو يتكفلني لسبب ما، فكيف بوطن أملكه وحدث ورعاني وتكفلني، هل لا أدفع حياتي دفاعا عنه؟ أعداء الوطن والوطنية يأخذونها بعيدا لتعني تقديم الوطن على الدين وتلك، لعمري، فرية يفترونها لتنفير الملأ عن الاهتمام بشأنهم العام. هذا الشأن العام هو الوطن، والاهتمام بهموم الوطن هي الوطنية.. هي السعي لحماية الوطن وحدوده الجغرافية ومصالحه المالية وحقوق مواطنيه. هل يعني هذا تخليا عن الدين؟ هل حب الوطن وحمايته، بل وإمكانية القتال دون المساس به، يعني أن يتم ذلك دون إطار مرجعي أو فكري أو عقدي يؤسسه ويشرعنه؟ هل يناقش أحد أن مرجعنا جميعا هو الإسلام حتى لو اختصرناه على أركانه الخمسة ومبادئ إيمانه الستة؟

عبد المحسن هلال
عكاظ ٢٠٠٤/١/١٠

* * *

السيد/ محمد علوي مالكي

عبدالله عبدالرحمن الجفري



جاءت مشاركة عالِم مكة المكرمة الغائب منذ سنوات عن أضواء وسائل الإعلام –خاصة التلفاز– في فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الثاني بمكة المكرمة، واللقاء مع سمو (ولي العهد): تصحيحاً من جملة الأهداف التي قصدها الأخير من وراء دعوته إلى إقامة (حوار وطني فكري) يضم كافة المذاهب، ويجمع هؤلاء العلماء من أطراف الوطن على كلمة سواء، قاعدتها: الوسطية والاعتدال.

لقد عمَّت الفرحة ـ بصدق ـ المواطنين والمقيمين في مكة المكرمة من طلاب العلم والدارسين، مواكبة لظهور (عالِم مكة المكرمة) السيد محمد علوي المالكي: مشاركاً بالرأي وبالحوار، ومخاطباً (وليَّ الأمر) ضمن باقة العلماء والمثقفين.. فكانت سعادة الناس في مكة المكرمة بعودة هذا العالِم الجليل/ سليل بيت العلم إلى الظهور.. واعتزوا كثيراً بالكلمة الصادقة التي ارتجلها فضيلته أمام سمو (ولي العهد)، وأعرب عن تلمُّس تلك الدلالة الواضحة في نفوس المشاركين في الحوار، خاصة وأن سمو الأمير عبدالله: كان فرحاً مسروراً ـ كما وصف السيد المالكي اللقاء ـ بدليل مطالبة سموه بسرعة عقد الحوار الثالث في طيبة الطيبة!

وفي أصداء هذه المشاركة التي آذن بها (ولي العهد) ليكون عالِم مكة المكرمة: أحد المشاركين في حوار أم القرى: التأم شمل نخبة من أعيان ومثقفي مكة المكرمة وجدة في منزل أخيه/ السيد عباس المالكي.. وكان هذا الالتئام تعبيراً صادقاً لهذه السعادة التي وصفها السيد/ محمد علوي المالكي بأنها: غامرة حقَّقها له سمو (الأمير عبدالله).. ليؤكد دور عالِم مكة المكرمة الذي يطالبه به الوطن كعالِم بارز من علماء الوسطية والاعتدال، خاصة وأن مجتمعنا اليوم في حاجة ماسة إلى تكاتف العلماء المخلصين للوحدة الوطنية التي تقوم على الحوار، والإصغاء إلى (الرأي الآخر) دون التمسك بالرأي الواحد، وفي حاجة إلى: التعددية الفكرية والمذهبية الموجودة في مجتمعنا كأمر طبيعي، كما قال السيد الجليل/ محمد علوي المالكي.

والسيد/ محمد علوي المالكي: شارك في مؤتمر الحوار الثاني (متمثلاً بأدب العلم، وقوة الحوار والبيِّنة ورجاحة العقل)، كما وصفه المفكر الدكتور/ محمد عبده يماني.. فالسيد المالكي ـ كما عرفه أهل مكة المكرمة، ومن كانوا تلامذته في حلقة دروسه في أروقة المسجد الحرام قبل توقُّفها، وتلامذته اليوم في حلقات دروسه اليومية بمنزله في مكة المكرمة ـ هو هذا العالِم الذي حرص أن يقدم (الرؤية) الدقيقة لفكر (عالِم) مكِّي ركز دائماً في دروسه ومنهل علمه على: الوسطية، ومحاربة الغلو والتطرف!

ولعل هذا (الانفتاح) على الحوار: يعيد السيد العالِم/ محمد علوي المالكي إلى إقامة حلقة دروسه في المسجد الحرام، امتداداً لحلقة دروس والده العالم السيد/ علوي المالكي، رحمه الله.. وهي الدروس التي كان يندفع إليها طلاب العلم في المسجد الحرام ويغترفون من علمه؟! والسيد محمد علوي المالكي هو عالِم مكة المكرمة اليوم، أسوة بعلماء فضلاء: صارت لهم حلقة دروس في المسجد الحرام وتُنقل عبر شاشة التلفاز.. ذلك لأن الوقت الراهن الذي تمرُّ فيه الأمة بموجات الغلو والتكفير: يحتاج بلا شك إلى تكثيف تواجد علماء أجلاَّء يصدعون بالوسطية، ويفضحون فكر التكفير والغلو.. والسيد/ محمد علوي المالكي يُركِّز على إحدى أهم توصيات الحوار الوطني الثاني وهي: (دعوة المؤسسات العلمية والشرعية للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو)!

* * *

آخر الكلام:

من كلمات السيد/ محمد علوي المالكي:

– الغاية من الحوار الوطني هي:

تفعيل الوعي المجتمعي

ضد الأخطار الفكرية المتطرفة!

(عكاظ ٢٠٠٤/١/٢١)

المدينة المنورة في العهد العثماني

بداية عهد الحكم العثماني في الحجاز تعود الى عام ٩٢٠ هجرية حين قام السلطان سليم الأول بتجهيز حملة على مصر لتخليصها من حكم المماليك. وحتى ذلك الحين لم يكن السلطان العثماني يولي إهتماماً جاداً ببلاد الشام ومصر، ولكنه وجد في التحالف الصفوي ـ المملوكي مصدر تهديد جدي لتخوم الدولة العثمانية وعقبة كأداء في طريقها، فبدأ السلطان العثماني بنقل ثقله الى بلاد الشام ومصر، حيث مركز الخلافة الاسلامية والحجاز، مركز الحرمين الشريفين. وقد تمكن السلطان سليم الأول من إحتلال بلاد الشام في معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ وأكمل مسيره نحو مصر بعد أن أحكم قبضته على سورية فدخل القاهرة في مطلع عام ٩٢٣هـ وقضى على آخر حكام المماليك طومان باي ولكنه أبقى للمماليك الادارة الشكلية، كما أبقى على بعض إمتيازاتهم وممتلكاتهم وكان في القاهرة حينذاك آخر ملوك الخلفاء العباسيين المتوكل على الله محمد، فتنازل عن حقه في الخلافة الاسلامية وسلّمه الآثار النبوية الشريفة وهي الراية والسيف والبرده، وسلّمه أيضاً مفاتيح الحرمين الشريفين.

وفي خطوة معبّرة توجّه وفد من أعيان الحجاز برئاسة إبن شريف مكة الى القاهرة لمقابلة السلطان سليم الأول حيث قدّموا له الطاعة وأقرّوا بما تم بينه وبين المتوكل على الله محمد، مما أثار البهجة والفرح لدى السلطان، وبذلك أسبغ على نفسه لقب خاقان البر والبحر وخادم الحرمين الشريفين. وقد أبقى السلطان ولاية الحجاز للاشراف فيما تقلصت سلطة أمير المدينة المنورة حيث خضعت الأخيرة تدريجياً لسلطة شريف مكة، الذي اضطلع بإدارة شؤون المدينة بالاستعانة برهط من رجاله، وصولاً الى إلغاء إمارة الحسينيين في الربع الأخير من القرن العاشر الهجري. وفور خضوع المدينة المنورة تحت سلطة شريف مكة، بدأت المدينة تحظى بإهتمام واسع النطاق من قبل الدولة العثمانية حيث انتعشت الاوضاع الاقتصادية فيها بفعل الاموال والمساعدات العينية التي تدفقت اليها من بلدان عديدة داخل الديار العثمانية، إضافة الى الدور الذي لعبه التزايد الملحوظ في أعداد الزائرين الى القبر النبوي الشريف وبإنضمام مجاميع عديدة من أتباع الدولة العثمانية. فقد أولت الاخيرة إهتماماً خاصاً بالاماكن المقدسة في الحجاز، وبدأت في إدخال تنظيمات قانونية وبناء مؤسسات لادارة شؤون الحجاز.

وفي عام ٩٣٩ أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني أمراً سلطانياً ببناء سور جديد ومعه قلعة حصينة في المدينة المنورة لتكون موقعاً للحامية العثمانية، مما أتاح الفرصة أمام تدفق عدد كبير من المهاجرين والاستقرار في المدينة، وأحدث ذلك تبدّلات هامة في البنية الديمغرافية، بفعل المصاهرة العائلية والاندماج بين مجاميع مختلفة لتشكل بنية مجتمعية متنوعة. في الوقت نفسه، بدأت الدولة العثمانية تعزز من إجراءاتها الادارية والتنظيمية في المدينة، فكانت تعيّن كبار الموظفين في الاجهزة القضائية والدينية والعسكرية من الاستانة، من بينهم تعيين شيخ الحرم والقاضي وخدام المسجد النبوي الذين كان يطلق عليهم بالأغوات، والقائد العسكري والضباط، فيما تعزز الوجود العسكري في المدينة حيث رابطت حامية مؤلفة من ثلاث فرق في القلعة. نشير هنا أيضاً الى انتشار اللغة التركية عبر الحضور الكثيف للمهاجرين من تركيا وإعتماد كثير من المؤسسات التنظيمية والقضائية على المراسيم العثمانية، اضافة الى الدور المؤثر الذي لعبته المدارس التي تم افتتاحها في الأربطة، وازدهار النشاط العلمي في القرن الحادي عشر الهجري.

في المقابل، فرضت الاوضاع الجديدة واقعاً مختلفاً أملى على حكام المدينة السابقين الانسحاب من الحياة السياسية في المدينة المنورة، فقد انتقل كثير من أمراء آل مهنا الحسينية الى القرى والمزارع فيما انخرط بعضهم الآخر في تحصيل العلم والتجارة، وبهذا فقد أسدل الستار لفترة من الوقت على الصراع السياسي داخل المدينة التي نأت عن الصراع على السلطة في مكة المكرمة، رغم أنها كانت من الناحية الاسمية تابعة لها.

ولكن الصراع على إمارة مكة المكرمة تجدد عام ١٠٤٠هـ حيث لجأ الشريف زيد بن محسن الى المدينة وبعث من هناك برسالة الى والي مصر طلباً للنصرة على منافسه الشريف نامي، الذي حظي بمكانة مرموقة لدى العلماء والاعيان في مكة المكرمة، فبعث والي مصر ثلاثة آلاف جندي لنصرته وإعادته الى الإمارة، كما خرج من المدينة بعض المناصرين للشريف زيد، وتمكن من عزل الشريف نامي عن إمارة مكة وتنصيب نفسه أميراً عليها. وقد أحسن الشريف زيد الى أهل المدينة وبخاصة المناصرين له، فقام بإصلاحات ادارية وقانونية، كما تعزز في عهده الهدوء والاستقرار في المدينة المنورة. ثم تولى من بعده إبنه الشريف سعد عام ١٠٧٧هـ، وعيّن نائباً له في المدينة المنورة الذي لم يحسن إدارتها، مما أثار سخطاً واسعاً لدى سكانها، الذين لجأوا في شكاوى متواترة الى السلطان العثماني يبلغونه ما حدث على يد النائب من تدهور في أوضاع الاهالي ومن سوء في ادارة شؤون المدينة، فقام بعزله وإعتقاله.

يلفت ذلك الى أن الدولة العثمانية أصبحت قوة توازن وعامل حسم في الصراعات الدائرة في منطقة الحجاز، فقد تحوّلت الى مرجعية عليا لدى السكان الذين وجدوا فيها مصدر رعاية وحماية إزاء ما يستجد من اضطرابات سياسية، على أن سلطة الاشراف المباشرة ظلت مورد توافق واجماع بين السكان، رغم ما يعترضها من اختلالات متقطعة نتيجة التنافس على السلطة بين أبناء البيت الهاشمي. في مثل هذه الحالات، كانت الدولة العثمانية تقوم بالتدخل لاعادة الأمور الى نصابها، كما حدث في مشكلة نائب المدينة حين قامت بعزله وتولية آخر مكانه، والذي كان تابعاً لسلطة شريف مكة. وغالباً ما يتم اختيار النائب من أبناء الشريف أو أقاربه، وقد تقع بعض التجاوزات الى حد التعارض بين السلطة المحلية والادارة العثمانية، كما حدث عام ١٠٩٠هـ حيث أقدم رجال الحامية العثمانية في المدينة المنورة على قتل نائب الشريف فيها بحجة أنه قام بشتم الخليفة العثماني، ولكن تم تدارك المشكلة فيما بعد، ومع تصّرم القرن الحادي اعشر إندلعت صدامات مع أفخاذ من قبيلة حرب في موسم الرجبية، وقد تزامنت مع هطول أمطار غزيرة غمرت المدينة المنورة حينذاك وأدت الى سيول عارمة تسببت في إغراق المزارع ووصلت الى الاحياء السكنية حتى خشي عليها من الخراب.

وقد شهد القرن الثاني عشر الهجري تحوّلاً دراماتيكياً في أوضاع المدينة المنورة، وذلك عائد لأسباب عديدة أبرزها تراخي قبضة الادارة العثمانية بفعل انشغالها بالحروب في أماكن عديدة، وهذا بدوره سمح بتجدد الصراعات الداخلية بين القوى المتنافسة على السلطة في المدينة المنورة، كما نشب صراع بين القيادات العسكرية في الحامية العثمانية، إضافة الى الصراعات الجانبية بين رجال

الحامية وقبيلة بني علي، وقد تكبّد الطرفان خسائر عديدة، الأمر الذي فتح المسرح السياسي المحلي على إضطرابات شديدة، وإختل ميزان العدل فكثر الفساد، وشمل ذلك حتى بعض خدّام الحرم النبوي الذين وجدوا أنفسهم داخل دوامة الظروف الصعبة التي شهدتها المدينة. في ظل ذلك، تدخّل بعض الاعيان والعلماء من أهل المدينة لتطويق التدهور الحاصل في أوضاع السكان، وتجمّع هؤلاء المصلحون من العلماء والاعيان للاتفاق على مواجهة الأزمة تلك ومحاربة الفساد، وأطلقوا على أنفسهم جماعة العهد، وقاموا بتنفيذ ما اتفقوا عليه. في غضون ذلك، وقع صدام بين مجموعة من خدام الحرم النبوي وعساكر القلعة العثمانية، ثم تطوّر سريعاً الى قتال فتحصّن الأغوات بالمسجد النبوي وأغلقوا أبوابه أمام عساكر القلعة وحملوا السلاح، الامر الذي إضطر جماعة العهد للتوسط من أجل إنهاء القتال وتسوية الأزمة بصورة سلمية، ولكن الاغوات رفضوا الوساطة وقرروا مواصلة القتال، فأصدر القاضي أمراً بإعتقال الاغوات المشاركين في القتال كما أمر بفتح المسجد النبوي، وقد تم ذلك بالفعل، ولكن بقي الاغوات ناقمين على جماعة العهد وإتهامهم بأنهم وراء استصدار أمر القاضي وإحباط خطتهم في مواجهة رجال القلعة، فقاموا بإيغار صدر السلطان العثماني ضدهم، فاستصدروا قراراً من السلطان العثماني بقتلهم، وقد قتل بعضهم بالفعل فيما هرب بعضهم الآخر مما أدى الى تبدد شمل الجماعة ونهايتها.

وتجددت الاضطرابات بصورة خطيرة عام ١١٨٤، حيث كثرت الصدامات المسلحة، وتزايدت الفتن بين عساكر القلعة، واستغل بنو علي اضطراب الاوضاع فقاموا بمهاجمة المدينة واسترداد مواقعهم التي خسروها في السابق، فكثرت الاضطرابات وازداد الفساد في الجهاز الإداري. في غضون ذلك، إنبرى موظف صغير في الفرقة العسكرية يدعى حسن كابوس لتحريض السكان ضد المفسدين من كبار الموظفين والضباط، الذين استولوا على شحنات الحبوب المرسلة للمدينة، فأشعل بذلك حماسة العامة الذين قاموا بالتجمع حول القلعة وضربوا طوقاً كاملاً حولها، ثم اقتحموها وأخرجوا من فيها من المتورطين في عملية شحنات الحبوب، لكن عساكر القلعة انتقموا من حسن كابوس بعد مدة وقاموا باغتياله.

وظلت الاوضاع المضطربة تتفاوت في هدوئها واشتدادها، وقد لعب قادة الفرق العسكرية المتنافسين على النفوذ دوراً محورياً في إستقرار أو إختلال الأمن، ولكن ما إن يشعر القادة بأنهم يواجهون خطراً جماعياً يهدد نفوذهم فإنهم كانوا يتناسون خلافاتهم من أجل مواجهة خطر مشترك، سيما تلك الاخطار الواردة من خارج المدينة، وتحديداً من الاعراب. ولكن الشريف سرور حاكم مكة المكرمة في أواخر القرن الثاني عشر تمكّن من إضعاف شوكة قادة الفرق العسكرية وقبض على عدد منهم وسجنهم في مكة فاستراحت المدينة منهم وعاد إليها الهدوء والسكينة، وعاشت العقد الأول من القرن الثالث عشر الهجري في أمن وطمأنينة.

وقد إستغلت الحركة الوهابية التي انطلقت من نجد هدوء الاوضاع في الحجاز، وأغرت بعض القبائل للانخراط في الحركة وأرادت بذلك الغارة على المدينة وفرض السيطرة عليها، فقامت بعض القبائل بالتعاون مع قادة الحركة الوهابية بالتجع في عوالي المدينة وبنوا حصناً كبيراً جعلوه مقراً عسكرياً. وقد قام الشريف غالب، شريف مكة بتجهيز جيش لمحاربة القوات السعودية الغازية، التي نجحت في فرض حصار حول المدينة وخيّرت أعيانها بين الاستسلام أو القتل أو مبايعة الأمير سعود بن عبد العزيز بن محمد آل سعود حاكماً عليها. وبسبب ضراوة القتال وشراسة الهجمة السعودية على المدينة المنورة، إضطر الاعيان للقبول بخيار السلم حفاظاً على حياة السكان ودرءاً لاخطار عظيمة محدقة بالمدينة، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من العهد العثماني وبدأت مرحلة عهد الدولة السعودية الأولى وذلك في عام ١٢٢٠ هـ ودخل السعوديون المدينة وأخذوا يحدثون فيها تغييرات عديدة، وتطاولوا على حوزة الحرم النبوي الشريف، وهدموا بيوت وقبور الاولياء والصالحين وصادروا مافي الحجرة النبوية من آثار وأزالوا كثيراً من المعالم التاريخية والدينية المتصلة بالعهود السابقة إعتقاداً منهم بأنها من مظاهر الشرك والبدع.

المدينة في العهد العثماني الثاني

بعد قيام الدولة السعودية الثانية التي إتسمت بالضعف الشديد، شجّعت الدولة العثمانية حاكم مصر محمد علي باشا للتحرك بجيوشها الى الجزيرة العربية للقضاء على الدولة السعودية، ونجحت الجيوش المصرية في القضاء على القوات السعودية وتسلّمت القوات العثمانية المدينة من جيش محمد علي باشا عام ١٢٥٦، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى وتحديداً عام ١٣٣٧هـ سلّمت قوات فخري باشا المدينة للهاشميين، أي بعد سقوط الدولة العثمانية.

وقد ظلت الاوضاع الادارية والقانونية في المدينة خلال السنوات الأولى امتداداً لما كانت عليه الاوضاع في عهد محمد علي باشا، بما في ذلك بقاء المحافظ محرم بك الذي عيّنه محمد علي باشا في منصبه ولكن تحت سلطة العثمانيين، وجرت إعادة إلحاق المدينة إدارياً لامارة مكة المكرمة الذي كان يتولاها أحد الاشراف. وفي عام ١٢٦٠هـ تولى داود باشا محافظة المدينة، وقام بإدخال اصلاحات عديدة لعل أهمها: تجديد المسجد النبوي بموافقة السلطان عبد المجيد، مع تنظيم إدارة المسجد ومكتبته وقد إستغرقت عملية التجديد إثني عشر عاماً، وقد نعم سكان المدينة المنورة بالهدوء والاستقرار حتى بقية القرن الثالث عشر الهجري.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني شهدت المدينة المنورة تطوّرات هامة كان من بينها: إنشاء محطة الاتصالات اللاسلكية (عام ١٣١٨ هـ)، والخط البرقي بين استنبول والمدينة ومحطة الكهرباء العام والخط الحديدي الحجازي القادم من استانبول وكان يمر ببلاد الشام، وقد أحدث ذلك تغييراً كبيراً فقد سهّل وصول الزائرين بأعداد كبيرة، كما نشطت الحركة التجارية، وتوافد المهاجرون من أنحاء العالم الإسلامي فتضاعف عدد السكان في عقد واحد عدة أضعاف، ووصل إلى ثمانين ألف نسمة واستقلت المدينة إدارياً عن مكة وأصبحت تابعة لاستانبول مباشرة، كما إزدهر النشاط العلمي وكثرت حلقات الدرس والذي أدى لاحقاً الى تأسيس الجامعة الإسلامية عام ١٣٣٠ هـ ولكنها تعطلت بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى التي عكست نفسها على الاوضاع الداخلية في المدينة المنورة حيث وقعت إضطرابات عديدة حرمت السكان من نعمة الاستقرار والأمن، وكان السكان قد ثاروا على محافظ المدينة علي مرمحين الذي اتهموه بالقسوة وسوء الادارة، مما أدى الى عزله عن منصبه، ثم أعقب ذلك تمرد آخر على المحافظ الجديد عثمان باشا، غير أن الادارة العثمانية رفضت الاستجابة لمطالب الاهالي بعزل محافظ المدينة، وقامت باعتقال أكثر من ثمانين شخصياً من أعيان أهل المدينة في سجن بالطائف لمدة عدة أشهر من أجل القضاء على التمرد وريثما تستعيد السيطرة على الأمور في المدينة.

نهاية العهد العثماني

بالرغم من أن الحرب العالمية الاولى أسفرت عن مشهد دراماتيكي على المستوى الدولي، فقد أسقطت الحرب عاصمة الدولة العثمانية، وصولاً الى زوال دولة الخلافة عام ١٩٢٤، الا أن المدينة بقيت صامدة بعد الحرب الأولى، فقد أصرّ فخري باشا على البقاء كحاكم في المدينة بإسم الدولة العثمانية، وقرر مقاومة حركات المقاومة بكل ما يملك من عدة وعتاد. وحتى بعد توقيع تركيا معاهدة الصلح مع الحلفاء المنتصرين في الحرب الاولى، رفض فخري باشا تسليم المدينة الى البيت الهاشمي بالرغم من أن برقية من وزير الدفاع وصلت اليه تبلغه بقرار التسليم، فقد رفض فخري باشا الأمر وأصرّ على مواصلة المقاومة بعناد شديد، الامر الذي اضطر السلطة العثمانية أن تأمر بعض الضباط في قيادة فخري باشا بالتمرد عليه وتنفيذ أمر العزل والتسليم والعودة لتركيا، فنفذوا الأمر وسلمت المدينة للقوات الهاشمية في الخامس من ربيع الأول عام ١٣٣٧هـ، وتم نقل الجنود



خط سك حديد الحجاز

على باخرة اقلتهم من ينبع ومنها أبحروا إلى تـركـيــا، وأعـقـب ذلك عـودة عـدد كـبير مـن المهاجرين من أهل المدينة الى ديارهم التركية، وبذلك أسدل الستار نهائياً على الوجود العثماني في المدينة المنورة، حيث عاد السلطة لأشراف مكة من البيت الهاشمي.

المدينة تحت حكم الشريف حسين

كان من الطبيعي أن تفرض ظروف الحرب العـالمية الاولى نفسها على أوضاع المدينة المنورة، بفعل الوجود العثماني وتحوّل الحجاز الى بؤرة لانطلاق أول حركة عربية نحو بناء دولة عربية بقيادة رجل من البيت الهاشمي، اضافة الى الاطماع التي كانت تتنامى لدى بعض القوى المحلية في الجزيرة العربية. فقد إحتضن الشريف حسين الضباط العرب في الجيش العثماني الذين عقدوا العزم على قيادة ثورة ضد الحكم العثماني بهدف إقامة الدولة العربية المنشودة. وقد شعرت الدولة العثمانية بخطورة الحركة فأرسلت فخري باشا بوصفه ضابطاً حازماً وادارياً كفوءا وأمدّته بقوة عسكرية مجهّزة بالمعدات والذخائر الكافية لمواجهة الحركة العربية، ولكن فخري باشا فشل في إحباط الثورة، فقد إستطاع أبنا الشريف حسين: فيصل وعلي في إستمالة عدد كبير من أفراد القبائل وقيادة الثورة وتخليص المدينة المنورة من الحكم العثماني. وفي شعبان سنة ١٣٣٤ الموافق حزيران ١٩١٦ انطلقت شرارة الثورة، وهاجم الموالون للبيت الهاشمي بقيادة الأميرين فيصل وعلي مراكز الجيش العثماني في أطراف المدينة غير أن قوات فخري باشا التي كانت تتهيأ لهجوم من هذا القبيل قد تحصنّت في خنادق محكمة وصدّت الهجوم وقتلت العشرات من الجيش الهاشمي مما ادى الى فشل الهجوم واضطر الباقون ممن نجي من الجيش الهاشمي من الابتعاد عن المدينة. ونظّم الشريف حملتين متتاليتين ولكن دون جدوى، بل قام فخري باشا بقلب المعادلة العسكرية حيث أخذ في مطاردة القوة الهاشمية واضطر فيصل ابن الشريف للانسحاب بقوته حتى بلغ داخل ينبع النخل والتي كانت موضع حصار له ولجيشه، وكاد العثمانيون أن يجهزوا على قوة الشريف فيصل لولا تدخل القبائل الموالية للبيت الهاشمي التي تدخلت لنجدتهم وهاجمت قوات فخري باشا، وأجبرته على الانسحاب عائداً الى المدينة خشية أن تقوم القبائل بفرض سيطرتها على المدينة، كما قام بتعزيز التحصينات العسكرية ووزع قواته في أطراف المدينة المنورة. وكان الشريف فيصل قد غادر المدينة وترك قيادة القوة العسكرية الهاشمية لأخيه الشريف علي فيما قاد هو القوات المتجهة الى الشام.

المدينة تحت الحصار

في مسعى لاجهاض محاولات فخري باشا في ضرب طوق حول المدينة المنورة من أجل منع أي خطة لاختراقها من الخارج أو اندلاع تمردات داخلية، خطط الشريف علي بن الحسين في كسر الطوق فقرر المرابطة مع قواته في القرى القريبة لحصار المدينة من بعيد. وقد تنبّه فخري باشا لهذه الخطة فبذل كل جهده لمقاومة وصد أي هجوم محتمل، ومواجهة الحصار، وقام بالاعداد لخطة بديلة فبنى مراكز مراقبة عسكرية فوق الجبال والتلال وأحاط المدينة بخطوط دفاعية قوية ومدّ شبكة هاتفية بينها، ونظّم الدوريات، وفي الوقت نفسه فرض إجراءات أمنية صارمة ومشددة داخل المدينة، وصادر معظم المواد الغذائية ولا سيما الحبوب وخزنها، كما استفاد من موسم التمر فأمر جنوده بجمعه وكبسه في قوالب صغيرة لتقاوم التسوس. ولتخفيف الضغط على المدينة وزيادة قدرة المقاومين فيها على الصمود وتوفير كمية كافية من المؤونة لقواته واستعداداً لحرب طويلة الأمد، أمر فخري باشا بمغادرة العائلات إلى دمشق واستانبول بالقطار، كما نقل ذخائر المسجد النبوي ومكتبة عارف حكمت، وكان الترحيل طوعياً في بادىء الأمر، الا أنه أصبح إجبارياً مما أدى الى تشتت العائلات، وتحول الكثيرون إلى مهاجرين في الشام أو استانبول، ومن كان يرفض السفر الى هذه المناطق كان يتجه الى مناطق أخرى في الحجاز كينبع ومكة.

ولكن خطة فخري باشا فشلت فشلاً ذريعاً حين قام الثوار بنسف بعض الجسور التي يمر عليها القطار ودمروا مسافات من الخطوط الحديدية، ثم جاء الشريف عبد الله بقوات إضافية وعسكر في منطقة العيص فأحكم الحصار حول المدينة. غير أن القوات الهاشمية لم تتمكن من إقتحام المدينة المنورة بسبب التحصينات العسكرية الضخمة التي كان قد وضعها فخري باشا حول المدينة، ولم يسفر الوضع المتأزم عن اندلاع الحرب ضد قوات فخري باشا التي كانت مستعدة لصد أي هجوم، غير أن عامل الحصار كان حاسماً في تلك المواجهة، فقد عانى من هم داخل المدينة من الاهالي والقوات العثمانية من أثر الحصار، فقد شحّت المواد الغذائية وارتفعت الأسعار بشدة وفشت بعض الأمراض لنقص التغذية، ولكن عناد فخري باشا وبعض قادة قواته قد أصروا على المواصلة في مقاومة القوات الهاشمية التي جاءت لاسترداد سلطانها، وقد اضطر من بقي من أهل المدينة على الرحيل بعد أن تدهورت الاوضاع الصحية والمعيشية بدرجة خطيرة، إذ كانت المدينة تعيش ولمدة ثلاث سنوات ظروفاً شديدة القسوة، وعاني أهلها الجوع والفقر والمرض، الامر الذي دفعهم لمغادرة مساكنهم والبحث عن أماكن عيش أخرى قريبة كانت أم بعيدة. وفي نهاية المطاف إنحدرت القوة العثمانية المنفصلة بقرار من السلطان العثماني الذي أمر عدداً من القيادات العسكرية في الحامية العثمانية من التمرد على فخري باشا والعودة الى تركيا تسليم السلطة للاشراف من البيت الهاشمي.

المملكة المنهوبة

فاجأ وزير النفط السعودي علي النعيمي زملاءه في اجتماع أوبك في الجزائر مؤخراً بالدعوة الى تخفيض إنتاج النفط، الأمر الذي أصاب زملاءه بالدهشة البالغة، خاصة وزراء نفط إيران والجزائر وليبيا.

فالسعودية لم تغير سياستها النفطية قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر، بل أنها تحاول أن ترضي الولايات المتحدة قدرما تستطيع في الموضوع النفطي، وقد كانت ولاتزال الداعية الأساس لمزيد من الإنتاج ومع أسعار (معتدلة) تحددها واشنطن نفسها عند ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد.

فما الذي تغير؟

هذا ما كان يبحث عن إجابته رؤساء وفود أوبك. هل المملكة مقبلة على صدام مع حليفتها واشنطن، لتخرج بهذا التحدي الصارخ بتخفيض انتاج النفط، وبدعوة منها ومبادرة، وليس استجابة لدعوة دولة عضو أخرى في الأوبك، وبالشكل الذي يزيد أسعار النفط؟

هل كان الموقف استجابة سعودية لانخفاض سعر الدولار، فأراد السعوديون تعويضه بأسعار أعلى؟

استمرت الحيرة حتى انفضّ المؤتمر وأعلن قراراته، وبعد أقل من ساعتين انبرى إبراهام سبنسر وزير الطاقة الأميركي ليقول بأن بلاده لن تستجيب لأوبك، وطالب الكونغرس بالموافقة على مشروع الإدارة فيما يتعلق بتخفيض الإعتماد على الخارج في توفير الطاقة لأميركا، وذلك عبر الموافقة على استخراج نفط ألاسكا، وتوسيع العمل في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة، إضافة الى مشاريع أخرى تتعلق بالفحم.

اكتشف وزراء الأوبك، أن المطالبة السعودية ـ التي رحب بها الآخرون خاصة وأن السعودية كانت على الدوام ضد هكذا سياسات ـ اكتشفوا ان المبادرة السعودية كانت بالإتفاق مع واشنطن نفسها. والغرض كان واضحاً لا لبس فيه. فإدارة بوش تريد إنجاح مشروعها في الكونغرس، والأخير يرفض المشروع، وكان لا بد للسعودية أن تتدخل فتخفض من سقف الإنتاج، فترتفع الأسعار، وبالتالي تصبح لدى الإدارة الأميركية ورقة ضغط على الكونغرس للموافقة على مشروعها.

* * *

غريبة هذه المملكة.

وغريبة بعض سياساتها.

كيف يمكن لدولة أن تبيع نفطها بثلاثة أسعار؟! فسعر لأميركا وفق حساب نفط تكساس الذي ينتج هناك؛ وسعر لأوروبا بناء على سعر برنت المتذبذب والذي يجري التلاعب به بسهولة خاصة وان المعروض منه في السوق اليومي لا يتجاوز ١٠٠ ألف برميل؛ وسعر للشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. فأميركا بهذه الطريقة تحصل على سعر مخفض بين ٧٠ سنتاً ودولاراً للبرميل؛ وأوروبا أقل من ذلك؛ فيما يكون السعر الأعلى يباع في الدول الآسيوية!!

هذه السياسة المتبعة لها أبعاد سياسية واقتصادية؛ فهي من جهة ترضي الأميركيين وتحابيهم وتعطيهم أفضلية غير مبررة ولا يوجد لها تعامل بالمثل، ومن بعدهم الأوروبيين. كأن صانع القرار السعودي في تخريجته لهذه الأسعار المختلفة يريد أن يقول بأن حماته من الأميركيين والأوروبيين أولى بالنفط الرخيص، وهو يريد استرضاءهم وكسب ودّهم، ودعمهم وحمايتهم. أما اليابان وغيرها من الدول الآسيوية، فعليهم كامل الغرم.

البعد الإقتصادي الإفسادي في العملية هو أن الأمراء وبعض مسؤولي وزارة النفط يكسبون ملايين الدولارات من هذه العملية أيضاً. فهم يبيعون نفطاً لأميركا بسعر مخفض على الورق ليتحول بقدرة قادر الى الشرق بسعر أعلى، ويأخذ المسؤولون السعوديون الفارق في جيوبهم! وقد أُسست شركات لهذا الغرض!

* * *

لقد كانت أرامكو منطقة محرّمة على الأمراء، وبمجرد أن أُسقط الوزير أحمد زكي يماني، بدأ الأمراء بتناهبها حتى غدت مثل كل المؤسسات الحكومية التي يجري فيها النهب والتلاعب والمحسوبية والفساد وعدم الإنضباط، مما أضعفها أمام منافسة نظيراتها من الشركات العالمية الأخرى. فزيادة على تناهب حصص النفط للأمراء (فهذا الأمير له ١٠٠ مليون برميل وذاك له ٣٠ مليون وهكذا) قام الأمراء بتأسيس شركات وهمية تسوّق النفط السعودي بأسعار أقلّ من السوق لصالح الأمراء، وغدا السماسرة من بلدان مختلفة يطوفون بالنيابة عن الأمراء مدن العالم يعرضون نفوطهم بأسعار تفضيلية. لقد اصبحت أرامكو، رغم حسن نوايا مديرها الجمعة وحتى الوزير النعيمي، وبسبب تدخلات الأمراء وتصرفهم فيها كملك خاص بهم، تحولت الى مزرعة مهددة في مشاريعها وبرامجها التنموية التي تتساوق مع جهود الدولة ودعم نشاطاتها التنموية.

وفوق هذا كلّه، يأتي الأمراء فيسرقون الميزانية، ويسرقون الأراضي ويبيعونها بالمليارات من الدولارات على المواطنين، ثم يسرقون مشاريع الدولة لصالحهم وصالح شركاتهم، ثم يزيدون فوق هذا كله فيفرطون في حقوق المواطن وما تبقى من ثروته، فيشترون بها الأسلحة والمعدات إرضاءً للغرب لا لاستخدامها، وينالون نصيبهم من صفقاتها وسمسراتها التي تصل احياناً الى عشرة بالمئة من القيمة الكلية للصفقة كما هي صفقة اليمامة مع بريطانيا. هذا غير الإختلاسات وتوزيع الثروات على الحواشي وعلى من هبّ ودب.

ترى ماذا يبقى للتنمية وللمواطن المحتاج الى قارورة الدواء، والى مظلّة بيت يحميه، والى وظيفة ومقعد في الدراسة؟

إيرادات المملكة من النفط غير قليلة، خاصة في ضوء الإنتاج الحالي الذي يزيد على ثمانية ملايين برميل يومياً وبأسعار يصل معدلها الى ما يقارب الثلاثين دولاراً للبرميل. فلماذا هناك أزمة اقتصادية في البلاد، ولماذا هناك معاناة وفقر وبطالة؟

إقرأ المقالة مرة أخرى لتعرف الإجابة!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:
السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

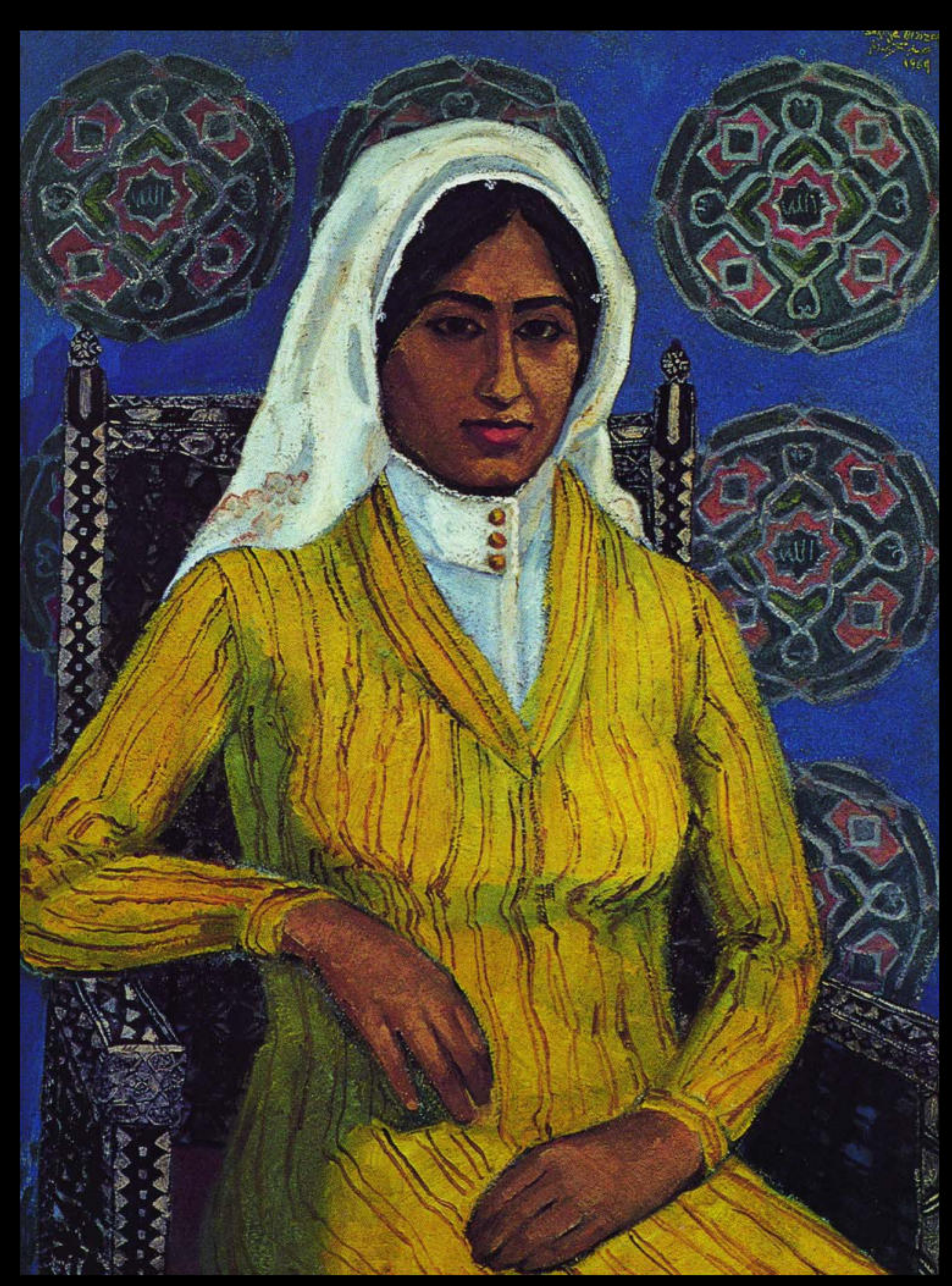
جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done Internet

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



لوحة للفنانة صفية بن زقر